النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 14 شعبان 1430هـ الموافق 5 اغسطس 2009 العدد (201) Wed. 14/8/1430 - 5 August 2009 70 ريالاً 16 صفحة

اتهم المؤتمر الشعبي بالنكوص على اتفاق فبراير حول الإصلاحات

"المشترك" يبحث اليوم خيار الفدرالية على أساس شمال وجنوب

تبخرت فرص الحوار بين المؤتمر الشعبي العام (حزب الرئيس علي عبدالله صالح) واللقاء المشترك حول تنفذ الاتفاق السياسي الذي أبرم بينهما في 23 فبراير الماضي.

وكان الطرفان عقدا لقاء تمهيدياً في 21 يوليو الماضي لبحث ممكنات البدء بالحوار، لكن انفجار الأحداث في زنجبار والضالع دفع أحزاب المشترك إلى مقاطعة لقاء آخر كان مقرراً إجراؤه يوم الأحد 26 يوليو.

وبعث المؤتمر الشعبي العام بمذكرة إلى المشترك تتضمن رؤيته لآليات وضوابط الحوار، شدَّد فيها على أولوية الالتزام بمواعيد واستحقاقات دستورية، وجدد رفضه أية مقترحات يتقدم بها المشترك من شأنها الإخلال بالمواعيد الدستورية التزاماً بالاتفاق الموقع في فبراير.

وتتضمن رؤية المؤتمر الشعبي 4 بنود، يكشف البند الأول عن رفض المؤتمر شرط تنقية الأجواء السياسية قبل الخوض في آليات تنفيذ اتفاق فبراير، معتبراً أن التمسك بهذا الشرط من شأنه أن يطيل أمد الحوار ويفوِّت على الجميع المواعيد الدستورية. ويقترح البند الثاني تشكيل لجنتين مشتركتين من المؤتمر وأحزاب المشترك الموقعة على الاتفاق تناقش الأولى التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية، وتناقش الثانية المسائل المتعلقة بتعديل قانون الانتخابات وتمكين الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب عن استكمال مناقشة المواضيع غير المتفق عليها أثناء إعداد التعديلات (في أغسطس 2008)، ثم الانتقال إلى إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات.

وردت أحزاب المشترك أمس الأول برسالة على رؤية المؤتمر. وقالت إن تشدق المؤتمر بالمواعيد الدستورية لم يقترن بخطوات جادة ومسؤولة منذ أصبح اتفاق (فبراير) قابلاً للتنفيذ فور إقراره في مجلس النواب.

وعبَّرت أحزاب المشترك عن أسفها لخلو "الرؤية" مما يفيد بأن المؤتمر تفهَّمَ ولو قدراً بسيطاً من المقترحات والآراء المعروضة في رسائل سابقة.

ورأت أن تجاهل المؤتمر مقترحات تتعلق بتوفير السبل الكفيلة بتأمين أجواء ملائمة للحوار، يؤكد إصراره على "سلق الحوار بالأسلوب الذي يبعده عن أهدافه الوطنية".

وإذ دلَّلت على عدم حرص المؤتمر على الحوار في وقوع أحداث زنجبار التي أعقبت اللقاء التمهيدي مع عبدربه منصور هادي أمين عام المؤتمر بيومين، قالت إن تلك الأحداث "تجعلنا نشدِّد على ضرورة تنقية الأجواء السياسية، من منطلق أن الحوار السياسي لا يمكن أن يكون إلا تعبيراً عن خيار الرشد". واستغربت تجاهل مطلب تنقية الأجواء السياسية رغم أن اتفاق فبراير ينص بوضوح عليه.

وختمت أحزاب المشترك رسالتها بتجديد حرصها على أن يجري الحوار وفقاً لمحتوى اتفاق فبراير. وأملت أن تستمع السلطة لصوت العقل لإنقاذ البلد.

على صعيد آخر، تجتمع اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، صباح اليوم، برئاسة محمد سالم باسندوة وحضور رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للمشترك،

التتمة في الصفحة 4

البرلمان الدولي يؤكد حق الخبجي والشنفرى وحاشد في التعبير عن آرائهم

■ جمال جبران

اعتبرت لجنة حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين في اتحاد البرلمان الدولي أن اتهام السلطات اليمنية للنائبين ناصر محمد الخبجي وصلاح قائد الشنفرى ليس لها أساس من الصحة.

وفي قرارها الذي تبنته اللجنة في جلستها السادسة والعشرين بعد المائة في جنيف 28 يونيو 1 يوليو 2009 قالت إنه وعلى النقيض من اتهامات السلطة "فإن كلا البرلمانيين تم مطاردتهما من قبل الأمن والقوات المسلحة في مناطقهما وقراهما بسبب مشاركتهما في مظاهرات سلمية". وقال بيان اللجنة إنه ونتيجة لدعواتهم العلنية والعامة لمعالجة صحيحة للمشقة التي تقاسيها المناطق الجنوبية بعد الحرب الأهلية عام 1994، "فقد ساءت أوضاعهم، جراء طلب تقديمهم للعدالة وإدراج أسمائهم في قائمة الأشخاص المطلوبين للاعتقال بسبب مشاركتهم منذ عام 2007 في المظاهرات السلمية جنوب اليمن، والإصرار على تحميل المذكورين مسؤولية إطلاق النار وسط متظاهرين سلميين في شهر أكتوبر عام 2008. ولهذا فهما غير قادرين على المشاركة في الجلسات البرلمانية خوفاً من الاعتقال.

وقالت اللجنة إنه وبالنظر إلى رسالة النائب العام التي تم إرسالها عبر وزير العدل والمنشورة على الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء (سبأ) التي تديره الدولة يوم 23 ابريل 2009 ومفادها طلب رسمي بسحب الحصانة البرلمانية عن السيد صلاح الشنفرى والسيد ناصر الخبجي "حيث إنهما، متهمان بانتهاك الدستور والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام بسبب أعمال مثل الاعتداء على أفراد من الأمن بينما كانوا يؤدون واجباتهم وارتكاب أعمال تقطع في الشارع العام، والتحريض على الصراع والاضطراب وإثارة الكراهية بين الناس، وعليه طلبت اللجنة بشكل خاص أن يتم التحقق من السلطات اليمنية، فيما إذا كانت المادة المنشورة على الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء اليمنية المذكورة أعلاه، غير صحيحة.

وقالت اللجنة إنها قلقة حيال "غياب المعلومات الرسمية الجوهرية إزاء المزاعم المرسلة من قبل المصادر عندما يقلقون من التعديات على الحصانة البرلمانية الخاصة بالبرلمانيين المعنيين وحقوقهما الأساسية في حرية التعبير والتجمع

التتمة في الصفحة 4

أتباع الحوثي تبادلوا الحديث مع الأمن السعودي

نسخة سادسة غير معلنة من حرب صعدة تمتد لجغرافيا جديدة

توسعت رقعة المواجهات بين الجيش وأتباع الحوثي لتمتد غربا على الشريط الحدودي لليمن مع المملكة العربية السعودية، الذي وصل الحوثيون إلى بعض نقاطه خلال المواجهات الأخيرة التي اشتدت حدتها منذ أزيد من أسبوعين.

ونفى الحوثيون أن يكون الجيش قد استعاد منطقة الحصامة الحدودية، وقالوا إن كل محاولاته باءت بالفشل. وأكد المكتب الإعلامي للحوثي استمرار القصف المدفعي على عدد من المناطق التي يسيطرون عليها.

وتشير المعارك التي اندلعت في معظم مناطق الحروب السابقة، إضافة إلى مناطق جديدة، إلى رحى حرب سادسة لكنها غير معلنة، إذ مازال طرفاها يحذران من وقوعها حتى هذه اللحظة... فما تنقله الأخبار ليس مجرد تصعيد، وأرقام القتلى والجرحى التي تتناقلها الأخبار عن مصادر رسمية ومصادر حوثية، تشير إلى أن حربا حقيقية تدور في صعدة المحظورة على وسائل الاعلام.

وأكدت لـ"النداء" مصادر رسمية أن الحوثيين وصلوا فعلاً حدود السعودية، لكنهم يتمركزون في منطقة غير ذات أهمية، لم يكن فيها تركيز أمني أو عسكري، ولا تمثل مكسباً استراتيجيا على الشريط الحدودي الممتد لمئات الكيلومترات. وأضافت أن الوضع مازال تحت السيطرة.

يبدو الجيش هذه المرة في وضع لا يحسد عليه، فهي المرة الأولى التي تتزامن فيها الحرب في صعدة مع تصعيد هو الأخطر من نوعه في المحافظات الجنوبية، وهو ما جعل مركز القرار العسكري والأمني والسياسي -الذي لم يحسم المعركة في صعدة في خمس جولات سابقة امتدت لأزيد من خمس سنوات- منصبّاً بثقله هذه المرة على تطورات الأوضاع في الجنوب، دون اعتبار لفارق وطبيعة المعركة المسلحة هنا وهناك، وهو ما أظهر الجيش وكأنه يخوض حرباً للمرة الأولى في المنطقة، وسط خسائر فادحة في صفوفه شملت الجنود والآليات والمعدات العسكرية، وقلصت المساحة غير الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ولم يعد مستبعداً أن استراتيجية التوسع غرباً لدى الحوثيين تطمح للوصول إلى منفذ على البحر الأحمر، في مديرية ميدي الساحلية التابعة لمحافظة حجة، التي لا تنعم هي الأخرى بالأمن والاستقرار الذي لا يعيشه كثير من محافظات الجمهورية، وفيها ينتشر متعاطفون كثر مع الحوثي، وهو ما يجعل الطموح بالمنفذ الساحلي في دائرة المحتمل.

وعلى صعيد التطورات الميدانية شملت المواجهات خلال هذا الأسبوع مديريات ساقين

التتمة في الصفحة 4

قالا إنهما ملتزمان بما اتفق عليه مع اللجنة الرئاسية

ناشرا "الأيام" يستنكران تصريحات وزير الإعلام بشأن عدم صدورها

• باشراحيل

قال ناشرا صحيفة "الأيام"، الزميلان هشام وتمام باشراحيل، إن صحيفتي "الأيام" و"الأيام الرياضي" مازالتا تنتظران نتائج أعمال لجنة رئاسية شكلها الرئيس للنظر في وضع حلول لكافة المشاكل التي تواجهها "الأيام".

ويرأس اللجنة عبدربه منصور هادي

التتمة في الصفحة 4

جنود الحرس الجمهوري يعتدون على مواطن في مريس

■ "النداء" - الضالع

قام أفراد يتبعون الحرس الجمهوري في منطقة مريس – محافظة الضالع بمهاجمة مركز اتصالات وإتلاف معداته والاعتداء على مالك المركز ويدعى شمسان صالح احمد، من أهالي منطقة الجبارة بمريس. وأفاد "النداء" شهود عيان بأن الاعتداء وقع بعد أن تشاجر أحد الجنود مع أحد المواطنين، الأمر الذي انتهى بفك الشجار بينهما، إلا أنه بعد ساعتين عاد الجندي ومعه سبعة آخرين وقاموا بضرب مالك مركز الاتصالات وتكسير زجاجات المحل وبعض الكابينات وإتلاف جهاز الكمبيوتر التابع للمركز.

وقد عبر كثير من المواطنين عن استيائهم وإدانتهم لما أقدم عليه الجنود من تصرف وصفوه بالهمجي. وقال حزام القاضي إن الاعتداء وقع من قبل أفراد كان الأحرى بهم حماية المواطن وليس العكس، وخاصة أن الجنود يتبعون نجل الرئيس نفسه. وقال القاضي إن الناس هنا يخشون من أن تكون الحادثة نذيرا بعودة الحكم العسكري الشمولي، أو ما يطلق عليه أبناء مريس "المقادشة"، في إشارة لتجربة مريرة عاشتها المنطقة إبان مرحلة الصراعات والحروب الشطرية، حينما وقعت حوادث مماثلة باشر فيها الجنود الاعتداء على أهالي المنطقة ومصادرة ممتلكاتهم، الأمر الذي دفع أبناء المنطقة للانضواء في الجبهة الوطنية التي تولت مواجهة السلطة في المناطق الوسطى.

الجدير بالذكر أن الجنود ينتسبون للواء العاشر من الحرس الجمهوري الذي تم نقله مؤخرا إبان المواجهات التي شهدتها منطقة ردفان في مايو الفائت، ويرابط حاليا في معسكر

التتمة في الصفحة 4

النوبة يشكك في مجلس قيادة الثورة، وعلي ناصر والعطاس يتعرضان لحملة تشويه ضارية

تشنجات في جسم الحراك، وتحذيرات من مؤامرة لتفخيخه من الداخل

■ صنعاء- "النداء"
الضالع - فؤاد مسعد

يستعيد بعض ناشطي الحراك الجنوبي هذه الأيام تجربة الدمج القسري بين الجبهة القومية ومنظمة التحرير، اللتين كانتا تقاومان الاحتلال البريطاني. ففي 13 يناير 1966، وبفعل ضغوط مباشرة وقاسية من الحكومة المصرية ومكتبها العسكري في تعز، تم الإشراف على الدمج بين الجبهتين وإعلان جبهة التحرير؛ لكن الجناح الراديكالي في الجبهة القومية الرافض للدمج استطاع كسب تأييد القادة الميدانيين داخل الجنوب والانسحاب من جبهة التحرير. وبعد نحو عام تمكنت الجبهة القومية من إقصاء جبهة التحرير، علاوة على فصائل أخرى، بعد حرب أهلية مصغرة، لتنفرد بقيادة الدولة الجديدة في الجنوب بعد مفاوضات مع الإدارة البريطانية.

في مايو الماضي التقى ممثلو 4 هيئات ومكونات للحراك الجنوبي في منزل طارق الفضلي في مدينة زنجبار، وأعلنوا تشكيل "مجلس قيادة الثورة السلمية" برئاسة علي سالم البيض، النائب السابق للرئيس علي عبدالله صالح.

ولئن حقق "إعلان زنجبار" زخماً كبيراً يومذاك، فإن تحفظات عديدة بدأت تصدر عن قيادات في الحراك، أبرزها وأخرها تلك التي تضمنها بيان للهيئة الوطنية العليا لاستقلال الجنوب، أحد المشاركين في "إعلان زنجبار".

البيان الذي صدر في 30 يوليو، وتم تذييله باسم ناصر النوبة، رئيس الهيئة، حذر من التحاق عناصر، لم يسمها، بالحراك مؤخراً بقصد اختراقه من السلطة. وإذ شدّد على الطابع السلمي للحراك، أشار إلى مؤامرات تحاك لتفخيخ الحراك من الداخل، وجره إلي العنف، بما يمكن السلطة من التحكم "بأية حلول يُراد فرضها على شعب الجنوب". وإلى اختراق الداخل، انتقد النوبة قيادات جنوبية في الخارج تريد الاستفادة من الحراك لتقوية مواقعها، عبر التعويل على بعض دول المنطقة.

"النوبة" لم يتوقف عند هذا الحد، فبعد التحذير والتنبيه دعا إلى تشكيل جبهة وطنية عريضة تضم هيئات ومكونات الحراك، بما فيها المكون الجديد (مجلس قيادة الثورة)، مختتماً بيانه بعبارة لحسن باعوم، الذي وصفه بالمناضل الجسور، تقول: "لا خوف على الجنوب إلا من الجنوبيين".

قبل النوبة بنحو شهرين، كان أمين صالح، أحد قيادات المجلس الوطني (برئاسة حسن باعوم)، قد سارع إلى نقد خطوة تشكيل "مجلس قيادة الثورة السلمية"، إذ اعتبر "إعلان زنجبار" وما تلاه من بيانات عملاً هداماً، يفرق ولا يجمع.

وقال إن هذا التشكيل هو تكرار أحمق لتجربة الدمج القسري بين الجبهة القومية ومنظمة التحرير. مؤكداً أن المجلس الوطني (الذي شارك ممثل عنه في اجتماع زنجبار) لا يوافق على ما ورد في الإعلان، لافتاً إلى أن المجلس الوطني لم يكلف أي عضو من أعضائه بحضور الاجتماع. ومعلوم أن حسن البيشي، القيادي في المجلس الوطني، حضر اجتماع زنجبار، وشارك في محضر الاجتماع، وظهر اسمه في إعلان تشكيل "مجلس قيادة الثورة" باعتباره ممثلاً عن المجلس الوطني.

وإلى الموقف المعلن لأمين صالح، يؤكد آخرون من ناشطي المجلس الوطني اعتراض حسن باعوم على هذا التشكيل الخاطئ. وحسب أمين صالح فإن قيادات المجلس الوطني، في المستوى المركزي وفي المحافظات والمديريات، تعترض على "مجلس قيادة الثورة"، وتعلن رفضها مثل هذه الإجراءات والخطوات الارتجالية التي تضر بوحدة الصف الجنوبي والقضية الجنوبية.

لكن محمد طماح، القيادي في المجلس الوطني، والذي يقدم نفسه بوصفه النائب الأول لباعوم، نفى في مايو الماضي وجود أي اعتراض، داعياً أعضاء المجلس الوطني إلى الانخراط في مجلس الثورة خلال الفترة المحددة للدمج وفق إعلان زنجبار (20يونيو- 20 يوليو).

وعلى مدى الأسابيع التالية لإعلان زنجبار، جرت مياه عديدة في نهر الحراك المضطرب. وقد صدرت بيانات وبيانات مضادة خلال الشهر الماضي، أبرزها تلك التي ذكرت أن اجتماعا لهيئة رئاسة المجلس الوطني أقر تكليف أمين صالح محمد، النائب الأول لرئيس المجلس، بالقيام بصلاحيات الرئيس حسن باعوم، الذي غادر إلى الخارج لغرض العلاج.

ناشطون في الحراك يحاولون حالياً احتواء الخلافات داخل جسم الحراك. وطبق العميد علي مقبل صالح، أحد مؤسسي جمعيات المتقاعدين العسكريين، فإن الحراك في حاجة ملحة لحاضن سياسي واجتماعي يحمي مكوناته من قمع السلطة وأجهزتها. وفي اعتقاده، حسبما قال لـ"النداء"، أن "مجلس قيادة الثورة السلمية" يمثل بداية جادة لتوفير هذا الحاضن شريطة استكمال الحوار. ولفت إلى أنه وعدد من زملائه يقومون حالياً بمساع لإقناع قيادات في مكونات الحراك بالرؤية المؤيدة لخطوة التوحيد.

"الدمج القسري" المستحيل

لا مجال لـ"الدمج القسري" في حال الحراك، لأن الحراك حتى الآن بدون راع إقليمي أو دولي، خلاف حال الجبهة القومية ومنظمة التحرير. أن المكونات الحالية للحراك ترتكز على اعتبارات جهوية أو شخصية، بينما كان البعد "الوطني الجنوبي" حاكما لسلوك الجبهتين المتصارعتين قبل 4 عقود. وأخيرا فإن أيًا من المكونات الحالية لا يملك فرض نفوذه خارج مناطق مؤسسيه، وبالتالي فإن استدعاء "الدمج القسري" في الوقت الراهن يعبّر فقط عن درجة انغماس ناشطي الحراك في "الماضي الجنوبي".

والثابت أن علامات تشنج الشد بدأت تظهر على جسم الحراك، جراء اعتقاد بعض القيادات في الداخل والخارج بأن ساعة الحسم اقتربت. ويمكن رد بعض هذه التشنجات إلى تلك الفجوة بين "الغضب الجنوبي" حيال الإقصاء السياسي والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسلوك العنفي للأجهزة الأمنية، وبين إدراك قادة الحراك لمحددات وتصورات وأولويات الفاعلين في البيئتين الإقليمية والدولية.

ويمكن تقدير هذه الفجوة بين ما يعتبره قادة الحراك "قضية جنوبية عادلة" وبين المقاربات الحذرة لدول الإقليم والغرب حيال الجنوب في التوقعات العالية التي ولدها بيان السفارة الأميركية بشأن الاحتجاجات في الجنوب مطلع مايو الماضي؛ إذ اعتبرها بعض المحسوبين على الحراك مؤشراً إلى تدخل خارجي وشيك لصالح الحراك. وكذلك الأمر فيما يخص ما تنشره صحف سعودية وخليجية من افتتاحيات وآراء. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحراك، بما هو حركة شعبية بدأت عفوية ثم راحت بالتجريب تطور خطابها وأدواتها، لم ينشغل كثيراً بالإقليم والعالم، خصوصاً وهو يواجه تحديات يومية في "ساحات الحرية".

زد على ذلك أن قادة الحراك في الداخل بدوا في محطات عديدة خلال العامين الماضيين وكأنهم قد فوضوا قيادات جنوبية في الخارج مهمة الاتصال الخارجي، حتى وهم يقللون أحيانا من قدر وكفاءة بعض الشخصيات المتواجدة في الخارج.

بكلمة أخرى فإن قادة الحراك الذين يعرفون جيداً، بالتجربة وبالاحتكاك، السلطة التي يعارضونها، ويصفونها بسلطة الاحتلال، لم يُظهروا، في أكثر من محطة، علامات على أنهم يعرفون أصدقاءهم، سواء في الداخل اليمني أم في الخارج. بل إن بعضهم أبدى، مراراً، عدم اكتراث بالخارج، منطلقاً من روحية استشهادية أخروية تستنسخ من تجارب الماضي (الجنوبي) والحاضر العربي في فلسطين وغيرها.

أيا ما كان فإن ظهور علي سالم البيض في 21 مايو الماضي كان له مفعول سحري على معنويات القادة الميدانيين للحراك، الذين خاضوا خلال العامين الماضيين حروباً سرية وعلنية على احتكار تمثيل الجنوب. وجاء "البيض" ليضع حدا لسؤال التمثيل، بمؤهلاته السياسية والاعتبارية التي تخوله تمثيل "القضية الجنوبية" في المحافل الإقليمية والدولية.

غير أن علي سالم البيض، بشخصيته الرومانسية - وربما أيضاً بنزعاته الفردية، عبّر عن "القضية الجنوبية" بدءا من مطلبها الأعلى، ما حدَّ، على ما يبدو، من هامش حركته الإقليمية والدولية، وحال دون التقائه بشخصيات بمنية جنوبية في الخارج لها مكانتها في الداخل والخارج، ورؤاها وتقديراتها، مثل الرئيس الأسبق علي ناصر محمد ورئيس الوزراء الأسبق حيدر العطاس. وبدلاً من أن يسهم "رموز الجنوب" في الخارج في ترميم صدوع الداخل، امتدت نطاق الحملات والمناورات على الضفتين.

وخلال الأسبوعين الماضيين شنت مواقع محسوبة على الحراك حملة تشكيك ضد علي ناصر والعطاس بسبب بيانهما المشترك الصادر غداة أحداث زنجبار في 23 يوليو الماضي. وقد ذهب بعض هذه المواقع بعيداً في نقد الرجلين إلى حد اتهامهما بالتآمر على الجنوب و"رئيسه الشرعي" علي سالم البيض. وترجح مصادر خاصة في الحراك أن تكون دوائر استخبارية اخترقت الحراك في بعض المواقع للمضاربة فيما بين أقطابه في الداخل أو فيما بين رموزه في الخارج.

يشار إلى أن البيض دعا المجتمع الدولي إلى التدخل لحماية "الشعب الجنوبي" من قمع السلطة، فيما تمسك علي ناصر والعطاس بموقفهما الداعي إلى الحوار الوطني، وطالبا بسحب الجيش من القرى والمدن، وأدانا بشدة "مذبحة زنجبار".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التصعيد غير المسبوق في الداخل لم توازه حركة سياسية وإعلامية في الخارج، ما قد يفرض على مكونات الحراك إعادة ترتيب أولوياتها وتكتيكاتها للحؤول دون كسر إرادتها أو شرذمتها.

على أن ذلك كله رهن بردم الفجوة بين الغضب والإدراك، بين القدرات والتوقعات. وذلك يستدعي حساً سليماً بالواقع اليمني وتعقيداته، وإدراكاً مبنياً على حقائق ومعطيات ومصالح لحركة الفاعلين في الإقليم والغرب، وطرح الأساطير جانباً، خصوصاً تلك المؤججة للنزعات الانعزالية التي تلتقي في النهاية مع مقاربة البعض في السلطة للجنوب باعتباره محض جغرافياً، نافية التاريخ وحركة البشر من الحساب.

بيان صحيفة "الأيام"

هذا بيان من الناشرين هشام وتمام باشراحيل، الصادر في يومنا هذا الثلاثاء 4 أغسطس 2009، لنطلع به الرأي العام في الداخل والخارج وكل المنظمات الحقوقية والصحفية العربية والأجنبية على حقيقة مرارة الأوضاع التي فرضتها قوى معروفة في الداخل على صحيفتنا التي تحظى بحصة وافرة في سوق الصحافة الورقية وعلى الشبكات العنكبوتية من 162 دولة. إلا أننا نرى أن الواجب الأخلاقي يقتضي قبل الخوض في صلب بياننا أن نتوجه بجزيل الشكر ووافر العرفان لآلاف الشرفاء من كافة شرائح المجتمع الذين تقاطروا من كل حدب وصوب إلى مبنى دار "الأيام" وسكن الناشرين السابق الكائن بشارع الستين الجنوبي بصنعاء ظهر الثلاثاء 12 فبراير 2008 إثر العدوان المسلح الآثم على المبنى وكذلك الذين هبوا إلى المقر الرئيس لـ"الأيام" وسكن الناشرين بالخليج الأمامي بمديرية صيرة بعدن بمجرد سماعهم دوي الانفجارات ولعلعة الرصاص وهو الهجوم الذي استمر حوالي ساعة وربع الساعة، وكان لحضورهم إلى جانبنا الأثر المعنوي الكبير في نفوسنا ونقدم القدر نفسه من الشكر والعرفان لعشرات الآلاف من أبناء شعبنا في كافة المحافظات الذين خرجوا في مسيرات تضامنية معنا واحتجاجية على العدوانين اللذين لا مبرر لهما سوى أننا نتعامل بمهنية عالية في عملنا الصحفي. كما نشكر كافة الإخوة زملاء المهنة من ملاك الصحف ورؤساء تحرير وصحفيين ومواقع الكترونية على دعمهم. ولا ننسى أن نشكر الشباب المتطوعين الذين أتوا إلى "الأيام" وارابطوا معنا.

الإخوة القراء والأصدقاء الأعزاء في الداخل والخارج:

سيسجل التاريخ سلسلة الأعمال المشينة التي استهدفت "الأيام" بغرض إلحاق أضرار مادية ومعنوية جسيمة بالناشرين وهيئة تحرير الصحيفة وموظفاتها وموظفيها وقرائها وبائعيها في محافظة عدن وسائر المحافظات الأخرى. ونضع بين أيدي إخواننا القراء وأصدقائنا الأعزاء نماذج من وقائع سيئة الصيت وذلك على النحو التالي:

الجمعة 1 مايو2009:

أربعة مسلحين من قطاعي الطريق تحت مسمى "الدفاع عن الوحدة" اعترضوا سيارة "الأيام" في منطقة المـلاح (محافظة لحج) وهي في طريقها إلى الحبيلين بردفان/ لبعوس والمفلحي- يافع/ الضالع/ ذمار/ صنعاء وأنزلوا سائقها وقادوها إلى جهة مجهولة وأفرغوها من ستة عشر ألفا وخمسمائة نسخة من الصحيفة و62 ألف ريال (حصيلة مبيعات قدرها 60 ألف ريال وألفان تخص سائق السيارة) ودبة ديزل وقصعة حلاوة اشتراها السائق لأسرته، وأشفعوا حرابتهم بتهديد السائق بإحراق السيارة إذا عاد مرة ثانية (أي سرقوا كل ما فيها من صحف ومال وديزل وغير ذلك).

الأحد 3 مايو 2009:

في تمام الساعة الثالثة والنصف من فجر هذا اليوم وقبل تداول أي نسخة قام رجال الأمن في محافظة عدن في نقطة "دار سعد" باعتراض سيارة "الأيام" المتجهة إلى حوطة لحج/ كرش/ الراهدة/ تعز/ الحديدة/ إب، كما احتجزوا سيارة "الأيام" الثانية في الساعة الرابعة فجرا والمتجهة إلى الحبيلين بردفان/ لبعوس والمفلحي/ يافع/ الضالع/ ذمار/ صنعاء، ولما لم تتمكن الإدارة من التواصل مع السيارتين عبر الهاتف الخلوي أرسلت سيارة للبحث عنهما، وعند مرورها بنقطة "دار سعد" سأل السائق الجنود عما إذا كانت سيارتا "الأيام" مرتا عبر النقطة، فأجيب بالنفي، وعندها طلب من السائق الذهاب إلى حوطة لحج للتأكد من وصول الصحيفة وأجيب بالنفي، حينها طلب منه العودة، وقبل وصوله إلى نقطة "دار سعد" لمح سيارتي "الأيام" المختفيتين مخبأتين خلف مباني النقطة الأمنية، وهو ما أكده عدد من المواطنين الداخلين إلى محافظة عدن، وعند وصول السائق إلى النقطة تعرف عليه أحد الجنود وتم احتجازه هو والسيارة وتم سحب هاتفه الخلوي بمثل ما عمل مع زميليه السائقين الآخرين وأودع السجن. تكرر الأمر في نقطة "العلم" عند نحو الساعة السادسة صباحا عندما أوقفت حافلتا الركاب الكبيرة والصغيرة وتم مصادرة جميع نسخ "الأيام" المتجهة إلى أبين/ شبوة/ حضرموت/ المهرة، وبذلك صادرت نقطتا "دار سعد" و"العلم" دون أي مسوغ قانوني أكثر من خمسين ألف نسخة من صحيفة "الأيام" وكمية أخرى بداخلها من صحيفة "السياسية" الرسمية التابعة لوكالة "سبأ" للأنباء. وفي السابعة مساء طلب من السائقين استلام السيارات فارغة، فرفضوا، طالبين سند استلام كمية الصحف المصادرة، ووقع على ذلك الاستلام باستلام الكمية المصادرة ووقع على ذلك الأمن وممثل النقطة وممثل وزارة الإعلام وممثل الأمن السياسي وممثل الاستخبارات العسكرية وتحتفظ "الأيام" بذلك السند الذي جاء فيه أن ذلك قد تم بناء على أوامر مدير أمن عدن.

الاثنين 4 مايو 2009:

نظراً لانتشار رجال الأمن في كل مكان من مديرية صيرة (موقع إدارة ومطبعة صحيفة "الأيام") ونصب نقطتين إحداهما قرب "عدن مول" والأخرى في طريق العقبة وانصب اهتمامها في تفتيش السيارات وتعقب المارة وتفتيشهم إن كانوا يحملون "الأيام" و"الأيام الرياضي" حتى ولو كانت من أعداد قديمة، وأدى ذلك إلى بعض الاشتباكات بين رجال الأمن وأصحاب السيارات والمواطنين في الأسواق فقد رأت إدارة الصحيفة توزيع كمية محدودة من الصحيفتين المصادرتين في هذا اليوم والتي قدرت بأكثر من 50 ألف نسخة.

الثلاثاء 5 مايو 2009:

نتيجة لمحاصرة مطابع "الأيام" من قبل الأمن والأمن المركزي والذين اعتبروا أنفسهم قضاة توقفت "الأيام" و"الأيام الرياضي" قسرا اعتبارا من هذا اليوم، لأن إدارة مؤسسة "الأيام" ارتأت أن مصير أي كمية تخرج مباشرة من بوابة المطابع فهي بحكم المصادرة. إن أمن عدن والأمن المركزي وضعا في حالة استنفار ليل نهار وظلت سيارات "الأيام" ومحرروها وموظفوها وموظفاتها عرضة للتفتيش في أي وقت من أوقات اليوم لفترة زادت عن شهرين ووصلت الكراهية درجة الهوس عندما تم تحذير بعض أصحاب الأكشاك من التعامل مع "الأيام".

جدير بالذكر أن الشهود على الملاحقة والتفتيش بحثاً عن "الأيام" هم من كافة شرائح المجتمع، من أطباء ومهندسين وقضاة ومحامين وأكاديميين ورجال مال وأعمال وتجار ومواطنين مدنيين وعسكريين... الخ.

الإثنين 11مايو 2009:

كانت الصحيفة الرسمية قد نشرت في عددها الصادر يوم الخميس 7 مايو 2009 تصريحا لوزير الإعلام حسن اللوزي مفاده أن "بعض الصحف تمادت وتجاوزت الحدود، الأمر الذي دفع الوزارة إلى اتخاذ جملة إجراءات منها مخاطبة النائب العام". وفي ختام تصريحه قال الوزير اللوزي بالحرف الواحد: "كما تم أيضا مخاطبة الأخ محافظ محافظة عدن رئيس المجلس المحلي بمذكرة هامة تم فيها التأكيد على ضرورة سرعة التوجيه للإدارة العامة والإعلام والعلاقات العامة بالحجز الإداري على صحيفتي "الأيام" و"الوطني"".

بعد مرور ستة أيام من توقف الصحيفة فوجئنا في صباح الاثنين 11 مايو 2009 بانتشار أمني في حرم دار "الأيام" بعدن وكان المطلوب من الزميل هشام باشراحيل، رئيس التحرير، ونجله الزميل هاني باشراحيل، رئيس تحرير "الأيام الرياضي"، تسليم أنفسهما للمثول أمام نيابة صنعاء في قضية العدوان على دار "الأيام" بصنعاء يوم الثلاثاء الدامي 12 فبراير 2008 لسماع أقوالهما كشاهدين، علما بأنهما قد أدليا بأقوالهما للنيابة ثلاث أو أربع مرات، وعندما لم تجد النيابة عليهما أي شيء أخلت سبيل الزميل هشام باشراحيل هو ونجله الزميل هاني باشراحيل، مضافاً إلى ذلك أن المتهمين بالاعتداء والموجودين في قلب العاصمة صنعاء قد أخلت سبيلهم النيابة وتعرف النيابة والقضاء مساكنهم وأماكن عملهم وأن الطرف الرئيسي في القضية (ضابط في الشرطة العسكرية) يرفض هو وبقية المتهمين الظهور أمام القضاء طيلة 19 جلسة التي عقدتها المحكمة على مدى الـ18 شهرا المنصرمة، علماً بأن النيابة لم تقم بالتحقيق مع المتهمين كافة الذين أورد زملاؤهم أسماءهم، وعندما اعترض الزميل رئيس التحرير على ذلك كان الرد أنه "لدينا سياسة في ذلك"، واتضحت هذه السياسة أثناء إحدى جلسات المحكمة عندما أحضر نصف المعتدين من الذين لم يحقق معهم كشهود، فبدلا من تنفيذ أوامر إلقاء القبض القهري على المتهمين تم إصدار أمر قهري بإلقاء القبض على الشاهدين الزميل رئيس التحرير ونجله الزميل هاني هشام باشراحيل رئيس تحرير "الأيام الرياضي".

الأربعاء الدامي 13مايو 2009:

انتشار وحصار أمني كثيف ومريع وإغلاق جميع الطرق والمنافذ المؤدية إلى الخليج الأمامي بمديرية صيرة والمؤدية إلى المبنى الرئيس لـ"الأيام" وسكن الناشرين حيث شن رجال الأمن هجوما تحت سواتر كثيفة من النيران من مختلف الأسلحة النارية والقنابل اليدوية والقنابل المسيلة للدموع، ودار "الأيام" وسكن الناشرين حافل بالنساء والأطفال والرضع، علما أن الموظفين والموظفات وأسراً في ضيافة أسر الزميلين الناشرين كانوا موجودين، بالإضافة إلى زوار من شخصيات اجتماعية، وأن المكاتب وسكن الناشرين تحدها ثلاث رياض أطفال ومدرسة تلقت قسطا وافرا من دخان القنابل المسيلة للدموع والرصاص.

الأحد 12 يوليو 2009: اعتصام منظمات المجتمع المدني:

وقد أعلن عدد من المنظمات المجتمع المدني عن تضامنها مع "الأيام" من خلال تشكيل لجنة تحضيرية للاعتصام أمام مبنى محافظة عدن، وقد التقت نائب المحافظ أمين عام المجلس المحلي يوم 20 يونيو لتسليمه مذكرات تتعلق بالإغلاق القسري للصحيفة وما آلت إليه من أضرار لحقت بموقف الصحيفة والباعة ونقاط التوزيع في المكتبات والباعة والمتجولين، وتم ضمن هذه المذكرات الإبلاغ عن تنظيم اعتصام سلمي أمام المحافظة ولم تستلم اللجنة أي رد على المذكرات المسلمة وقد ألحقت اللجنة بمذكرة أخرى مسلمة إلى الأخ محافظ عدن رئيس اللجنة بالمحافظة بالتصريح للاعتصام السلمي الصامت، وعند وصول المتضامنين يوم الاعتصام السلمي الذي كان يوم 12 يوليو فوجئ المتضامنون من شرائح مختلفة منذ الصباح بانتشار أمني كثيف أمام المحافظة ونواحيها وإخبارهم بعدم وجود تصريح بالاعتصام وتم قمعهم واعتقال عدد كبير من المتضامنين بينهم موظفو "الأيام" علما أن السلطة بالمحافظة تستقبل اعتصامات واحتجاجات أكبر حجما من المحتجين خلال الفترات السابقة دون التعرض لها أو أي انتشار أمني.

الجمعة 31 يوليو 2009:

الصحف الرسمية تحمل في هذا اليوم تناقض وزير الإعلام مع نفسه عندما أعادت نشر المقابلة التي أجرتها "يمن تواي" الشهرية وقال الوزير: "إن صحيفة "الأيام" تم احتجابها بتصرف من قبل إدارتها بعد أن قامت السلطة المحلية في محافظة عدن بالتنسيق مع وزارة الإعلام ومكتب الإعلام في المحافظة بالحجز الإداري على عددين متواليين هما العدد 5708 و5709 ولذلك قررت الصحيفة التوقف عن الصدور حرصا على مصلحة الصحيفة من المصير الذي يمكن أن تلقاه...".

من المؤكد أن الوزير ليس له علم بما يقوله، لأن العددين 5708 و5709 لم يصدرا، وما تم مصادرته هما العددان 5716 و5717 إضافة إلى "الأيام الرياضي" العدد رقم 603 وأيضا عددا صحيفة "السياسية" رقم 20633 و 20634 اللذان لم يذكرهما الوزير إطلاقا.

ويلاحظ من كلام الوزير أنه خالف حتى شروط الذوق السليم، وإلا لما خول نفسه التحدث نيابة عن "الأيام" وإلا لما تجرأ بأن يقول: "ولذلك قررت الصحيفة التوقف عن الصدور وحرصا على مصلحة الصحيفة الذي يمكن أن تلقاه...".

الإخوة والأصدقاء الأعزاء:

يتحمل الناشران أعباء ما أنزل الله بها من سلطان والصحيفة متوقفة. الإيراد عند نقطة الصفر والإنفاق يتدفق كما تتدفق المياه من المضخات أو الشلالات لأن عليها التزامات (رواتب وأجور وفواتير مياه وكهرباء وصرف صحي واتصالات ووقود السيارات والمولدات الكهربائية... إلخ) ناهيكم عن التبعات النفسية والمعنوية التي لا يعلم بفداحتها إلا الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

في ظل هذا الواقع التعيس الذي فرض على "الأيام" شكل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لجنة رئاسية برئاسة نائبه الأخ الفريق عبدربه منصور هادي والأخ اللواء أحمد مساعد حسين، وزير شؤون المغتربين والأخ الدكتور يحيى الشعيبي، وزير الخدمة المدنية والتأمينات للنظر في وضع حلول لكافة المشاكل التي تواجهها "الأيام".

الإخوة القراء والأصدقاء الأعزاء في الداخل والخارج:

إننا في صحيفتي "الأيام" و"الأيام الرياضي" مازلنا ننتظر نتائج أعمال اللجنة الرئاسية الموقرة وسبق أن اتفقنا على عدد من النقاط في مساء 19 مايو 2009 وأكدنا ومازلنا نؤكد التزامنا بما تم الاتفاق عليه.

إننا ونحن نواجه الصدمة بعد الأخرى قد فوجئنا بقرار الأخ رئيس مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية الصادر يوم 12 مايو 2009 بمنع الزميل هشام باشراحيل، رئيس تحرير "الأيام" ونجله هاني هشام باشراحيل، رئيس تحرير صحيفة "الأيام الرياضي" من مغادرة البلاد والقبض عليهما عبر المنافذ الجوية والبحرية والبرية.. علما بأن الزميل هشام باشراحيل قد أجرى عملية القلب المفتوح في المملكة العربية السعودية الشقيقة وعليه معاودة المستشفى كل ستة أشهر. فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وحسبنا الله ونعم الوكيل.

عدن في 4 أغسطس 2009

مشروع "رؤية الإنقاذ الوطني" يؤكد على ثوابت المشترك ويفصل في خيار الفدرالية اليوم

حل القضية الجنوبية أولاً وإشراك الحوثي في الحوار الوطني

جذر الأزمة الوطنية هو الحكم الفردي العصبوي، وأبرز مظاهرها التوريث والقضية الجنوبية وحرب صعدة، والمدخل إلى حلها هو إزالة آثار حرب صيف 1994، والتحول إلى دولة لا مركزية بنظام برلماني.

هذه أبرز عناوين مشروع "رؤية الإنقاذ الوطني"، الذي أعدته اللجنة التحضيرية للحوار الوطني برئاسة محمد سالم باسندوة وزير الخارجية الأسبق.

يقع المشروع في 29 صفحة موزعة على مقدمة من صفحتين، و3 أقسام: الأول مخصص لتشخيص الأزمة السياسية والوطنية (8 صفحات)، والثاني يتضمن الحلول والمعالجات (18صفحة)، والثالث الذي يقع في نصف صفحة فقط (5 فقرات) يتحدث بشكل مبدئي وعام عن آليات الحوار الوطني (فقرة واحدة) والنضال السلمي (فقرة واحدة) والاتصال النوعي والإعلامي لحشد التأييد (فقرة واحدة).

التفاوت الكبير في حجم الأقسام يفصح، أولاً، عن يأس المعارضة (اللقاء المشترك) من إمكانية تحقق حوار وطني تكون السلطة طرفاً فيه. ويؤكد، ثانياً، أن الأطراف الرئيسية داخل اللقاء المشترك قبلت بحزمة من التسويات والاسترضاءات حفاظاً على استمرار التحالف المعارض الذي نشأ مطلع العقد الحالي. وبيّن، أخيراً، أن "المشترك" واللجنة التحضيرية يتحركان في بيئة محكومة بـ«اللايقين»، ولذلك فإنهما تفاديا الخوض في آليات الحوار، وأطرافه، وتوقيته... إلخ.

■ نظام برلماني وحكومة أغلبية ورئيس بروتوكولي
■ 3-5 أقاليم لكل منها منفذ بحري

في القسم الأول يُعيِّن مشروع الرؤية الوطنية طرفاً وحيداً مسؤولاً عن الأزمة الوطنية، وهو الحكم الفردي الذي فرض نفسه كحاكم للبلاد ومالك لها في آن، معتمداً وسائل توريث السلطة والوظائف والمناصب العامة لجيل الأبناء عبر الاستحواذ على المزيد من الثروة والنفوذ، وجعل الولاء لشخص الحاكم وورثته معياراً للولاء الوطني ومصدراً له.

وفي المظاهر السياسية للأزمة يؤكد المشروع على مضامين رؤى وأوراق سبق لـ"المشترك" أن أعلنها خلال العام الماضي، وفي الصدارة منها استبدال الدول الوطنية المؤسسية بسلطة "اكتفت بحشد عناصر الدولة خارج نظامها المؤسسي لتأمين وظيفة تسلطية" تعوق بناء الدولة وتحمي السلطة العائلية.

وفي المظاهر الوطنية للأزمة يركِّز المشروع على القضية الجنوبية، التي هي "رد فعل طبيعي لفشل السلطة في إدارة مشروع الوحدة، وتحويله إلى مشروع للغلبة الداخلية" واعتماد نهج الحرب والفيد في الجنوب.

وإلى القضية الجنوبية يتحدث المشروع عن حرب صعدة كمظهر ثان للأزمة الوطنية، معتبراً أن حرب صعدة بانفجاراتها المتكررة "عكست غياب النظام المؤسسي القادر على التعاطي مع التحديات الاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية من منظور وطني يتجاوز منحدر صراعات وحروب العصبيات".

ويحمِّل المشروع السلطة مسؤولية سقوط آلاف القتلى والجرحى وتشريد عشرات الآلاف من الأسر، وذلك لأنها (السلطة) ظلت ترفض كل دعوات إيقاف الحرب، وتورطت في ترويج مشاعر الكراهية بين المواطنين، وتغذية نزعات العنف من أجل استمرار رأس السلطة في التربع على كرسي الحكم.

وعن المظاهر الاقتصادية والاجتماعية للأزمة يرى المشروع ارتباطاً وثيقاً بين تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبين طبيعة الحكم الفردي الذي "عمد إلى التعامل مع الموارد والثروات الوطنية كغنيمة يتم تقسيمها وتوزيعها على القلة من الورثة وذوي القربى والموالين".

وقف نهج الحروب الأهلية ومحاكمة كبار المسؤولين عن نهب الجنوب

المشروع في قسمه الثاني (الحلول والمعالجات) يتابع اعتماد نهج راديكالي ينفتح على مكونات الحراك الجنوبي والحوثيين، وذلك اتساقاً مع مضامين القسم الأول التي تنوَّع على نغمة واحدة: سلطة الفرد وورثته!

وعليه فإن عملاً وطنياً يهدف إلى رفع (إزالة) الظلم واستعادة الحقوق، عبر تقوية كل وسائل النضال السلمي وتوسيع نطاق الاحتجاجات، لم يعد مطلباً برنامجياً وسياسياً، بل ضرورة وطنية ترتبط بمصير الوطن برمته.

ويقترح المشروع 4 مهام عاجلة لوقف الانهيار، أولاها: الإيقاف الفوري لنهج القوة والعنف والحروب الأهلية وعسكرة الحياة السياسية والمدنية، وإنهاء التشكيلات والمجاميع المسلحة رسمياً (والمقصود هنا الميليشيات القبلية وهيئات الدفاع عن الوحدة التي أعلنت مؤخراً لمواجهة الحراك الجنوبي)، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووقف المحاكمات السياسية، وسحب المظاهر العسكرية والاستحداثات الأمنية وإعادة الجيش إلى الثكنات. وثانيها: إزالة آثار حرب صيف 94 والحروب والصراعات السياسية السابقة واللاحقة، وإجراء مصالحة وطنية شاملة تفضي إلى تحقيق 11 مطلباً متصلاً بالأوضاع في الجنوب أساساً. والمهمة الثالثة هي محاكمة الفاسدين المتورطين في نهب أراضي وعقارات الدولة والمال العام والممتلكات التعاونية. يخصص المشروع هنا معنى "الفاسدين" بأولئك الكبار المسؤولين عن نهب الجنوب. والمهمة الرابعة تتلخص في جلب الحوثيين إلى طاولة حوار وطني شامل لبحث قضية صعدة والحروب المتكررة على ذمتها، وبما يكفل نزع فتائل الحرب ودورات العنف.

فدرالية أم حكم محلي؟

بعد المهام العاجلة المغمسة بحتميات ويقينيات يقارب المشروع -بحذر- أزمة بناء الدولة الوطنية الحديثة. ففي الجزء الثاني من قسم "الحلول والمعالجات" تتجنب اللجنة التحضيرية الفصل في طبيعة الدولة الموعودة: فدرالية أم بسيطة. فالمشروع إذ يؤكد على قاعدة اللامركزية في الحكم، يتذبذب بعد ذلك بين مطلبي الفدرالية والحكم المحلي (الحكومات المحلية)، موصياً بدراسة أعمق لتحديد نوع اللامركزية التي تحتاجها البلاد. ومعلوم أن هذا البند ما يزال معلقاً في انتظار ما سيسفر عن لقاء المجلس الاعلى للمشترك واللجنة التحضيرية صباح اليوم (الاربعاء) بشأن خيار الفدرالية على أساس إقليمين: شمالي، وجنوبي.

وفي ما يخص خياري الفدرالية على أساس أكثر من إقليمين، أو الحكم المحلي الكامل، فإن اللجنة تشدِّد على ضرورة إعادة تقسيم الجمهورية إلى وحدات إقليمية كبيرة نسبياً تتراوح بين 3 و5 وحدات تتمتع بالشخصية المعنوية ويكون لكل منها هيئات حكم منتخبة انتخاباً حراً مباشراً. ومن أجل أن يلبي التقسيم الإداري (أو الفدرالي) الاحتياجات الوطنية، ترى اللجنة التحضيرية ضرورة توافر 6 معايير، هي:

1 - البعد الوطني والسياسي الذي يستهدف الاندماج الاجتماعي والوطني وتجاوز النزعات التقليدية القبلية والجهورية والطائفية.

2 - البعد الجغرافي الذي يتعلق بمراعاة الترابط والامتداد المكاني ومقومات البنية التحتية.

3 - مراعاة التوازن السكاني والثقل الديموغرافي بين الأقاليم.

4 - البعد الاقتصادي، بما يضمن توفر المصادر الذاتية القادرة على تمويل مشاريع التنمية، ويكفل العدالة في توزيع الثروة.

5 - أن يكون لكل أقليم منفذ بحري لتسهيل حركته التجارية وتأمين موارد بحرية له (سياحة وثروة سمكية).

6 - البعد الاجتماعي التاريخي لتأمين التجانس والانسجام الاجتماعي والثقافي في إطار مكان كل إقليم.

نظام برلماني ورئيس بروتوكولي

في الجزء الثالث من «الحلول والمعالجات»، تقدم اللجنة التحضيرية كوكتيلاً مما تضمنته وثيقة العهد والاتفاق (فبراير 1994)، وبرنامج الإصلاح السياسي والوطني للمشترك (نوفمبر 2005). والوثيقتان انبنتا على الركيزة ذاتها التي انبنى عليها مشروع رؤية الانقاذ الوطني: جذر الأزمة في وجود حكم فردي (عائلي).

وإذا فإن النظام البرلماني أهم أداة لتقويض سلطة الفرد. والانتقال إلى النظام البرلماني يقتضي تجريد الموقع التنفيذي الأول في الدولة من سيطوته، وذلك بتفويض الأغلبية في البرلمان (حزباً أو ائتلافاً) سلطة تكليف رئيس الحكومة، على أن تكون الحكومة هي السلطة التنفيذية العليا التي تخضع لها كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات والأجهزة المدنية والعسكرية.

ولسد أية منافذ لعودة الحكم الفردي، يحظر المشروع تولية أحد أقارب رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء -حتى الدرجة الرابعة من القرابة- في أحد المناصب التالية: رئاسة مجلس القضاء الأعلى، محافظ البنك المركزي ونوابه، رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة ونوابه ومساعديه، قادة فروع القوات المسلحة (البرية، والبحرية، والجوية) ونوابهم ومساعديهم، رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ونوابه ومساعديه، ورئيس وأعضاء اللجنة العليا للانتخابات.

رئيس الحكومة -وفق مشروع الرؤية- يُكلَّف من مجلس النواب، بينما يُنتخب رئيس الجمهورية من اجتماع مشترك لمجلسي النواب والشورى. ومجلس النواب يتشكل من 301 مقعداً يتم انتخاب أعضائه بأسلوب التمثيل النسبي (قائمة مطلقة على أساس دائرة كبيرة)، في حين يتشكل مجلس الشورى من عدد أقل (من 150 مقعداً)، يُنتخب أعضاؤه بأسلوب مباشر، ويكون لكل إقليم العدد نفسه من الممثلين.

وبالانتقال إلى نظام برلماني، تنحصر اختصاصات رئيس الجمهورية -وفق المشروع- في تمثيل الدولة في المناسبات البروتوكولية، وقبول اعتماد المبعوثين الدبلوماسيين إلى الدولة بعد موافقة الحكومة، وإصدار القوانين التي يوافق عليها مجلس النواب، ومنح الأوسمة والنياشين بناءً على اقتراح رئيس الوزراء، والمصادقة على أحكام الإعدام أو العفو فيها بناءً على اقتراح رئيس الوزراء... إلخ.

في مربع الحرية...

الرئيس ابتسم: تسقط حكومة مجور!

■ سامي نعمان

قبل أسابيع غادر رئيس الجمهورية فناء مجلس الوزراء وسط زحمة جماعات احتجاجية مختلفة ملوحاً بيده للجموع في الساحة المقابلة لبوابة المجلس.

لا أعتقد أنه حسبهم جموع هتافين: "بالروح بالدم" يساقون أثناء مرور موكب فخامته في مختلف المحافظات. لقد لوح لهم متضامناً ومحيياً نضالهم السلمي، وقد سبق في علمه جيداً أن هذا الفضاء أصبح المتنفس الوحيد والأمثل للاحتجاج.

لوح مزهواً بنشوة الأمر الواقع الذي يخالف كل ادعاءات المعارضة التي تقول بحكم الفرد، وتحتج أمام الحكومة. إنها حقا مفارقة تستحق وقفة الرئيس وتحيته للجمهور.

فمشهد مواطنين من ذوي الحقوق والمظالم يحتجون بانتظام كما جلسات الحكومة يشير إلى دولة ديمقراطية تكفل حرية التعبير، ودولة مؤسسات يدرك فيها الناس أن مشكلتهم في أداء الحكومة ويحتجون على سوء إدارتها. وهؤلاء ليسوا فقط من العامة الذين يدْعون على دولة الدكتور مجور وأعضاء حكومته، بل فيهم نخبة المجتمع: قادة الأحزاب، أساتذة الجامعات، أرباب العمل المدني، أعضاء مجلس النواب، إضافة إلى شرائح اجتماعية ومدنية وشعبية واسعة، ومنهم من يضجون الأسماع بالشكوى من حكم الفرد!

إنها ديمقراطية نموذجية في بلد محدود الموارد، ومن الطبيعي أن تترافق مع تجربته الديمقراطية مشاكل وأزمات اقتصادية واجتماعية لا تخلو منها الديمقراطيات المثالية. هذا ما تحكيه الصورة التي اكتملت بظهور الرئيس ملوحاً ومسانداً ومشجعاً على مواصلة الاحتجاج أمام الحكومة الفاسدة.

يحق له أن يبتسم للصورة الماثلة أمامه، ولولا "ايتيكيت" الرئاسة، لنزل وتنقل بين جموع المعتصمين، ولوح للكاميرات بالسبابة والوسطى، وهتف معهم تسقط حكومة مجور.

لم لا؟ وهو يقرأ في المشهد إخلاءً لطرف مسؤوليته من مظالم كل هؤلاء، بما فيها كبرى معضلات الفشل في البلاد في الوقت الحالي، كأزمة صعدة وانتفاضة الجنوب.

منذ تدشين فعاليات الاحتجاج أمام رئاسة الوزراء منتصف العام 2007، والساحة تشهد تزاحما متزايداً كل أسبوع، وأصبحت بمثابة منطقة حرة لا يجد فيها المحتج هراوة أو رصاصات طائشة أو قوات مكافحة الشغب، رغم أنها كانت تتواجد أحيانا في بداية الاعتصامات هناك، قبل أن يستوعب المعنيون أهمية حريتها في هذا الحيز. وقد وصل عدد جماعات الضغط -على حكومة مجور- المتواجدة فيها أحياناً إلى 15 جماعة، لكل منها قضية مختلفة (بالأمس فقط كان عدد الاعتصامات التي نفذت قرابة عشرة).

حين أطلق القيادي المعارض على هذا المكان اسم "ساحة الحرية"، في بداية مشوار الاعتصامات، داعياً إلى فعاليات مستمرة فيه لكل أصحاب الحقوق والجماعات المدنية، التقط مصدر رسمي الفكرة وتبناها، وأعلن عن توجيهات رئاسية بتخصيص "هايد بارك" أمام مقر الحكومة، تكون متنفسا للمعارضة وأصحاب الحقوق. وأتذكر يومها أن الأستاذ علي الصراري علق على ذلك بالقول: "إنهم يريدون تقييد حركتنا في قطعة أرض مساحتها بضعة أمتار!".

لقد أدت ما تسمى بـ"ساحة الحرية" دورها بشكل جيد حتى الآن، فهي أسهمت في تعزيز ثقافة المواطنين بسلوك طريق النضال السلمي والاحتجاج المدني الراقي، وأوصلت كثيراً من القضايا إلى وسائل الإعلام، وأصبحت في صدارة الاهتمام ولم تتركها للموت السهل، وربما تكون قد حلت بعض القضايا الصغيرة التي تقدر عليها حكومة مجور، وقدمت صورة ايجابية عن التجربة الديمقراطية في اليمن، ولفتت انتباه كثير من العامة ممن لم يسبق لهم أن فكروا بمظاهر احتجاج أخرى غير الصميل، إلى وسائل ضغط أخرى لاستخراج الحقوق، أو عدم دفن القضايا، وإن كانت لا تزال قاصرة في هذا الميدان العقيم.

وطالما حسب للمعارضة ومنظمات المجتمع المدني ترسيخها لمبدأ الاحتجاج السلمي والاعتصامات الحضارية، فإن عليها أن تنتقل إلى خطوة أخرى متقدمة، تنسجم مع ما تدعيه من غياب دولة المؤسسات وديكورية أداء الحكومة. عليهم المبادرة بالاعتصام أمام رئاسة الجمهورية.

أليس هذا منطقياً؟ أم أن ديمقراطية "ساحة الحرية" لا يمكن أن تغامر بالاقتراب من المكان الذي تدرك نخب تلك الساحة أن بيده الحل والعقد.

تلك خطوة متقدمة، نفذت قبل اختراع "ساحة الحرية"، ونفذ الصحفيون اعتصامات ناجحة في فترة سجن الأستاذ عبدالكريم الخيواني عام 2004، وكنت أنا ضمن عشرات الطلاب المحتجين عام 2003 أمام رئاسة الجمهورية بعد أن مللنا الاعتصام لأسابيع أمام رئاسة حكومة باجمال -عافاه الله- في خلاف لنا مع عمادة الكلية استعصى على الحكومة القول بغير الوقوف في صف الجانب الرسمي. تجمعنا في الضفة الأخرى للرئاسة، وشرعنا في رفع شعاراتنا؛ إلا أن حرساً مدنياً وعسكريا اقتربوا منا، وبدا أنهم مستعدون لكل شيء، لكنهم فضلوا البدء بالإجراء الأسهل مع طلاب يحسبونهم غاوين مشاكل، ومخدوعين بالديمقراطية، ومتجرئين على دولة المؤسسات، قالوا: "عطفوا الشعارات! هذه الفوضى ما تنفعش! جيبوا رسالة بمطالبكم ونوعدكم نوصلها لمكتب فخامة الرئيس ونتابعها". وبطبيعة الحال، كان علينا أن نثبت لحرس الرئاسة أننا متحضرون، ونحن مقتنعون أن خير الغنيمة من هذا المكان هي العودة بكرامتنا، فكيف إذا أضيف لها وعد من حراسة الرئيس. عطفنا وقفلنا منتظرين وعد الحراسة بتجاوب رئاسي، جاء لاحقا ليعيدنا إلى مرمى الحكومة ووزارة التعليم العالي، التي بدأت تناقش المشكلة هذه المرة بقليل من الجدية، لأنها عادت من بوابة فخامة الرئيس!

قد يكون متفهماً اصطفاف الجماعات الشعبية والاجتماعية العادية أمام رئاسة الوزراء، باعتبار قصر نظرهم بالوضع السياسي وآلية صنع القرار؛ لكن اصطفاف أمناء عموم أحزاب المشترك وهيئاتهم التنفيذية وممثليهم في مجلس النواب، ومنظمات المجتمع المدني في مربع الحرية -على دلالته الرمزية بالتضامن- لا يمكن تفهمه، في ظل تأكيدهم غياب دولة المؤسسات، وحكم الفرد، وغياب القدرة في اتخاذ القرار عن الحكومة. وحتى القول بأن الاعتصامات تأتي للضغط على الحكومة لممارسة صلاحياتها في إدارة البلاد، ليس مقنعاً، وهم يعلمون أن ممارسة الحكومة لصلاحياتها تحتاج لقرار سياسي رفيع المستوى، ولن تستطيع الحكومة أن تمارس صلاحياتها حتى إن نزلت هي بكامل أعضائها للاعتصام في ساحة الحرية مطالبة بإطلاقها.

هناك بالتأكيد ساحة أخرى أكثر جدوى من الخدمة المجانية في "القاع"، في تقليد أسبوعي يمثل ترويجاً للديمقراطية التي يدعون زيفها، وربما تدرك الحكومة أو من يقف وراءها أن تلبية مطالب هؤلاء يعني التخفيف عن الساحة وتغييب أبرز مظاهر الديمقراطية، التي تظهر في شاشات الفضائيات، من حين لآخر.

هناك ساحة أخرى أكثر جدوى، سيكون على الرئيس أن يلوح يومياً للمتجمهرين فيها لدى دخوله وخروجه منها، وستعكس صورة أكثر جدية للديمقراطية في نسختها اليمنية، إن سُمح لهم بتجاوز مربع الحرية في قاع الحكومة.

أما الاستمرار في هذه الساحة فهذا يعني أن على الرئيس أن يحجز له مقعداً فيها ويمد رجليه، ويترك مطمئنا للمعارضة مهمة تكذيب ادعاءاتها، ويهتف مع جموع المعتصمين وفيهم نخب ساحة الحرية: تسقط حكومة مجور!

"المشترك"...

لوضع اللمسات النهائية على مشروع رؤية الإنقاذ الوطني.

وكان حزب الإصلاح نشر، الأربعاء الماضي، نسخة أولية من المشروع، قالت مصادر في المشترك إنها تتجاهل مقترحات جوهرية للحزب الاشتراكي.

وإلى الاختلاف حول تشخيص الأزمة الوطنية، تتباين وجهتا نظر الاشتراكي والإصلاح حول الخيار الفدرالي، ففي حين يشدّد الاشتراكي على ضرورة طرح الخيار الفدرالي صراحة للحوار، يحاول الإصلاح تفادي مفهوم الفدرالية لصالح حكم محلي بوحدات إدارية كبيرة.

وإلى الخلاف المبدئي حول الفدرالية، يرجح أن يفجر مقترح لاعتماد الفدرالية على أساس إقليمين، شمالي وجنوبي، أزمة داخل المشترك، خصوصاً وأن الإصلاح وشخصيات أخرى في المشترك واللجنة التحضيرية يتخوفون من أن يؤدي هذا المقترح إلى تسويغ مطالب انفصالية لمكونات الحراك الجنوبي.

البرلمان...

وعدم مقدرتهما على ممارسة تفويضهما البرلماني، بالإضافة إلى انتهاكات الحق في الحياة والحرية لأفراد أسرتيهما".

هذا وقد قررت اللجنة الاستمرار في التحقيق في هذه القضية في جلستها القادمة التي ستنعقد بمناسبة الاجتماع العمومي الواحد والعشرين بعد المائة لاتحاد البرلمان الدولي في أكتوبر 2009 عندما نأمل أن تقابل الوفد اليمني.

من جهة أخرى نظرت لجنة حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين في اتحاد البرلمان الدولي مجدداً قضية النائب أحمد سيف حاشد وقالت اللجنة إنه "بسبب عمله في حقوق الإنسان ظل السيد حاشد هدفاً لأشكال من المضايقات المتمثلة بالاعتقالات قصيرة المدى وطلب زملائه البرلمانيين في الحزب الحاكم سحب الحصانة عنه وتقديمهم شكوى ضده على خلفية تصريحات أدلى بها وتصعيد حملة ضد صورته لـ"كافر" و"مرتد"، نتج عنها تلقيه تهديدات بالقتل".

وأبدت اللجنة قلقها بشكل عميق حول المدى المتاح الذي "يقدر السيد حاشد من خلاله بشكل فعال في الوقت الحاضر من ممارسة تفويضه البرلماني".

نسخة...

ومران والمهاذر وشذا وسوق الليل ومنطقة عين، منذ منتصف ليل أمس.

وقال المكتب الإعلامي للحوثي إن موقع الجوة العسكري الواقع بمديرية ساقين هو الآخر قصف مدينة ساقين بمعدلات ورشاشات ثقيلة وقذائف الهاون، كما قطع الطريق الرئيسي في المنطقة.

وحذر الحوثيون المملكة العربية السعودية من أي اعتداء يتعرضون له من أراضيها، معتبرين ذلك انتهاكاً للسيادة. وأكد القيادي الحوثي صالح هبرة في تصريح لجريدة "العرب" القطرية، أن السلطات اليمنية دفعت بكتيبة عسكرية من قوات الأمن المركزي لدخول الأراضي السعودية عبر منطقة الخوبة الحدودية بعد التنسيق بين الطرفين بغرض الالتفاف على منطقة الحصامة التي مازالت المواجهات المسلحة مستمرة فيها بين القوات الحكومية وجماعة الحوثيين، بهدف ضربهم من الخلف.

واعتبر هبرة، الناطق باسم جماعة الحوثيين، سماح السعودية للقوات اليمنية بالدخول إلى أراضيها لضرب أراض يمنية اشتراكاً فعلياً لحكومة الرياض في هذه الحرب، التي تصعد لها السلطة، وبادرة خطيرة. داعياً سلطات المملكة للكف عن المساهمة في إشعال الحرب والعمل على استقرار اليمن. وقال: "إذا لم يكن لسلطات المملكة يد خير في حل مشاكل اليمن واستقراره فعليهم الكف والتوقف عن اندلاع حرب سادسة، البلد غير قادر على تحملها، ندعوهم إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية اليمنية".

هبرة، الذي مازال يحذر من حرب سادسة حتى اللحظة، هدد المملكة إذا استمرت في مساندتها وتقديم تسهيلات للسلطة اليمنية عبر أراضيها باتخاذ مواقف قوية وثابتة، وأنهم سيردون على أي اعتداء يتعرضون له من داخل أراضي المملكة.

وقال بيان صادر عن مكتب القائد الميداني للحوثيين: "نعتبر أن أي اعتداء يأتي من الأراضي السعودية على أراض يمنية اعتداء على الشعب اليمني وتفريطا كبيراً في سيادته، كما أنه سيتم الرد على أي عدوان يأتي ضدنا من أي مكان أو جهة يأتي الاعتداء منها".

ونفى الحوثي، في بلاغ صحفي، صحة ما نسب لمصادر رسمية عن مقتل أكثر من 300 شخص وجرح المئات وتشريد آلاف الأسر خلال عام من قبلهم. وقال: "إن ذلك كذب وافتراء علينا ولا أساس له من الصحة". مطالبا السلطة بالكشف عن أسماء 50 شخصا منهم فقط.

وفي الوقت الذي تستمر فيه اعتصامات أسر المعتقلين على ذمة الحرب في صعدة، ذكّر الحوثي السلطة بأنها تعتقل أكثر من 1000 معتقل تمارس بحقهم التعذيب والتنكيل، وأغلبهم من الأطفال ولم يبلغوا السن القانونية.

وكان موقع "سبتمبر نت" قد اتهم الحوثيين بقتل وإصابة المئات من المواطنين، مشيراً إلى سقوط 300 شخص، و28 امرأة، وعشرة أطفال، وجرح 200 رجل و18 امرأة، وتسعة أطفال، كما قاموا خلال نفس الفترة باختطاف أكثر من 500 مواطن بينهم أطفال وكبار في السن ومعاقون، واختطاف نساء وقتل جرحى وتشريد آلاف الأسر. ولم ينس المصدر أن يذكر أيضاً بجهود ومساعي الدولة لإحلال السلام وسعي الحوثيين لإشعال حرب سادسة.

وعلى الصعيد الإنساني ذكرت منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية العاملة في صعدة أن عدد النازحين ارتفع بشكل ملحوظ خلال الشهرين الماضيين وتجاوز العدد الإجمالي 100 ألف نازح، ورصد مركز النزوح زيادة العدد بضعة آلاف بسبب استمرار النزاع المتقطع. وسجل برنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خلال يونيو الماضي، حوالي خمسة آلاف نازح جديد. في حين يواصل برنامج الأغذية العالمي تسجيل خمسة آلاف نازح إضافي، حسب المركز.

ناشرا...

ويحيى الشعيبي وزير الخدمة المدنية.

ولفت الناشران، في بيان لهما صدر أمس، إلى أن اللجنة سبق أن اتفقت معهما على عدد من النقاط في 19 مايو الماضي، مؤكدين التزامها بما تم الاتفاق عليه.

وإذ عرضا إلى الانتهاكات الخطيرة التي استهدفت الأيام منذ مطلع مايو عندما توقفت الصحيفة قسراً عن الصدور، جراء محاصرة الأمن العام والأمن المركزي لمطابع "الأيام"، أشارا إلى الأعباء الفادحة التي ترتبت على هذه الانتهاكات، والتبعات النفسية والمعنوية لها.

وانتقد البيان (نصه ص2) تصريحات لوزير الإعلام نشرتها الصحف الحكومية الجمعة الماضية، يقول فيها إن "الأيام" توقفت عن الصدور بتصرف من إدارتها بعد أن تم الحجز الإداري على عددين متتاليين من أعدادها مطلع مايو.

واستغرب الناشران أن يخوِّل الوزير لنفسه الحديث نيابة عن "الأيام"، ومعلوم أن القانون لا يخوِّل للوزير سلطة الحجز الإداري على أية صحيفة بسبب ما تنشره من تقارير أو مواد. وكانت نقابة الصحفيين طلبت من الوزير مطلع يونيو الماضي الكف عن مصادرة الصحف وحجزها إدارياً بدعوى أن القانون يجيز له ذلك، واعتمدت النقابة في موقفها على رأي مستشارها القانوني المحامي نبيل المحمدي.

جنود...

الصدرين بمريس بعد إخلائه من أفراد اللواء "35 مدرع"، ويعتبره مواطنون بداية لبسط نفوذ الحرس الجمهوري في الضالع، مطالبين بإزالته، كونه يقع في منطقة حدودية، وبقاؤه يذكر أبناء المنطقة بما كان يعرف بحرس الحدود. وأفادت مصادر محلية لـ"النداء" بأن المعسكر يشهد حاليا توسعة متواصلة واستحداث مواقع وطرق جديدة.

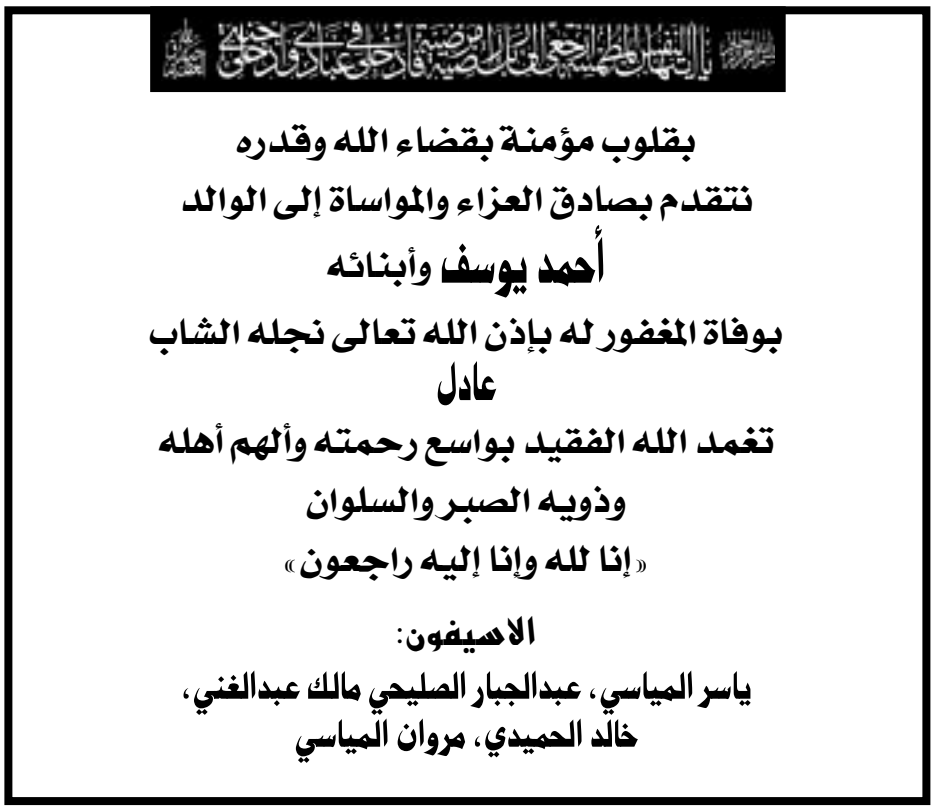

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص. ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

في مستوطنتين كبيرتين في الضفة الغربية، يكبر الأمل بالتوصل إلى اتفاق

بقلم: إيثان برونر وإيزابيل كريشنير

مودين إيليت، الضفة الغربية – إن نظرنا من بعيد إلى هذه المستوطنة التي تشهد نمواً سريعاً، نرى أنها تجسّد كل ما ترغب إدارة أوباما في مواجهته عندما تطلب تجميد بناء المستوطنات: فهي تقع في الأراضي التي استولت عليها اسرائيل أثناء الحرب في الشرق الأوسط عام ١٩٦٧، ويبلغ عدد سكانها قرابة ٤٥ ألف نسمة ويصل معدل الولادة فيها إلى ٦٠ طفل في الأسبوع، وعليه، تعد هذه المستوطنة المجتمع اليهودي الأكبر والأسرع نمواً في الضفة الغربية. وفي حال صدقت المقولة الشائعة والقاضية بأن "النمو الطبيعي" للمستوطنين الإسرائيليين يعيق إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، على هذا المجتمع أن يكشف عن سبب ذلك.

ولكن المظاهر تكون مخادعة. فمجتمع مودين إيليت ونظيره، بيتار إيليت، يتألفان من السكان الأرثوذكس المتشددين، ويمكن القول إنهما يعيشان في عالم آخر ويحترمان التعاليم والدراسات الدينية بحذافيرها. وها أنهما يفسحان المجال أمام إمكانية مفاجئة للتسوية.

وبخلاف المستوطنين الذين يعتقدون أنهم يواصلون مهمة الصهيونية التاريخية القاضية باستعادة الأراضي اليهودية، لا يعدّ معظم اليهود الأرثوذكس المتشددين أنفسهم من المستوطنين أو الصهاينة ولا يعبّرون عن أي التزام تجاه البقاء في الضفة الغربية. وبالتالي، إن نموهم في هذه البلدات المستوطنة الواقعة داخل الحدود التي تسبق العام ١٩٦٧ يمكن إعادة توجيهها نحو الغرب داخل إسرائيل.

كما يعني موقع هاتين المستوطنتين أنه من الممكن في خلال المفاوضات حول مستقبل الدولة الفلسطينية، إعادة رسم الحدود لتصبحا جزءاً من إسرائيل ولن يتكبد الفلسطينيون بالتالي خسارة فادحة في الأراضي. وتحتكر هاتان البلدتان لوحدهما نصف معدل النمو في المستوطنات. إذاً، إن تم نزعهما من المعادلة، سوف يصبح من الممكن التعامل مع أبعاد تحدي الاستيطان الأكبر.

ويقول ياكوف غوترمان، البالغ أربعين سنة، وهو رئيس بلدية مودين إيليت، وجد لثلاثة أحفاد، في حين تتدلى الشراريب الدينية من حزامه وتظهر خصلة الجانبية المجعدة خلف أذنيه، التالي، "لو شككت للحظة في أنها مستوطنة، لما أتيت إلى هنا على الإطلاق." وعندما سُئِل حول إمكانية قيام الدولة الفلسطينية في يوم من الأيام على حدود بلدته، أجاب، "سنمتثل لرغبة العالم. لقد عانينا المحرقة ونعرف خير معرفة ما معنى وقوف العالم برمته ضدنا. وتقول التوراة إن الإنسان يحتاج إلى معرفة مكانته."

سواء أسيتكيف غوترمان أو لا مع الوضع، كما يدّعي، إن الأطراف كلها في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط — الطرف الإسرائيلي والفلسطيني والأميركي – لطالما نظرت إلى التعديلات الصغيرة على الحدود ومسألة تبادل الأراضي بصفتها نقطة أساسية ستتضمن الحل لمئات الآلاف من اليهود الذين استقروا في الضفة الغربية في العقود الأربعة الماضية.

وغالباً ما يعبّر السكان الأرثوذكس المتشددين عن ازدرائهم تجاه حركة الاستيطان التي أقسمت إنها لن تنتقل من مكانها على الإطلاق. إن الأشخاص المقيمين هنا يرفضون معظم وسائل التطور وأتوا إلى هنا لثلاثة أسباب: احتاجوا إلى المساكن الميسورة التكلفة التي لم تعد متوفرة داخل القدس أو تل أبيب أو حولهما، وقد رفضتهم المدن الإسرائيلية الأخرى لأنهم يتمسكون كثيراً بالعقائد الدينية ويرغب المسؤولون في وجودهم لتوسيع حدود إسرائيل الضيقة.

وتتخذ الأطراف كلها في إسرائيل منهم حجة. وتشير حركة الاستيطان والحكومة الإسرائيلية إلى المستوطنات الأرثوذكسية المتشددة مع عائلاتها الكبيرة التي تتكاثر أعدادها للقول إنه لا سبيل أمام الحد من "النمو الطبيعي" من دون فرض المعاناة البشرية الحادة. ومن يسعون إلى تجميد الاستيطان يستخدمون هذه المستوطنات ليثبتوا أن النمو خارج عن السيطرة ويجب اتخاذ الإجراءات الجذرية للحد منه. وبصورة عامة، يقول المعارضون إن المستوطنات تعادي القانون الدولي وتشرّع القوة التي يلجأ إليها اليهود المتطرفون المسلحون وتبدد أي فرصة لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

ولكن حتى أولئك الذين يؤيدون بشدة التجميد الكامل يعترفون بأن معدلات النمو السنوية في المستوطنات والتي تتراوح بين ٥ و٦% تعود بمعظمها إلى هاتين البلدتين التي لا علاقة لها بعملية إعادة التوطين الشاملة.

وقد أشار درور إيتكس من يش دين، وهي مجموعة إسرائيلية تعارض الاستيطان، إلى أن نصف عمليات البناء في المستوطنات في الضفة الغربية تحصل في هذين المجتمعين المتشّددين، مضيفاً أن موقعهما القريب من الحدود يرجّح إمكانية بقائهما في إسرائيل في ظل اتفاق مستقبلي حول إعادة رسم الحدود. ويقول التالي، "من وجهة نظر جغرافية بحتة، إن عمليات البناء هناك لم تكن مدمرة كما كانت الحال في الأماكن الأخرى." ولكن إيتكس لا يريد مواصلة عمليات البناء في مودين إيليت أو بيتار إيليت من دون التوصل إلى اتفاق واضح حول الدولة الفلسطينية، كما لا يرغب في القول ضمناً إن هذه المستوطنات شكلت قوة حميدة. وتابع إيتكس قائلاً، "تم الاستيلاء على هذه الأراضي من الفلسطينيين وفي بعض الحالات، وضعوا أيديهم على الأراضي الخاصة من أجل مواصلة عملية البناء في هذه المستوطنات، وتكثر القضايا الأخرى المتعلقة بتدفق مياه الصرف الصحي إلى القرى الفلسطينية ويجب التوصل إلى حل لهذه المسائل كلها. ولكن من المهم أن تكون الصورة واضحة وصادقة."

ويرفض قادة الاستيطان القيام بأي تمييز. وقال داني دايان، رئيس مجلس بيشا، وهي المجموعة التي تؤمن المظلة السياسية للمستوطنين، التالي، "لا أمانع على الإطلاق" مجيء الأرثوذكس المتشددين إلى الضفة الغربية لحل مشاكلهم المتعلقة بالإسكان. وأضاف قائلاً، "إنهم جزء لا يتجزأ من مسعانا وإنجازنا."

ولكن حتى في بيلين، القرية الفلسطينية المتاخمة لمستوطنة مودين إيليت والتي أصبحت تشكل رمز المقاومة الفلسطينية ضد حاجز الفصل الإسرائيلي في الضفة الغربية، تختلف نظرة سكانها إلى المستوطنين المقيمين خلف السياج عن نظرتهم إلى اليهود الأرثوذكس المتشددين المقيمين في الخليل على سبيل المثال.

أشار عبد الله أبو رحمه، وهو أستاذ من عائلة تعمل في المجال الزراعي وناشط رئيسي في القرية، إلى المباني المرتفعة في المستوطنة التي يمكن رؤيتها بوضوح من القرية، من نافذة غرفة الجلوس في منزله وقال التالي، "قالوا لنا، "إننا فقراء والشقق هنا رخيصة ولم نكن نعلم إنها مستوطنة". وردد الكثيرون على مسامعنا التالي، "أعيدوا لنا مالنا وسنرحل عن المكان."

إن الفلسطينيين الذين يقيمون المسيرات الأسبوعية ضد الحاجز ضموا قواهم إلى جانب البعض من المستوطنين. منذ سنتين، فازت قرية بيلين بقضية بارزة أمام المحكمة العليا ما ألزم تغييراً في مسيرة الحاجز، وبعض الوثائق التي استخدمها سكان القرية المنتصرين حصلوا عليها سراً من المستوطنين الأرثوذكس المتشددين المتخاصمين مع القادة في دار البلدية، وذلك استناداً إلى أقوال أبو رحمه.

غير أن أياً من تلك القصص لا يخفف من الضرر الذي لحق بسكان القرية بسبب إنشاء مستوطنة مودين إيليت والنزاع حول أرضها. ويقول أبو رحمه إنه سيحترم أي اتفاق يتم عقده بين القيادة الفلسطينية وإسرائيل وإن استوجب بقاء مستوطنة مودين إيليت في إسرائيل. ولكن نظراً إلى اعتماد القرية على الزراعة وتزايد حاجاتها إلى المساكن وتجاوز المستوطنة لحدود بيلين، يصّر على القول "إننا نحتاج إلى أرضنا."

أضف إلى ذلك أن حماية المستوطنات من الهجمات تطلبت بناء عدد من الحواجز ونقاط التفتيش والطرقات الفرعية التي تعيق التطور الاقتصادي وتعطّل الحياة اليومية.

وفي أرجاء الضفة الغربية باستثناء شرق القدس، يبلغ عدد المستوطنين قرابة 300 ألف شخص ويعيشون في عدد كبير من المستوطنات بين الفلسطينيين البالغ عددهم مليونين و300 ألف شخص. وفي حين يقول البعض إنهم سيلجأون إلى القوة للبقاء في منازلهم، إن ثلثي هذا العدد يتألف من اليهود الأرثوذكس المتشددين المترددين وأطلقوا عليهم في إسرائيل تسمية "هاريديم"، وهي كلمة عبرية تعني "الخائفين" أو "أولئك الذين يرتجفون خوفاً من الله".

ويعتقدون أنه من المهم لهم أن يعيشوا في أراضي إسرائيل لأن البعض من الوصايا لا يمكن تنفيذها إلا هنا. ولكن البعض من أولئك الهاريديم يرفضون بشدة قيام الدولة اليهودية قبل مجيء المسيح، في حين أن البعض الآخر لا يزال متردداً بين الأمرين. كما يقولون إن حماية الحياة تتفوق على الحفاظ على الأراضي. ويخدم عدد قليل منهم في الجيش لأن الأرثوذكس المتشددين يعتقدون أنهم لن يعودوا بفائدة على بلادهم عبر القتال بل عبر دراسة التوراة وتلاوة الصلاوات.

© c.2009 New York Times News Service

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

هل حان وقت إعادة إنتاج الوحدة 3-4

ترتفع مطالبات عديدة ومن جهات تتبدى مختلفة تطالب النظام بالإسراع لوضع حلول عملية وعادلة لما تقتضيه الأوضاع في الجنوب، أو كما يطلق عليها البعض "أسباب الأزمة الجنوبية"، ويصفها آخرون بـ"التصعيدات الكارثية على البلاد ووحدتها"... أيّاً كان التوصيف أو النعوت، فالأكيد أنها مطالبات محمولة على وعاء النيات الحسنة؛ غير أنها دعوات يكتنفها التعميم والسطحية، وقلما ذهب أصحابها إلى التعيين؛ حيث إن أغلب القائلين بها يبتدرون حلولا سياسية أو اقتصادية، وأكثرهم حصافة يذهب للحلول الإدارية، وأغلب هذه المشاريع يبدو محفوفا بتطلعات شمالية (هكذا يقرؤها سكان جنوب البلاد)؛ حيث يرون في دعوات الحلول تلك بأنها مبتسرة داخل المنظومة القائمة، التي في نظرهم أنها لم تعد تمثلهم؛ إذ وحتى الآن لم يطلع علينا مشروع جنوبي خالص لحل الوضع داخل إطار الوحدة. وحتى المشاريع التي بدت جنوبية، كمشروع الرابطة تبعاً لمنشئها الجغرافي، ليست سوى تنويع على مشاريع سبقته في هذا السياق. في اعتقادي يكمن الابتسار في أن كل مشاريع الحل التي قدمت، تجاهلت واحدا من أهم الأبعاد المؤدية لما صارت إليه الأمور، وشكلت ما وصل إليه وضع الوحدة، ألا وهو البعد الاجتماعي. لقد غابت أو غيبت قراءة هذا البعد مع شديد خطورته وأهميته. وإلى الآن لم يطلع علينا مشروع يأخذ في الحسبان البعد الاجتماعي، بمعناه الشعبي دونما حذلقة سياسية أو تكهن تنظيري؛ وأقصد به رأي الناس في معناه الأول، البكر، العفوي؛ حينما يقول لك مواطن جنوبي: "الشماليون لا يشبهوننا" فإنه ليس قولا عفويا، بل تتقدمه وتتذيله عشرات الجمل والمعاني. هل تنبه المحللون والمنظرون والساسة وكل الساعين إلى حلول، لهكذا رأي، وتوقفوا عنده طويلا وتنبهوا إلى أبعاده العميقة، وبحثوا في أغواره دون التعالي عليه واعتباره ناقلة قول شعبي؟ سيتكشف لهم أنه تجليات الشرارة داخل دوامات الأزمة وكارثية الوضع، وأنه يتموضع مفصليا بين الأسباب، ويتنقل ليشعل الحرائق وسيظل يشعلها. إن الجنوبي الذي غدا موقنا من أن أنه لا يوجد تناغم في ثوب الوحدة، وأن نسيج الجزء الشمالي من الثوب تختلف أليافه وخامته عن النسيج الجنوبي، لن تعود ترضيه الحلول السياسية الجزئية التي تبقي على هيئة الثوب الوحدوي رغم تنافره، خامة وألوانا وصنعة. هكذا ينظر الجنوبيون إلى الوحدة في مستوياتهم الشعبية. لم يلتفت السياسيون ولا المنظرون والمحللون للبعد الاجتماعي، الذي كان مربط الفرس في تآكل روابط الوحدة... ظهر هذا البعد مع طلائع تحقيق الوحدة ومن ثم إرسائها بشكلها النهائي الذي وجد الجنوبي نفسه عليه، وبعد فترة وجيزة شعر الجنوبي بالغبن الاجتماعي، قبل الغبن السياسي والاقتصادي والمناطقي، الذي لحق ذلك، وسنسوق أمثلة تعيينية في العدد القادم.

المحرر: ياسر المياسي
ymayasi@yahoo.com

الاربعاء 14 شعبان 1430هـ الموافق 5 اغسطس 2009 العدد (201)
Wed. 14/8/1430 - 5 August 2009

تقرير أداء الحكومة.. أرقام لا تصنع تنمية!

قدم الدكتور علي محمد مجور، رئيس مجلس الوزراء، السبت الماضي، إلى مجلس النواب، تقريراً عن أداء الحكومة خلال عام 2008.

التقرير، الذي حمل الكثير من التفاصيل الأرقام، أكد أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ 3.6% وتراجع معدل البطالة إلى 15.7%. لكن الكثير من أعضاء المجلس المنتمين للمعارضة والحزب الحاكم انتقدوه لفشله في جوانب كثيرة من البرنامج الحكومي.

التقرير استعرض العوائق التي وقفت أمام الحكومة، والتي من أهمها: الحرب في صعدة، تداعيات الأزمة المالية العالمية على أسواق النفط الخام، أضرار الأمطار والسيول التي تعرضت لها محافظتا حضرموت والمهرة، ظاهرة القرصنة البحرية، الأحداث في المناطق الجنوبية، وهجمات تنظيم القاعدة في اليمن التي استهدفت البنية التحتية.

القطاع	مؤشر الأداء الحكومي
القطاع النفطي	– استمرار انخفاض إنتاج النفط خلال عام ٢٠٠٨، ليصل إلى و١٠٧,٤ مليون برميل، بمعدل سالب ١١٪ سنوياً. – زيادة إنتاج الغاز البترولي المسال للاستهلاك المحلي إلى ٧٦٥ ألف طن متري. – نمو قطاع التعدين والمحاجر بمعدل ٦٪ سنوياً. الصادرات غير النفطية – زيادة الصادرات غير النفطية بمعدل ٢٠٪، مقابل نمو أقل في الواردات لا يتجاوز١٥٪ سنوياً خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٨.
قطاع الأسماك	– تراجع نمو الإنتاج السمكي بمقدار سالب ١٣٪. – تدني نسبة استخدام مخصصات مشروع تنمية المصايد السمكية والحفاظ عليها إلى مستوى ١٦٪ حتى نهاية عام ٢٠٠٨.
الزراعة	– معدل متواضع في نمو القطاع الزراعي بنسبة ٣٪. – بطء تنفيذ أهداف الخطة في تقليص مساحة زراعة القات. – زيادة إنتاج الحبوب ليصل إلى أكثر من ٤٠٠ ألف طن لموسم ٢٠٠٨.
الأشغال العامة والطرق	– التوسع في شبكة الطرق الإسفلتية ليصل الإجمالي التراكمي للطرق إلى أكثر من ١٤ ألف كيلومتر. – العمل على تنفيذ ما يقرب من ١٠,٢ مليون متر مربع من أعمال التحسين. – تشجيع مشاركة القطاع الخاص للاستثمار في كافة مجالات قطاع النقل، التي برزت من خلال إنشاء شركة طيران السعيدة، وإنشاء الشركة المشتركة في ما بين مؤسسة موانئ خليج عدن ومؤسسة موانئ دبي لتشغيل محطة ميناء الحاويات في المنطقة الحرة عدن، وغيرها من مشاريع النقل.
الاتصالات	– نمو الكثافة الهاتفية للهاتف بنسبة ٨٧٪. – وزيادة عدد المشتركين للشركات الهاتف النقال إلى ٦,٦ مليون مشترك.
الصحة	التوسع في إنشاء مراكز الأمومة والطفولة ليصل عددها بنهاية العام إلى ٥٦ مركزاً، وتطعيم ٣ ملايين امرأة خلال العام ضد مرض الكزاز الوليدي، ورفع معدلات الولادة النظيفة إلى مستوى يتجاوز ٣٥٪.
قطاع السياحة	جذب ما يقرب من ٤٠٥ آلاف سائح أجنبي خلال عام ٢٠٠٨، بزيادة ٧٪ عن ٢٠٠٧ وزيادة العائدات الكلية للسياحة إلى ٨٨٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨.
التعليم	– تحقيق معدل نمو سنوي متواضع للالتحاق يصل إلى ٣٪ في مجال تعليم الكبار. – التحرر من الأمية، وانخفاض نسبتها إلى ٤٥,٧٪. – زيادة في معدلات الالتحاق في التعليم إلى ٧٧٪. – تخفيض فجوة الالتحاق بين الذكور والإناث لتصل إلى ١٧ نقطة. التعليم الفني والمهني – متابعة استكمال وإنشاء المعاهد الفنية والتقنية بنسب إنجاز تراوحت ما بين ٤٠ و٨٥٪، وزيادة عدد المعاهد إلى ٧٨ معهداً في ١٩ محافظة. التعليم العالي – زيادة عدد الجامعات الحكومية إلى ٨ جامعات. – إنشاء ٥ جامعات حكومية تحت التأسيس لعدد من المحافظات، وتنظيم عملية الابتعاث الداخلي والخارجي.
الخدمة المدنية	– تنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية. – تطبيق نظام البصمة والصورة. – معالجة أوضاع ٨٣٠٣ موظفين. – تحسين البيئة التشريعية والقانونية للإدارة الحكومية.
الشباب والرياضة	– إنشاء أول مركز للطب الرياضي في أمانة العاصمة، وتنفيذ الاستاد الرياضي في أبين وإعادة تأهيل ملعب ٢٢ مايو بعدن، بما يؤهلهما لاستضافة بطولة خليجي ٢٠.
التنمية الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي	– إنجاز ١٣٣٨ مشروعاً من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية. – قيام مشروع الأشغال العامة بإنجاز ٣٦٤ مشروعا. – زيادة عدد المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية إلى ١,٠٣٧,٨٢٥ حالة، بالإضافة إلى زيادة مبلغ الإعانة الشهرية للحالة بنسبة ١٠٠٪، وزيادة مخصصات الصندوق إلى ٣٥,٥ مليار ريال.
التنمية المحلية	– تنفيذ ٤٥٩٥ مشروعاً في أمانة العاصمة والمحافظات. – دعم السلطة المحلية باعتماد ١٥ مليار ريال دعما رأسماليا، و٢٥,٧ مليار ريال دعماً جارياً، إلى جانب زيادة النفقات التشغيلية للمستشفيات بمبلغ ملياري ريال بدءاً من عام ٢٠٠٨.
التعهدات والمنح	تخصيص ٧٠٪ من إجمالي تعهدات المانحين البالغة ٥٧١٥ مليون دولار.

دعوة للاسترخاء وترك اليمن جانباً!

ياسر المياسي
ymayasi@yahoo.com

السبت الماضي قدمت الحكومة تقريراً عن أدائها إلى مجلس النواب خلال عام 2008. التقرير الذي قدمه رئيس مجلس الوزراء، الدكتور علي مجور، افتتحه بالتأكيد على أن تقديم التقرير إلى المجلس غير ملزم للحكومة. وهو في الحقيقة لم يكن موفقاً بذلك، لأن من حق المجلس مراقبة أداء الحكومة وتقييمها. لكن للأسف لم يرد أحد من أعضاء المجلس على ذلك.

التقرير، الذي احتوى على الكثير من الأرقام والشرح، دافع عنه رئيس الحكومة بقوة، بل واعتبره نجاحاً للحكومة. لكن الأرقام وضحت عكس ذلك، فنسبة تنفيذ برنامج الحكومة بلغت 70.5%، رغم فشل تنفيذ جوانب كثيرة من البرنامج، حسب ما أكده مراقبون وأعضاء من المجلس رأوا أن الرقم مبالغاً فيه، بدليل أن 2008، كان الأكثر قسوة على الاقتصاد اليمني، وهي الملاحظات التي تناولها بعض أعضاء المجلس تعقيباً على التقرير.

لم تخلُ مناقشات مجلس النواب من انتقاد التقرير؛ غير أن تفاصيل تلك الأرقام لم يطرقها أحد من أعضاء المجلس، وكانت معظم الانتقادات لا تعتمد على مناقشة لما احتواه التقرير من أرقام، وهو ما يوضح ضعف أداء المجلس ونظرته للمستقبل!

الحكومة استطاعت انتزاع اعتراف مهم من المجلس بنجاحها خلال 2008؛ لكن الحقيقة عكس ذلك، فتطورات عديدة شهدها عام 2008 ألقت بظلالها على الاقتصاد اليمني ومثلت تحدياً أمام الحكومة، وأهم تلك التحديات ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، خصوصاً في النصف الأول من العام 2008، وكذا معالجة وضع عدد كبير من المتقاعدين، والتي كلفت المليارات، وانتهاءً بالأزمة المالية العالمية التي أسهمت في إلحاق ضرر اقتصادي كبير ببنية الاقتصاد الوطني، خاصة انخفاض أسعار النفط العالمية، إذ وصل سعر البرميل إلى 35 دولارا، إلى جانب الانخفاض في إنتاج النفط الخام، والذي وصل إلى 103 ملايين برميل في نهاية عام 2008، بعد أن كان الإنتاج 146 مليون برميل عام 2005، والذي توقع التقرير الحكومي انخفاضه كذلك عام 2009 بمعدل 6.5%.

كيف يمكن قراءة نجاح الحكومة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يتغير منذ 2007، وبقية المؤشرات هي نفسها ساكنة لم تتحرك منذ سنوات، بل تزداد تدهوراً؟!

ضمن التقرير أوردت الحكومة عددا من التحديات التي كانت بمثابة العوائق التي وقفت أمام نجاحها، ومنها حرب صعدة وهجمات تنظيم القاعدة والقرصنة البحرية وغيرها من المعوقات؛ لكنها لم تطرح حلولا لها.

اليوم، والفقر والبطالة يزدادان اتساعاً، وينتظر آلاف الخريجين من مختلف الجامعات فرص عمل تنقذهم من دوامة الفقر والحرمان، وفي ظل أوضاع صعبه وعصيبة تمر بها اليمن، شمالاً وجنوباً، يسترخي معظم أعضاء الحكومة للتفكير في الذهاب إلى أماكان أخرى يقضون فيه إجازاتهم الصيفية؛ فهل يختارون الاتجاه نحو الغرب البعيد أم الشرق القريب. بالأمس توجه رئيس الوزراء إلى باريس في زيارة خاصة. وخلال الأيام القادمة سيتبعه الكثيرون؛ للاسترخاء وترك اليمن جانباً!

اختتام اللقاء التشاوري العاشر لمدراء فروع بنك التسليف الزراعي بإب

اختتمت، الجمعة الماضي، أعمال اللقاء الموسع العاشر لمدراء فروع بنك التسليف التعاوني والزراعي، والذي انعقد في محافظة إب في الفترة 28- 30 يوليو الجاري، برعاية القاضي احمد عبدالله الحجري محافظ المحافظة، ورئيس مجلس إدارة البنك حافظ معياد، ومستشار رئيس الجمهورية لشؤون الشباب عبدالعزيز الحبيشي، وعدد من المسؤولين في المحافظة، حيث جرى عرض موجز عن الإنجازات التي حققها "كاك بنك" من خلال الانتشار الجغرافي الواسع لفروع ومكاتب البنك في المدن الرئيسية والثانوية وفي كثير من المديريات والمناطق النائية، واحتلاله موقع الصدارة في العمل المصرفي، وفق تقرير البنك المركزي لأداء البنوك في العام الماضي.

وكان اللقاء، الذي استمر ثلاثة أيام، قد استعرض، خلال جلساته، جملة من التقارير المتعلقة بأداء البنك خلال النصف الأول من العام الحالي، وناقش عددا من التقارير والمشاكل المتعلقة بسير الأداء، وتطرق إلى مسيرة التطور والنجاح التي حققها البنك على مدى السنوات الأخيرة منذ اقتحامه سوق العمل المصرفي.

وكشف اللقاء الموسع العاشر عن استحواذ البنك على أكبر حصة في السوق المصرفية، وتحقيق النمو في حجم ودائعه وأصوله وأرباحه، إضافة إلى استعراضه التقرير التقييمي لأداء فروع البنك للفترة من يناير وحتى يوليو 2009، والنتائج التي حققها كل فرع على حدة.

وجرى في اللقاء مناقشة نظام التقييم الكلي لأداء الفروع، والذي أعدته الشركة الاستشارية التي تتولى حاليا تنفيذ مشروع تطوير وتحديث البنك من خلال إعادة الهيكلة وتطبيق مخرجات المشروع في تقييم كل الفروع وبما يخدم أداء وتطور البنك وتحديث آلياته المختلفة، وتطبيقه في تقييم أداء الفروع للفترة المتبقية من العام الحالي من خلال معايير تقييمية دولية سائدة في السوق المصرفي، وكذا مناقشة خطة تطبيق مخرجات الهيكلة في مختلف الفروع، لوضع الهيكل التنظيمي الجديد وتطبيق نظام توصيف وتصنيف الوظائف وكافة الأنظمة والأدلة والإجراءات والسياسات موضع التطبيق.

ووقف المجتمعون في اللقاء أمام الخطة الاستراتيجية للبنك في ظل الهيكلة وخطة النصف الثاني من العام الحالي، والتي حظيت بنقاشات وملاحظات، وتم إقرارها بصورتها النهائية.

15 ملايين دولار خسائر تراجع عائدات اليمن من صادرات الأسماك

أكد تقرير رسمي تراجعا ملحوظا في عائدات اليمن من الأسماك، في النصف الأول من العام الحالي، بلغت نسبته 12 في المائة، مقارنة مع الفترة المقابلة من العام الماضي.

وكشف التقرير، الصادر عن وزارة الثروة السمكية اليمنية، أن صادرات البلاد من الأسماك للنصف الأول من هذا العام، انخفضت إلى 105 ملايين دولار، وذلك مقارنة مع عائدات بلغت 120 مليون دولار لنفس الفترة من العام الماضي 2008. التقرير أرجع ذلك إلى الكميات المصدرة من الأسماك والأحياء البحرية من 53.8 ألف طن للنصف الأول من عام إلى 2008 إلى 47 ألف طن للنصف الأول من العام الحالي مسجلة انخفاضا نسبته 12 في المائة.

وأرجع التقرير أسباب تراجع الكميات المصدرة إلى ارتفاع أسعار الأسماك والمنتجات البحرية محليا مقارنة بالأسعار العالمية، وكذا قرار وزارة الثروة السمكية بمنع اصطياد بعض الأسماك الاقتصادية وعدم فهم بعض المصدرين اليمنيين لاحتياجات الأسواق العالمية من المنتجات السمكية وآليات تحضيرها.

وأوضح أنه تم تصدير هذه الكميات عبر تسعة منافذ بحرية وبرية وجوية، حيث تصدر ميناء عدن قائمة المنافذ البحرية بكمية بلغت 23 ألف طن بقيمة 31 مليونا و507 آلاف دولار، واحتل منفذ الطوال قائمة المنافذ البرية بقرابة 18 ألف طن بقيمة 58 مليونا و89 ألف دولار.

وبحسب التقرير فقد تم تصدير الأسماك اليمنية إلى 44 دولة عربية وآسيوية وأوروبية وأفريقية، واحتلت الدول العربية قائمة الدول المستوردة للأسماك اليمنية بقرابة 29 ألف طن بقيمة 68 مليونا و81 ألف دولار.

واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى باستيرادها أسماكا يمنية بقيمة 3.7 مليون دولار. تلتها مصر بما قيمته 1.4 مليون دولار. فيما بلغت واردات 12 دولة آسيوية من الأسماك اليمنية 14 ألف طن بقيمة 26 مليون دولار، أهمها فيتنام بكمية ثلاثة آلاف و108 أطنان بما يقارب الـ8 ملايين دولار، تليها الصين بألفين و250 طنا بقيمة ستة ملايين و689 ألف دولار، فتايلاند بثلاثة آلاف و474 طنا بقيمة ستة ملايين و201 ألف دولار.

وكشف تراجع الصادرات السمكية أن اليمن لم تستفد بعد من قرار الاتحاد الأوروبي رفع الحظر على صادراتها من الأسماك قبل عامين؛ إذ لم تتجاوز واردات دول الاتحاد الأوروبي من الأسماك اليمنية للنصف الأول من هذا العام 2.4 ألف طن بقيمة 7.2 مليون دولار، بالرغم من حصول 19 شركة مصدرة على أرقام وشهادات أوروبية.

وجاءت فرنسا في المرتبة الأولى بألف طن بقيمة 4 ملايين و149 ألف دولار، تليها بلجيكا بـ520 طنا بقيمة مليونين و27 ألف دولار، ثم إيطاليا بـ442 طنا بقيمة مليون و199 ألف دولار.

وأفاد التقرير بأنه تم تصدير قرابة ألفي طن إلى سبع دول أفريقية بقيمة ثلاثة ملايين دولار، منها تنزانيا بـ875 طنا بقيمة مليون و534 ألف دولار، تليها الكاميرون بـ838 طنا بقيمة مليون و466 ألف دولار، ثم كينيا بـ80 طنا بقيمة 140 ألف دولار.

وبحسب التقرير فقد تولت 73 شركة ومؤسسة عملية تصدير تلك الكميات، منها 19 شركة حاصلة على الأرقام الأوروبية تعمل في محافظات: حضرموت، عدن، والحديدة.

وأوضح التقرير أن الأسماك المجمدة احتلت المرتبة الأولى من بين الكميات المصدرة من المنتجات البحرية بـ18 ألفا و453 طنا، تليها الأسماك الطازجة بـ17 ألفا و463 طنا، ثم المجففة بألف و77 طنا.

وأوضح وكيل وزارة الثروة السمكية المساعد، عبدالرؤوف بن بريك، أن الإدارة العامة للشؤون الفنية والجودة بالوزارة منحت خلال النصف الأول من العام الجاري 49 رخصة تصدير للشركات والمؤسسات والأفراد العاملين في مجال تصدير المنتجات البحرية.

وأشار إلى أن الوزارة استكملت مؤخرا لائحة ضبط جودة منتجات الأحياء المائية وتنظيم تصديرها وإعداد مواصفات وشروط أسواق بيع منتجات الأحياء المائية بالجملة والتجزئة، وأن اليمن تسعى حاليا للتوسع في استغلال مواردها من الأسماك بصورة اقتصادية مدروسة ترفع مستويات الإنتاج، اصطيادا واستزراعا وتصنيعا، وبما يرفع مساهمة هذا القطاع إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي، ويدر عائدات متدرجة تصل إلى 600 مليون دولار بنهاية الربع الأول من القرن الحالي.

التقرير كشف كذلك أن هذا التراجع في قيمة صادرات الأسماك يزيد الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد اليمني بسبب التراجع الكبير في إنتاج اليمن من النفط وانخفاض عائداته بشكل غير مسبوق، كما يشكل هذا التراجع ضربة لجهود الحكومة لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على صادرات النفط، من خلال التعويل على القطاعات الاقتصادية غير النفطية، ومنها قطاع الأسماك الذي تمتلك اليمن منه مخزونا ضخما بحكم سواحلها الممتدة لأكثر من 2200 كيلومتر.

الحدود الكينية المخترقة تفصل بين الحليف الغربي والميليشيا الاسلامية

جيفري جيتلمان

هولوغو، كينيا قد يكون الخط الرفيع الترابي الحدود الفاصلة الوحيدة بين كينيا من جهة، وهي إحدى الدول الأفريقية الأكثر تحالفاً مع الغرب، وميليشيا "الشباب" الاسلامية المتشددة من جهة أخرى، التي استطاعت بسط نفوذها على مساحات واسعة من جنوب الصومال، والتي تتوعّد بقطع رؤوس المخالفين ورجم الزناة وتهدّد بقتل الأميركيين أو الأوروبيين الذين يعترضون طريقها.

وفي معظم الأماكن، لم يتم ترسيم هذه الحدود الدولية الرسمية، أما حمايتها، فحدّث ولا حرج. وفي قرية هولوغو، يرتفع علم ممزّق لكينيا، وثمة مدرسة مبنية بالطوب المجوف ونوافذها مغطاة بالأسلاك، بالاضافة الى عدّة أشجار وروث الحمير. وبعد ذلك، توجد دولة "الشباب".

تعتبر كينيا على نطاق واسع جبهة أمامية في وجه التطرّف الاسلامي المتنامي في القرن الأفريقي. ويتوقع القليل أن تقوم ميليشيا "الشباب" بتنفيذ تهديداتها بعبور الحدود بأعداد كبيرة. ولكن، ما يجعل رجال الأمن في السفارات الغربية متيقظين ليلاً، هو ذلك الخوف المتنامي من أن يتسلل أعضاء ميليشيا "الشباب" أو حلفاؤها المجاهدين الى كينيا لمهاجمة بعض من عشرات آلاف الغربيين الذين يعيشون في هذه البلاد، وقد يكون ذلك شبيهاً بالضربة الكبيرة التي وجهتها القاعدة في العام 1998.

وفي حزيران (يونيو) الماضي، أرسل خبراء مكافحة الارهاب الغربيين في كينيا رسائل خطية تحذّر المغتربين من الذهاب إلى مراكز التسوّق في نيروبي، عاصمة كينيا الهادئة عامة، لاحتمال شن "الشباب" هجمات انتحارية. وبعد أسابيع قليلة، هدّدت الجماعة بتدمير "المباني الزجاجية الكبيرة" في نيروبي.

والجدير بالذكر أن ميليشيا "الشباب" كانت قد دخلت إلى مخيمات اللاجئين في كينيا، وفق ما أفاد به كبار السن في المخيم، فقدمت وعوداً للشباب بالجنّة وأعطت كل واحد منهم 300 دولار. وشنّت هذه الميليشيا الكثير من الهجمات عبر الحدود وخطفت رجل دين في شهر أيار (مايو) من أحد مخيمات اللاجئين كان يلقي خطبة على بعد 80 كيلومتراً داخل كينيا. وفي الآونة الأخيرة، وفي أحد تحركاتها عبر الحدود الأكثر خطورة، قامت مجموعة من مقاتلي "الشباب" ترتدي الزي العسكري ومسلحة بأسلحة ثقيلة بالدخول الى مدرسة كينية في مدينة بعيدة وحاصروها وطلبوا من جميع الطلاب ترك المدرسة والالتحاق بالجهاد.

ويقول أحد المدرسين: "إذا كان هؤلاء الرجال يستطيعون المجيء بمدافعهم وزيهم العسكري في وضح النهار، فلا شك أنهم موجودون بيننا".

وبعد ذلك، وفي 18 تموز (يوليو) الجاري، تكرر الأمر، حيث اقتحم رجال مسلحون صوماليون، يُعتقد أنهم ينتمون الى ميليشيا "الشباب"، مكاتب مؤسسة للاغاثة في إحدى المدن الكينية الحدودية، وخطفوا ثلاثة عمال إغاثة وفرّوا الى داخل الصومال.

وفي هذا السياق، يعمل مستشارون أميركيون وبريطانيون عن كثب مع فرق مكافحة الارهاب الكينية، غير أن المنطقة التي تقع على الحدود الصومالية تمثل فجوة كبيرة كما هو معلوم.

ويشير أحد الديبلوماسيين الغربيين رفض كشف هويته حسب ما يقتضيه البروتوكول الديبلوماسي، الى أن "الكينيين لا يملكون الامكانات الكافية لاغلاق الحدود، حتى اذا رغبوا في ذلك، والناس يشعرون بقلق شديد، ولكن في الإطار نفسه، فاننا لا نستطيع الدفاع عن الحدود الكينية من أجلهم".

وعندما طلب إليه تقدير وضع الأمن على الحدود الصومالية، قال الدبلوماسي بصراحة: "ليس هناك أمن".

وتجدر الاشارة الى أن هناك حرباً مستعرة في دولة مجاورة بين الحكومة الصومالية الانتقالية الضعيفة وميليشيا "الشباب"، وهي حرب أصبحت سريعاً حرباً بالوكالة بين الأسلحة الغربية والمال الذي يحافظ على بقاء الحكومة الانتقالية من ناحية، والجهاديين العرب والباكستانيين الذين تربطهم صلات بـ"القاعدة" ويحاربون مع "الشباب" من ناحية أخرى. وفي وقت لاحق من الشهر الماضي، إعترف مسؤولون أميركيون بأنهم قاموا بشحن 40 طناً من الأسلحة إلى الحكومة الانتقالية في الصومال، وهو التصريح الذي كان له أثر على زيادة عداء ميليشيا "الشباب" للأميركيين. وتنتقل أعداد كبيرة من قوات الأمن الكينية الآن إلى الحدود ويقومون بحراسة الطرق التي تتسم بالإنارة الضعيفة ويحملون بنادقهم فوق أكتافهم.

ولكن يمكن التسلل من خلال الحدود التي تمتد على مسافة 645 كيلومتراً، وينتقل البدو الذين يتكلمون الصومالية عبر طرفي الحدود وهم يرتدون أغطية رأس شفافة ويركبون عربات خشبية متهالكة تجرها الحيوانات.

وخلال الشهر الجاري، جاءت كينيا في قائمة الدول الأكثر فساداً في شرق أفريقيا، وأكثر المؤسسات العامة فساداً هي مؤسسة الشرطة الكينية، حسب ما أفادت "الوكالة الدولية للشفافية". وعلى الرغم من إغلاق الحدود رسمياً، فإن حسن محمد، وهو لاجئ كان يعمل في بناء المنازل في الصومال، نزح إلى كينيا بسبب الحرب، شرح كيف أن آلاف اللاجئين من الصوماليين يجدون طريقهم إلى داخل الصومال كل شهر.

وأضاف، وهو يفرك أصبعيه (السبابة والإبهام) علامة على الرشوة "الأمر سهل: إذا دفعت نقوداً، يمكنك الدخول".

والجدير بالذكر أن الأرفف الخشبية المتهالكة في أسواق المدينة الحدودية تمتلئ بالبضائع المهربة مثل أكياس السكر الباكستانية، وكذلك العلامات الأجنبية من المشروبات الغازية والصابون والسجائر التي تحمل العلامات الصومالية، وهي بضائع مستوردة بصورة غير قانونية من الصومال، مرت على كثير من نقاط التفتيش على الجانب الكيني.

ويقول عبدي دمبيل آلان، وهو رجل مسن يعيش في آلين جوغول، وهي مدينة تقع بالقرب من الحدود الصومالية، إنه "يشاهد كل ليلة تقريباً التجار أنفسهم يرشون رجال الشرطة الكينية للسماح لهم بتهريب البضائع، بل والبنادق أيضاً".

ويضيف عبدي مشيراً إلى شرطة الحدود: "هؤلاء الرجال فاسدون تماماً. فإذا جاء 100 من ميليشيا "الشباب" بشاحنة محملة بالأسلحة وقالوا إنهم يأتون إلى كينيا لقتل الرئيس، فإن الشرطة سوف تسمح لهم مقابل السعر المناسب".

أما إريك كيبكورير، وهو مسؤول مقاطعة في آلين جوغول، فيقول إن "قوات الشرطة الكينية تقوم بعمل جيد وتمتاز بالأمانة"، مضيفاً "لا نستطيع أن نقول إنه لا يتم تهريب شيء، فكما ترى فإن حماية الحدود أمر مكلف للغاية، ولكن بالنسبة للرشوة فإن ذلك لم يحدث على الإطلاق".

ومنذ أن قامت "القاعدة" بتفجير السفارة الأميركية في كينيا وتنزانيا العام 1998 وقتلت أكثر من 200 شخص وجرحت الآلاف، أصبح مسؤولو مكافحة الإرهاب الأميركيون يراقبون شرق أفريقيا بقلق بالغ. ولكن في المناطق الحدودية بين الصومال وكينيا، يبدو انتشار العداء لكل ما هو أميركي، على الرغم من إنفاق الحكومة الأميركية ملايين الدولارات في حملة لكسب العقول والقلوب.

ومثال على ذلك، وجود بئر ماء قام الأميركيون ببنائها في قرية راية، لكن لا أحد يستخدمها على الرغم من أن هذه القرية في غاية الفقر والجفاف.

ويقول إبراهيم آلين، أحد سكان القرية، إنه مقتنع بأن المهندسين الأميركيين الذي قاموا ببناء البئر قد سمموها ليصيبوه بالعقم: "لقد أراد الأميركيون القضاء علينا".

وقد كانت المناطق التي يتكلم أهلها الصومالية في كينيا دائماً مثار اضطرابات، وكانت كينيا ترد دائماً بعنف شديد.

وقد أرادت هذه المناطق الانفصال والالتحاق بالصومال في الستينات، ما أدى إلى اندلاع حرب عصابات. وفي العام 1984، اعتقلت قوات الأمن الكينية وقتلت الآلاف من الصوماليين على أحد ممرات الطائرات، وفق ما أفادت جماعة كينية لحقوق الإنسان.

وفي الأسابيع القليلة الماضية، اتهمت منظمة "هيومان رايتس ووتش" قوات الأمن الكينية باغتصاب النساء وخصي الرجال أثناء أعمال الشغب التي وقعت في شمال شرق كينيا خلال شهر تشرين الأول.

ويقول أحد الدبلوماسيين الغربيين: "إننا نحاول إيجاد طريقة لكي يكونوا أكثر إفادة عندما يتم إعادة توطينهم، بدلاً من أن يكونوا سبباً في الاضطرابات".

© c.2009 New York Times News Service

في محاولة لترقيع فساد المؤسسة الإقتصادية وتربية إب

النيابة العسكرية توجه باستقطاع الملايين من مرتبات المعلمين!

■ يحيى هائل سلام

مطلع الأسبوع الماضي، وفي خطاب رسمي أُرسلت نسخة منه إلى جهات رسمية عليا بينها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، أبلغ وزير التربية والتعليم جميع مكاتب وزارته في المحافظات وقف التعامل المباشر بنظام القروض.

من وجهة نظر الوزارة، يعود السبب في إصدار مثل تلك التوجيهات إلى ما يترتب على نظام القروض من أعباء إدارية. ويقول فيصل غالب، مدير عام شؤون الموظفين بالوزارة: "بسبب ضخامة عدد الموظفين، وكذلك تعدد مؤسسات الإقراض، فقد أصبحتْ إجراءات القروض تأخذ من الجهد والوقت أكثر من المهام الأساسية المناطة بمكاتب التربية".

ويضيف: "ثم إن التوجيهات لا توقف العمل بنظام القروض بصورة كاملة، ولكنها تقصر دور مكاتب التربية على تزويد الموظف بما يمكنه من إثبات كونه موظفاً حكومياً أمام مؤسسات الإقراض. أما ما يتعلق بالإلتزامات المالية، فيمكن للمؤسسات تحصيلها بالاتفاق مع الجهات التي تقدم خدمات صرف المرتبات، مثل مكاتب البريد، وليس بطريقة الخصم المباشر من كشوفات المرتبات".

صحيح أنه ما من أحد في وسعه تأكيد ما إذا كان تزايد المشكلات المصاحبة أو الناجمة عن العمل بنظام القروض، هو من بين دواعي الوزارة في موقفها، وأكثر من ذلك، أن تكون مشكلة بعينها، هي المعنية بمثل تلك التوجيهات، أو على الأقل دفعت أكثر من غيرها الوزارة في اتجاه مثل ذلك الموقف.

لكنْ ما هو مؤكدٌ، أن توجيهات الوزارة جاءت متزامنة مع حالة حيرة وإرباك يعيشها مكتب التربية والتعليم بمحافظة إب على خلفية واحدة من أكبر فضائح القروض في البلاد، بدأ فتيلها بالاشتعال مطلع العام 2007، وآنذاك سرعان ما تم إخماد الحريق، غير أن النار ظلت تحت الرماد، وعلى غير حسبان، كما وعبر مسار هو اليوم موضع ريب وشبهات، أخذت قبل أكثر من أسبوعين، تتصاعد ألسنة اللهب!

نيابة استئناف المنطقة العسكرية المركزية، برئاسة القاضي (عقيد) فضل عبدالله علي، توالي التحقيق مع ملاطف الرفيق وآخرين. والأول هو المدير السابق لفرع المؤسسة الإقتصادية اليمنية بمحافظة إب. أما موضوع التحقيق فهو القروض الممنوحة لموظفين في التربية والتعليم بالمحافظة، وطالما أن مراجعة للأولويات قد جرت من قبل المختصين بفرع المؤسسة ومكتب التربية (إدارة القروض)، إذاً فليتمْ وابتداءً من شهر يوليو 2009 استقطاع أقساط مالية من مرتبات 112 موظفاً، وبإجمالي يقترب من حدود العشرين مليون ريال، والبقية تأتي لاحقا.

ليس حرفيا، إنما بهذا المعنى، وفي مذكرتين منفصلتين بتاريخ 13/ 7/ 2009، خاطبت النيابة العسكرية مدير مكتب التربية والتعليم بمحافظة إب. وهذا بدوره، أدار إليه ظهر إحدى المذكرات، ثم بدأ الكتابة. كتب ما معناه: أيتها الشعبة المالية، على الحالات الصحيحة، نفذي الخصم بموجب أمر النيابة، وما ظهر من خطأ فله حكمه. وعن الحالات المرفوعة من النيابة، والتي لم تراجع من قبل المكتب، فيتم إيقاف مرتباتها، والإحالة للنيابة. أما ما جاءت به المؤسسة، وليس من بين هذا ولا ذاك، فلا شأن لنا به، وعليهم تحمل مسؤوليتهم.

كشوف الأسماء الواردة من النيابة العسكرية، وقبل أن تأخذ طريقها إلى الحاسب الآلي للبدء في الإستقطاع، مرت للمراجعة في إدارة القروض. ومثلما بنت النيابة توجيهاتها بالاستقطاع على القول إن الأولويات تمت مراجعتها من قبل تلك الإدارة، كذلك فعلت إدارة القروض عند وصول الكشوف إليها، إذ زينت أعالي الكشوف بالعبارة: "روجع وعلى مسؤولية النيابة والمؤسسة"!

لكن ما مدى استعداد النيابة العسكرية لتحمل مسؤولية كل تلك الفوضى والعبث المشاع؟ هذا السؤال يسبقه سؤال آخرُ أهم: هل النيابة العسكرية هي المسار الصحيح للنظر في الخلافات المالية بين المؤسسة والمعلمين؟!

عبدالرحمن سعد، وهو مدير عام الشؤون القانونية بوزارة التربية والتعليم، لا يعتقد ذلك، وفي تصريح لـ"النداء" قال: "القضية تسير في غير مسارها القانوني الصحيح".

ثمة فرصة توافرت لتأخذ القضية مسارها الصحيح، ذلك أنه في تاريخ 29/ 7/ 2009، وبموجب شكوى تقدم بها عددٌ من المدرسين حول استقطاعات من مرتباتهم، يعتزم مكتب التربية تنفيذها لمصلحة المؤسسة الاقتصادية، أمرتْ نيابة الأموال الابتدائية في محافظة إب مدير التربية بإيقاف الخصم من مرتبات المدرسين وإرسال المتسببين إلى النيابة.

العجيب أن مدير مكتب التربية والتعليم، وهو دكتورٌ بلقي بين الحين والآخر محاضرات على مسامع طلاب الجامعة، فعل العكس، إذ أحال الشاكين إلى النيابة العسكرية، ومعهم مذكرة نيابة الأموال بعد التأشير عليها بما يلي: "تقدم مع خالص التحية للإخوة النيابة العسكرية للعلم والإحاطة، علماً أن الشاكين من المطلوب الخصم عليهمْ".

مدير عام الشؤون القانونية بديوان المحافظة، حامد الحكمي، اعتبر أن النيابة العسكرية لها اختصاصاتها المحددة في القانون. وقال متحدثاً لـ"النداء": توجيهات نيابة الأموال العامة ملزمة لمكتب التربية والتعليم، فهي المخولة قانوناً النظر في مثل هذه القضايا".

إن التفسير الوحيد لتلك الجاذبية المتبادلة بين النيابة العسكرية ومكتب تربية إب هو الواحدية في الهدف: محو إفرازات فوضى إدارية متوزعة بالتساوي بين فرع المؤسسة ومكتب التربية، وفي طياتها أكثر من واقعة فساد.

مبتدأ الحكاية عقد اتفاق بموجبه تقدم المؤسسة تسهيلات للمدرسين في حصولهم على معروضاتها من السلع التجارية، ومن جانبه يضمن المكتب خصم المديونيات من المرتبات. وبطبيعة الحال، فإن تنفيذ الاتفاق محكوم بجملة من الاشتراطات والالتزامات المتبادلة.

في ثنايا الالتزامات المتبادلة تبدت الفجوات، ومنها أطل الفساد بممكنات الكسب غير المشروع، لتتحول التبادلية المتفقة إلى ما يشبه السوق السوداء، كل ما يباع فيها ويشترى مجرد كروت، وإلى حد كبير مثل الوقت عاملاً مهماً في تجارة الكروت، لذلك قفز الطرفان على الاشتراطات، وكلاهما أخل بالتزاماته.

ذلك أن معظم التعاملات مع المدرسين أخذت تجري عبر وسطاء، وترتب على ذلك اعتماد وثائق لا تتوافر على الحد الأدنى من الاشتراطات، وجميعها اليوم موضوع طعن بالتزوير بما ترتب عليها من التزامات مالية على المطالبين بالسداد من المدرسين. والعجيب أن غالبيتها هي نتاج تعاملات مع وسيط بعينه، اسمه فوزي العريقي، بلغت قيمة تعاملاته عشرات الملايين، وانتهى به المطاف، إلى الموت مطلع العام 2006 في حادث مروري، وبظروف غامضة، يحضر فيها عند الكثيرين سؤال التصفية، كما لا يغيب عن آخرين هاجس استبعاد موته، وترجيح سفره خارج البلاد؛ غير أن ما هو متفق عليه، أن موت فوزي فتح على مسؤولي المؤسسة، ويفتح اليوم على مسؤولي التربية نوافذ جهنم!

النوافذ هاهي مفتوحة، والحل يكمن في مدى استعداد القضاء، سواء أكانت تمثله "العسكرية" أو "الأموال العامة"، للإطلالة منها، وتحديد المسؤولين عن كل ذلك. وفي المقابل، من غير الممكن أن يكون الحل في ترقيع الفساد عبر الاستقواء على طرف مدني بالنيابة العسكرية، والتي لا يبدو أنها في إجراءاتها تنظر إلى ما هو أبعد من مرتبات المدرسين!

شارك فيه ممثلان عن الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

الاعتصام الحادي والعشرين للمطالبة باطلاق سراح المعتقلين على ذمة أحداث صعدة

نفذت الفعاليات التضامنية للإفراج عن المعتقلين على خلفية أحداث صعدة، أمس الثلاثاء، أمام رئاسة الوزراء، اعتصامها الحادي والعشرين.

الاعتصام، الذي أقيم بساحة الحرية ونظمته المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية بالتنسيق مع أهالي المعتقلين، شهد استمرارا للاحتجاجات على غياب سلطة العدالة في البلد إلى جانب الدور السلبي والجامد لرئاسة الوزراء تجاه قضية المعتقلين منذ سنوات، والأصوات المرتفعة والمطالبة بإطلاق سراحهم لعدم ارتكابهم أي جرم يعاقب عليه القانون، ولم توجه إليهم أي تهمة، بل إن بعض المعتقلين يواجهون أنواع التعذيب الجسدي والنفسي جراء سنوات السجون. وأفاد بعض الأهالي بأن معتقليهم تعرضوا للاعتداء بالضرب الشديد والعنيف من قبل بعض المعتقلين بذمة قضايا أخرى بدافع الاختلافات المذهبية وتحت أنظار الجنود في الأمن السياسي.

اللافت في الاعتصام مشاركة ممثلين اثنين عن الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (fidt)، وهما: نبيل رجب، وشريف عازر، (وصلا اليمن في الأيام الماضية)، واستمعا إلى عدد من المظالم في ساحة الحرية، والتقطا عددا من الصور مع عدد من المعتصمين والمعتصمات، وهو ما مثل لفتة إنسانية منهما عبرت عن إحساسهما بمعاناة المظلومين، مقارنة بالوزراء في المجلس الصامت الذين لم ينزلوا حتى للاعتصام ولم يحركوا ساكنا حتى اللحظة.

ومازال المعتصمون والمعتصمات ومنذ 11 اعتصاما يطالبون بتنفيذ القانون والدستور الذي يجرم ممارسات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري. كما أنهم يعبرون بالاعتصام عن الظلم الذي لحق بالمعتقلين وبأهاليهم، خصوصا بعد أكثر من ثمانية أشهر من عدم تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والنائب العام وغيرهم بإطلاق سراح المعتقلين واكتفائهم بذلك، من خلال متابعة أسباب عدم تنفيذ تلك الأوامر.

وقد تواجد عدد من السياسيين والحقوقيين والإعلاميين في ساحة الحرية للتعبير عن التضامن مع المعتقلين، والوقوف معهم للإفراج عنهم، وممن حضر الاعتصام: محمد القانص رئيس الهيئة التنفيذية للقاء المشترك، البرلماني عيدروس نصر النقيب، الصحفي عبدالكريم الخيواني، محمد ناجي علاو رئيس الهيئة الوطنية (هود)، البرلماني فؤاد دحابة، عبد العزيز الزارقة رئيس فرع الاشتراكي بصنعاء، توكل كرمان رئيسة "صحفيات بلا قيود"، والشيخ حاتم أبو حاتم رئيس لجنة مقاومة التطبيع.

أحمد سيف حاشد يكتب عن شهداء القبيطة

لماذا يُقتل أبناء القبيطة في ردفان بتلك الطريقة البشعة؟ هل هذا يخدم السلطة أم يخدم الحراك؟ من المستفيد مما حدث؟ هل هناك من يخطط لفتنة ودوامة عنف بين أبناء ردفان والقبيطة؟ هل يدخل هذا في إطار مخطط أكبر لخلق بؤر توتر وإشعال الحرائق بين أبناء الشمال والجنوب؟ من المستفيد الحقيقي من إذكاء نار الفتن وإراقة الدماء واعتراك القبائل وتدويخ الشعب وجعله كفئران الشوالة؟ لا شك أن المستقبل سيكشف لنا حقيقة ما حدث ويحدث.

المتواطئ قاتل

أشعر أن هناك من يسلخ جلدي ويذر الملح على جسدي المخلوس وأنا أتخيل ما جرى من بشاعة وفظاعة ضد أبرياء أبناء القبيطة في "حبيل جبر". إنه فعل بشع وفظيع بكل المقاييس، جريمة صعقت ضمير ووجدان الرأي العام؛ فلماذا تتراخى أجهزة الأمن ولم تقم بأي خطوة عملية على الأرض تهدف للقبض على الجناة؟ ما سر ذلك؟ أشعر أن الحيرة تبتلع فقط من مازال في أمر اليمن تائه وغشيم.

تصوروا أن البلاغ بالجريمة لعمليات وزارة الداخلية يصل بعد ساعة من اقترافها، وتحديدا في الساعة الواحدة وعشرين دقيقة بعد منتصف الليل، بحسب اعتراف الوزير، ولا نجد الداخلية أو غيرها تحرك ساكنا أو فعلا على الأرض من أجل القبض على الجناة مدة أسبوع أو أكثر من يوم ارتكاب الجريمة! ماذا يعني هذا؟ هل دماء أبناء القبيطة رخيصة أو مسترخصة إلى هذه الدرجة؟ أم أن حاميها حراميها؟ مجرد سؤال طالع من أعماق روحي الجريحة في وطن مستلب ومشبع بالقتل والتعاسة.

كيف لأمن ونجدة وشرطة تدعي أنها في خدمة الشعب ولا تقبض على مجرم سفاح هز ببشاعة جريمته جبال اليمن؟! والأكثر مأساة ألا يكون لها حتى شرف محاولة القبض على الجناة!

كيف لمخبرين يقتاتون من ضرائبنا وقوت يومنا ولا يجيدون البحث عن قتلة الأبرياء ولا لديهم في الدنيا من مهارة غير التجسس على الوطن وشرفائه وأحراره!!

القوات مسلحة تستعرض العضلات في ميدان السبعين وتنزل للشوارع عند الحاجة لقمع الجياع، وعند الصدق تنكسر كعود ثقاب، وهي أعجز من أن تلاحق خاطف أو قاتل أو سفاح!

الأمن المركزي يستعرض فتوته وقوته فقط أمام الاحتجاجات السلمية ويلطخ يده واسمه بدم الضحايا الأبرياء وأحرار اليمن، ولا نجد له أثرا في ملاحقة القتلة وعتاة المجرمين!

إنها مفارقات كبيرة وشاسعة تجعل أي أمل فيها أو التعويل عليها لحماية أمننا أبعد من عين الشمس، بل حلما أبعد من حدود المجرة.

مر أسبوع أسود على ارتكاب جريمة "حبيل جبر" ولم ينتقل جندي أو طقم واحد حتى للسؤال عن الجناة، لا للقبض عليهم. وعندما يعتصم أبناء القبيطة المحزونون سلميا أمام المحافظة مع نائبهم للمطالبة بالقبض على القتلة يحضر أكثر من سبعة أطقم منفوخين بجندهم وعتادهم في وجه احتجاجنا الأبيض المطالب بالقبض على القتلة! لا شك أنكم قد أدركتم يا أبناء القبيطة لحظتها بعمق وأسى لا ينسى هذه المفارقة التي تدمي العين وتخلع القلب.

أي دولة هذه؟ إنها سلطة شاربة للدم ومتورمة بالبشاعة ومزحومة بالدمامة والقبح.

التجارة بالدم وأرواح الضحايا

لماذا تلك الأطقم لم نشاهدها في الاعتصام الأول؟ نعم، لأن بعض المندسين والمتاجرين فيها حملوا صورة الرئيس ورددوا شعارات قاصدة تسييس القضية والمتاجرة الإعلامية بدم الضحايا وقلب وتشويه الحقائق وتزييف وعي الرأي العام. إن السلطة لا تكتفي بنهب ثروة الوطن والتنصل عن واجباتها ومسؤولياتها الكثيرة، بل وتنهب أيضا اعتصاماتنا واحتجاجاتنا جهارا نهارا. ولا تكتفي بالرقص فرحا على أوجاعنا وأشلائنا، بل وعلى دم الضحايا الذي لم يجف بعد.

في الاعتصام الثاني الذي دعا إليه أولياء الدم وجدنا من يعمل حثيثا لإحباطه؛ ولكن نجح بكل المقاييس. التجمع كان كبيراً بحجم القضية. لم نعط مكانا للعمل الخسيس والكسب السياسي الرخيص. لم نسمح بتوظيف القضية أو الاتجار بها في سوق النخاسة. رفعنا صور الشهداء فقط. رأينا الشهداء يباركون عملنا ويبصقون في وجه السلطة ومن يتاجر بدمائهم الزكية ليزيد رصيده. وكان الفشل لمن أراد إحباط الجهود ذريعا.

نجحنا في الاعتصام الثاني، بدليل أن هناك كانت ثمانية أطقم عسكرية في وجوهنا تتربص بنا فخابت أماني الخاسئين.

نجحنا لأننا أفشلنا من كان يريد أن يحول اعتصامنا السلمي إلى مأتم وأحزان.

نجحنا لأننا ألحقنا الهزيمة بمن أراد أن يفسد أمرنا ويفرق شملنا، عاد خائبا يحمل العار والنار.

نجحنا لأن المشاركين فيها جاءوا من قراهم إلى أمام مكتب المحافظة على حسابهم الخاص، منهم من استدان ليحضر معنا وهو أحوج وأعوز لقوت يومه، ومنهم من خزن القات دون غداء، ومن فطر دون أن يخزن، ومن لم يفطر ولم يخزن.

نجحنا لأن من جاءوا لم يجيئوا غصبا عنهم بفرمان أو أمر سلطان، كما اعتادت أن تفعل السلطة، بل جاءوا بمحض إرادتهم ولم ينتظروا مال نخاس ولا دعم بخيل أو تاجر دم.

ألف وألف قبلة وقبلة أطبعها في جبين كل من حضر الاعتصام وناصره وتجشم المشقة ليبلغ الجميع أننا أحرار وأنا شببنا عن الطوق ولم نعد للطغاة قوادين أو مطايا وعبيدا.

أقبل جباهكم فردا فردا، لأنكم لم تعودوا أولئك الذين كانوا في الأمس يغررون عليهم ويسوقونهم كالخراف إلى ما يريدون ويضربون على عيونهم العمى والذلة والعبودية.

قبيطة اليوم غير الأمس

لقد حفظ اليوم أبناء القبيطة الدرس ومارسوا وجودهم في وجه السلطة وأثبتوا للجميع أنهم أحرار ولم تعد تنطلي عليهم أكاذيب الأمس التي سرقت عليهم في الماضي شطرا من عمر.

حفظ أبناء القبيطة الدرس، بدليل أنهم لم ينفذوا ما كانت تتمناه السلطة من اعتراك واقتتال مع أبناء ردفان الأحرار. وتمضي الأيام لتعرفهم أكثر كم هي هذه السلطة قبيحة ودميمة.

من حقي اليوم أن أفتخر بكم وأثبت على المحك أنكم رجال أحرار وشجعان وميامين.

لم تعد القبيطة تلك التي كانت قبل خمس سنين تطبل للحاكم وتطأطئ له الرؤوس وتسبل له الجفون وتصفق له حتى تتورم الأيدي والأصابع.

ليس عيبا يا أبناء القبيطة أن ينخدع المرء مرة، ولكن الألف عيب أن ينخدع المرء مرتين وثلاثا. ولا بأس أن ظل نفر قليل عبيدا إلى آخر العمر.

ألف شكر وألف محبة لكم أيها الأحرار وكل من تضامن معكم من أحرار أبناء الصبيحة وردفان والوطن من أدناه إلى أقصاه.

عثمان... شهيد العند

هل تعرفونه؟ إنه الشهيد والرجل الحر عثمان محمد فتوان، رجل بقامة النخيل، عمود من ضوء ونور، مسكون بالشهامة والشجاعة والإقدام، رأسه أصلب من الصوان، مخلص لضحايا وشهداء القبيطة في "حبيل جبر" حد الموت.

الشهيد عثمان هو عم وخال شهداء القبيطة، ووكيل أولياء الدم. قتله الجبناء غيلة في لحظة وفاء. استقصدوا حياته لأنه وقف لهم كالطود. رفض أن يتاجر بدم الشهداء. رفض تسييس القضية والاتجار بها في سوق النخاسة. طالب باستقالة المحافظ وقيادة المحافظة ومن تواطأ في عدم القبض على القتلة. رفض أن يتحول إلى مادة للمزايدة والكسب الشخصي الرخيص لفلان أو علان من الناس. حفظ الدرس ورفض أن يُستغل ليتحول إلى قاتل أبرياء كما كانت تريد السلطة. آثر الاعتصام والعمل الاحتجاجي بعيدا عن القتل والانتقام من الأبرياء.

لقد فقدتُ وفقدتْ القبيطة رجلا من أعز الرجال. قتله الجبناء بل كما يبدو اغتالوه عن قصد وإصرار وترصد وإلا كيف أخذته الرصاص دون غيره؟ لماذا رصاصات القتلة أصابت فقط وكيل أولياء الدم ولم تصب غيره؟ يبدو أنه أمر دبر في ليل.

أشعر بغصة ذابحة وأنا أتذكر عثمان. عثمان يا أرجل الرجال، كنت كتلة وشعلة من نار، يهابك ويخافك تجار الدم وخفافيش الليل. كم أنت رائع وجميل في أرض يسوسها القتل والغدر والجبناء! ألف رحمة عليك! روحي تدثر ذكراك الجميلة. كم أنت نقي وصادق ووفي...!

لك الحب والشهادة. ولهم العار والخساسة والجبن.

ستظل في الذاكرة وشما جميلا. ستظل في وعي الأحرار منا حرا وعملاقا تعانق السماء وينبض محياك بالضوء والنور. فيما يظل القتلة أقزاما وأحذية وخفافيش ليل.

للردفاني الجميل أعبق تحية

سام صالح، كم أنت رائع ونبيل! هذا الردفاني الجميل حضر إلينا وتضامن معنا. طلب منا أن يكون لدينا أسيرا أو رهينة للضغط على الدولة والقتلة. ياااااااااه! تصوروا أن يحدث هذا في الوقت الذي كان يحث البعض من كليلي النظر على استعداء أهل ردفان النجباء. كنت يا سام رسولا جميلا لأهل ردفان الرائعين. أوصلت الرسالة، وفهمها أبناء القبيطة الذين يكنون لك ولأمثالك كل الحب والتقدير. ردفان ليست قتلة علي سيف وجماعته. ولكن ردفان سام صالح وعشرات آلاف الرجال الميامين أمثاله. لن تنجح السلطة في أن يقتتل أبناء القبيطة وردفان حتى ولو سقط جميع أبناء القبيطة شهداء طالما هناك في ردفان رجال مثل سام صالح. سام الذي لاحق ذات يوم أبناء القبيطة ليتضامنوا مع نائبهم فيما جرى عليه من اعتداء وتضييق. كم أنت رائع ونبيل يا سام! أعطيت الجميع درسا استوعبناه على أكمل وجه وصورة.

اليوم وغدا يا أبناء القبيطة ستجدون أبناء ردفان والصبيحة واليمن كلها يتضامنون معكم ويعضدون قضيتكم ويلتحمون بكم ضد هذه السلطة القذرة الملوثة بالدم... ستجدون أنفسكم معهم في اصطفاف واحد من أجل الحرية وملاحقة القتلة ومن يقف وراءهم ويتواطأ معهم.

إلى السلطة ومدسوسيها في الحراك

إلى السلطة المستعمرة ومدسوسيها ومخبريها في الحراك: لن نقتتل مع أبناء ردفان الأحبة. فالقاتل معروف وسنصله ولو بعد حين. لن يكون أبناء القبيطة وقود حربكم القادمة. لن نسمح بأن ينجح من يريد الاتجار بالدم والضحايا. لن ننجر لإشعال الحرائق بين القبائل. لن نظل العمر كله مغفلين. ولن تظلوا تسوسون الوطن بالدم والنار والضحايا. لقد فهمنا مرادكم الخبيث، ولن ننزلق إلى ما تريدون. فنحن أقوى على الصبر، ولن تحصدوا من دم الأبرياء غير الشوك والحصرم والعلقم. غدا سيقتص التاريخ منكم وستؤولون إلى مزبلة.

للأغبياء والجهل المسيس في الحراك

إلى أولئك القادة العمي والأغبياء وكذا المقودين بالعفوية والجهل المسيس في الحراك: إن ثقافة الكراهية تمحق المنجز وتسود الصفحة وتشوه القضية وتلحق بها فادح الضرر. إن كانت السلطة المستعمرة هي سبب ولادة هذه الثقافة الشائهة والمثقلة بالقبح، فإن الانجرار بتبني أغبياء الحراك لخطاب تلك الثقافة يجعل هؤلاء القادة الأغبياء والمقودين بالجهل أكثر خطرا على الحراك من السلطة. ثقافة الكراهية عنصرية، يترتب عليها أنهار فاجعة من الدم. أكثر ضحاياها من الأبرياء: أطفال ونساء وعجزة، وتترك مآسي ماحقة لا تنسى. أرموها في البحر، بل وخارج الأرض إن استطعتم. لن تنتصر قضية مؤسسة على مثل هذه الثقافة العصبوية النتنة. ليس هناك من ثقافة متحضرة أو حضارة إنسانية جميلة يمكن أن تتعاطى مع ثقافة الكراهية. ثقافة الكراهية تحول أصحابها ومريديها إلى عنصريين وقتلة بشعين من الدرجة الأولى. هذا ما تريده السلطة وتسعى إليه حثيثا، وستراهن عليه حتى آخر يوم من حياتها.

لقد بدأت السلطة اليوم تستثمر تلك الثقافة المنتنة وذلك الجهل الكثيف وطغيان حمق وشطط البعض منكم. فهل تستيقظون قبل خراب مالطا؟ هذا ما يتمناه المحب لكم ونتمناه. إن لم نقلها نحن فمن سيقولها لكم؟!

نعم، ثقافة الكراهية سببها الأول سلوك السلطة اليومي الناهب للأرض والثروة والقامع لأبناء المحافظات الجنوبية... نعم إن السلطة تضخ ثقافة الكراهية والتي تتجلى بقبح في قتل المعتصمين والمحتجين سلميا، ولكن كل هذا لا يبرر أن تتبنوا ثقافة كراهية مقابلة وإلا صار لا فرق بينكم وبينهم.

لعقلاء الحراك:

إلى ناصر الخبجي والعقلاء في الحراك: مازال الأمل معقود عليكم في تخليص الحراك من نفاياته. اعزلوا وانبذوا من يريد أن يلحق بأحراركم عار القتلة. فوتوا الفرصة على من يريد اغتيال قضيتكم وتشويه سمعت الشرفاء والأحرار منكم.

أشكركم لأنكم أول من أدان ذلك القتل الجبان، بل وأول من قاد مسيرة تنديدا واستنكارا له. ضعوا أيديكم بأيدي أبناء القبيطة الشرفاء لتفويت الفرصة على السلطة المتربصة بنا وبكم. لنعمل معا ومع أحرار اليمن كله ضد السلطة والقتلة وتجار الدم.

تصويب

المتهم بقتل باسم سلطان سيف لم يكن حدثاً عند وقوع الجريمة

في العدد 199 الصادر بتاريخ 22 يوليو الماضي نشرت "النداء" في صفحة قضايا تقريراً عن قصة مروان راوح أحمد، السجين في مركزي تعز، والصادر في حقه حكم بالإعدام بعد إدانته من قبل المحكمة الابتدائية بقتل باسم فيصل سلطان، وهو الحكم الذي أيدته محكمة الاستئناف، ومعروض الآن على المحكمة العليا للمصادقة عليه.

وفي التقرير ورد أن الجاني مروان هو شاب في الـ20 من العمر، الأمر الذي سبب أذى لأسرة المجني عليه، وأثار مخاوفها من إمكان تأثير النشر على مسار القضية التي ما تزال منظورة في المحكمة العليا.

وقد أفادت أسرة القتيل بأن قضية تحديد عمر الجاني كانت مثار لغط استمر عدة أشهر قبل أن يقول الطبيب الشرعي الكلمة الفصل، مؤكداً أن الجاني كان قد تجاوز الـ19 من العمر عند حدوث واقعة القتل في 2005.

واطلعت "النداء" على عديد وثائق زودها بها والد المجني عليه، تؤكد أن مسألة عمر الجاني حسمت في المحكمة.

"النداء" إذ تعتذر عن أي أذى لحق بأسرة المجني عليه، لتؤكد أن المحرر لم يقصد التأثير في مسار القضية. وتلفت عناية القراء إلى أن الإشارة إلى عمر الجاني دون التحقق من جهة محايدة أو الطرف الآخر في القضية، هو خطأ غير مقصود، خصوصاً وأن فقرة أخرى في التقرير أشارت إلى أن القضاء اعتمد تقريراً شرعياً يؤكد تجاوز الجاني السن القانونية، ورفضه شهادة ميلاد مزورة للجاني تفيد بأنه كان حدثاً عند وقوع الجريمة.

وتأمل "النداء" أن يكون في هذا التصويب ما يكفي لإزالة أي التباس حول ما نشر، وجبر ضرر لأسرة المجني عليه بسام فيصل سلطان.

نفي علمه باتصالات أجراها البيض بمنظمات الاشتراكي لتعطيل المؤتمر

علي منصر لـ«النداء»:

الأغلبية الساحقة من أعضاء الحزب وانصاره شركاء حقيقيون في الحراك منذ انطلاقته

● علي منصر

تستقطب الدورة الانتخابية للحزب الاشتراكي الكثير من الاهتمام في الساحة السياسية، وبخاصة في المحافظات الجنوبية. وخلال الاسابيع الأخيرة، تركزت الانظار على دور وفاعلية منظمات الاشتراكي في الجنوب، خصوصاً بعد لقاء جمع مسؤوليها في عدن من أجل بحث سبل التنسيق بين منظمات الاشتراكي في المحافظات الجنوبية.

وفي هذا الحوار يتحدث الاشتراكي والسكرتير الأول لمنظمة الحزب في عدن عن أولويات الحراك الجنوبي، وموقع الاشتراكي داخل هذا الحراك، والدورة الانتخابية لمنظمات الحزب في عدن، نافياً أن يكون الأمين الأسبق للاشتراكي علي سالم البيض قد اتصل محرضاً على تعطيل المؤتمر العام.

■ حوار: شفيع العبد

■ هنـاك من يسـأل أين علي منصر منـذ خروجه من المعتقل؟

– للإجابة على سؤالكم هذا المثير للدهشة والاستغراب أقول لك ولمن يشاطرك الرأي في هذا السؤال: أنا موجود في هذا البلد وفي الحياة السياسية منذ أمد لا يستهان بـه، ومازلت على نفس المنـوال ولم أغادر سـاحتها منذ اليوم الأول لإطلاق سـراحنا من معتقل الأمن السياسـي في صنعاء وحتى اليوم. وليس أدل على ذلك من وجودنا علـى رأس قيـادة منظمة الحـزب الاشـتراكي اليمني في محافظة عدن، فضلاً عن حضورنا ومشـاركتنا في العديد من الاحتجاجات السـلمية التي شـهدتها ساحة الجنوب وبقيـادة مكونات الحراك الشـعبي السـلمي وبمشـاركة الفعاليات السياسـية والمدنية، تلك الفعاليات التي نفذت فـي ظـروف وأجـواء محمومـة ومظاهر عسـكرية مكثفة تعرض المشـاركون فيها إلى القمع والترهيب وعلى نحو غير مسبوق وراح ضحيتها عدد كبير من الشهداء الأبرار والجرحى الأبطال وجموع غفيرة من المعتقلين السياسيين مـازال البعـض منهم يقبـع في معتقلات سـلطة 7 يوليو الطاغية وحتى الآن. وكان لنا شرف رئاسة بعض اللجان التحضيرية التي أسـهمت في الإعداد والتحضير لبعض الاعتصامات والمهرجانـات التي تبنتها بعض الفعاليات السياسـية والاجتماعيـة في الفترة السـابقة، إلى جانب الإسهام المتواضع في إعادة بناء بعض المكونات للحراك على أسس صحيحة.

ولا يخفـى عليكـم أن بعـض الفعاليـات تعـذر علينـا حضورها لأسـباب تتعلق بالملاحقات التـي تعرضنا لها ومازلنـا نتعـرض لها من قبـل الأجهزة الأمنيـة، كما هو الحـال مع بعـض الإخوة من قيـادات وناشـطي الحراك الشعبي.

ولعل الشيء الذي يعزز ثقتي بالنفس ويريح ضميري ثبـات موقفي في الحـراك ومن الحراك كما عبرت عن ذلك مراراً، سواء قبل الاعتقال أم أثناء التحقيق والاستجواب في الأمن السياسـي أم أثناء المثـول أمام المحكمة أم بعد الإفـراج عني من المعتقـل؛ أي أن موقفي لم يتغير، بغض النظـر عن اختلاف الظـروف. واعتقد بأن الأمور لا تقاس بكثـرة الخطابـات والتصريحـات والمقابـلات الصحفية والكتابة في بعض المواقع الالكترونية عن بُعد أحياناً أو الإبلاغ المتكرر عن الملاحقات بين الحين والآخر. هذا الأمر لـم أعره أدنى اهتمام في الفترة الماضية، وهذه سـجيتي وطبيعتي منذ فترة طويلة، ورحم الله كل امرئ بطبعه أو عرف قدر نفسه.

وخلاصـة القـول (إنني) لسـت معنياً بتقديم كشـف حسـاب ليعرف الآخرون؛ أين كنت؟ ومـاذا عملت؟... هذه القضايا أحتفظ بها لنفسـي ويدركها الإخوة في الحراك والمهتمون بالشأن السياسي ومن لديهم القدر الكافي من المعرفة حول ما يجري في السـاحة بشـكل عام، ولا أرغب فـي الحديـث عنها؛ ليس خوفاً، ولكنني أمقت أن يسـهب المرء في الحديث عن نفسـه. ولسـت بحاجة لشهادة أحد أو إرضـاء البعـض، فإرضاء الناس غايـة لا تدرك. هناك معطـى جديـد لم يسـتوعبه البعـض والمتعلق بتشـكيل التكوينـات الجديـدة للحـراك وقياداتها التـي نعتز بها ونقدرها أيما تقدير. وليس من المهم أن تكون المشاركة في الحراك مشروطة بتسنم مواقع قيادية فيه. وأكرر مجدداً مـا قلتـه وبقناعة تامة في أحد اللقـاءات الجماهيرية في ردفـان: سـأظل جندياً مخلصاً لهذا الحراك ونشـد على أيادي الجميع.

■ كيف تنظر لما حدث في مهرجان زنجبار مؤخراً؟

– ماذا يمكن للمرء أن يقول حيال هذا العمل الإجرامي الأرعن الذي أقدمت عليه سلطة 7 يوليو في مدينة زنجبار عاصمـة محافظـة أبين في يوم الخميـس الدامي الموافق 23 يوليـو 2009، وارتكاب مجزرة فظيعة فاقت من حيث بشـاعتها جرائـم المحتلـين الأجانـب ولا تقـل شـأناً عن الجرائم التي ترتكب في فلسطين؟!

هـذه الجريمـة المروعـة التي خلفـت نتائج مأسـاوية تمثلت في إزهاق أرواح عشـرات الشـهداء من المواطنين المسـالمين العـزل وجـرح أعـداد مضاعفـة مـن المواطنين بعضهـم إصاباتهم بليغة، والزج بالمئـات في المعتقلات، ومـا رافـق ذلك مـن قصف مكثـف طال العديد مـن منازل المواطنين بما فيها منزل الشيخ طارق الفضلي، ومداهمة واقتحام العشـرات من المنازل والمحـلات التجارية طوال سـاعات النهـار والليل وبصورة همجية، وعدم السـماح بنقل بعـض الجرحى للمستشـفيات وتعـرض المعتقلين للضرب والتنكيل.

إن هـذه الجريمـة ومـا تلاها من عمـل إجرامي مماثل في مدينـة الضالع صباح السـبت الموافق 2009/7/25، والتي راح ضحيتها شهيد و7 من الجرحى والعشرات من المعتقلين، تعتبر وصمة عار في جبين هذه السـلطة التي أدمنت القتل والاعتداد بأعمالها الإرهابية الإجرامية دون وازع من ضمير أو أخلاق، والتي تعتبر امتداداً متواصلاً لنهج حـرب صيف 94 العدوانية الظالمة، وإضافة جديدة لمـا قامـت بـه من جرائـم بشـعة ومتواصلة شـملت عدن ولحـج وحضرمـوت ويافـع وردفان وشـبوة وغيرها من مناطـق الجنوب التي تعيش اليوم حالة حصار وطوارئ غير معلنة.

إن هـذه الأعمـال لا تنـم عـن قـوة وإنمـا هـي دليـل ضعف وخوف مـن تعاظم الحراك الشـعبي وصلابـة عـوده وقـوة مراسـه، وكانـت محـل ازدراء واسـتهجان واسـتنكار واسع من قبـل جماهير شـعبنا وتعبيراتها السياسـية والاجتماعيـة والمدنية على نطاق واسـع. ولا يسـعنا في هذه المناسبة الحزينة إلا أن نتقدم بخالـص العزاء والمواسـاة لأسـر الشـهداء والترحم على أرواحهم، متمنين للجرحى الشـفاء العاجل. كمـا نعبر عـن تضامننا مع جميع المعتقلين وبدون اسـتثناء وفي كل المحافظـات، ومـع كل الذين طالهم ذلك العمل الإجرامي الغاشـم وفي مقدمتهم الشيخ طارق الفضلي.

إن من يلعبون بالنار ويتصدون للاحتجاجـات السـلمية بالقمـع والقوة ومازالوا يفكرون ويلوحون بحل القضية الجنوبية بالمسائل العسكرية المقيتة، نقول لهـم: إنكم واهمون في تقديراتكم وحسـاباتكم الخاطئة، ولـن تسـتطيعوا تحقيـق مآربكـم وأهدافكـم الشـريرة، ولتعلموا علم اليقين أن وبال الخيار العسـكري ونتائجه الكارثيـة المدمـرة الوخيمـة لن تكونوا بمنـأى عنها على الإطلاق.

كمـا نهيـب بجميـع قـوى الحـراك وسـائر الفعاليات السياسـية والمدنية التحلي بالصبر وضبط النفس، كما عهدناهـم في وقت المحن والشـدائد، وعدم الانجرار وراء مجرمي الحرب والمتاجرين بها.

ونعتقـد بأن الرد العملي المناسـب عليهـا (هو) المزيد مـن اللحمـة ورص الصفـوف وتعزيز أواصـر التضامن والتعاضـد والوحـدة، وبمـا يؤمِّـن مواصلـة فعاليـات الحراك الشعبي السلمي وبصورة لم يسبق لها مثيل.

■ مـا هو تقييمـك للحراك الجنوبي مـا قبل الاعتقال واليوم؟

– هناك حقيقة سـاطعة للعيان تؤكد وبما لا يدع أدنى مجال للشـك أن الحراك الشعبي مثل بطبيعته ومضامين أهدافه نبض الشارع الجنوبي وضميره الحي والظاهرة الإيجابيـة الأبـرز فـي هـذه الظـروف المثقلـة بالأزمـات المتفاقمـة والاضطرابـات المتواصلـة، وبـات يحمـل معه بارقـة أمـل لنيل الحريـة والانعتاق مـن مختلف صنوف القهر والظلم والاسـتبداد وتباشـير خيـر واعدة لتقريب يـوم الخـلاص الوطني. وأقل مـا يمكن أن يقـال عنه أنه يمثل في جوهره انتفاضة الكرامة الوطنية لإحقاق الحق وعودة الأمور إلى نصابها الطبيعي.

وفـي معـرض تقييم هـذه الظاهرة والمحطـات الهامة التـي مـرت بهـا لـن أسـتطيع أن أضـع لها حـداً فاصلاً وسـوراً عـازلاً بـين الحـراك قبـل اعتقالنا وما هـو عليه اليـوم. وانظـر إلى هذا الأمر بترابطـه وروحه التكاملية، قـد بلـغ الحـراك قبيـل اعتقالنا طـوراً متقدماً من حيث الحضـور الجماهيـري المتزايد، ولن تجدي معه وسـائل القمـع والبطـش والترهيب من قتل واعتقـال وملاحقات لإخمـاد جـذوة الحـراك المتقدمة، بـل زادته قـوة ومناعة وقـدرة على الصمود والثبات والإصـرار بعزيمة الأبطال حتى تحقيق النصر.

صحيـح أن الحـراك شـهد وخـلال فتـرة وجيـزة تراجعـاً نسـبياً فـي بعـض الفعاليـات، لكنهـا مثلت في الواقع اسـتراحة محـارب جرى خلالها مراجعة مسـيرة الحـراك السـلمية ورافقهـا عمليـة إعـادة بنـاء هياكلـه التنظيميـة ومكوناته السياسـية والاجتماعية وتوسـيع قاعدته الجماهيرية واسـتئناف الفعاليـات الاحتجاجية وبحضـور جماهيـري متميـز تجـاوز في بعضهـا مئات الآلاف مـن المواطنـين رغـم الحصـار والطـوق الأمنـي المفـروض علـى مـدن ومناطق الجنـوب، فكيف سـيكون الحال لو سُمح للجماهير بالمشاركة بدون قيود مفروضة عليها ورفع المظاهر العسـكرية والأمنيـة المعتادة في كل فعاليـة؟! لا شـك بأن جماهير الجنوب سـتخرج عن بكرة أبيها، رجالها ونسـاؤها، شبابها وأطفالهـا، وعلى امتداد السـاحة الجنوبيـة كلهـا، كمـا أصبحـت المظاهرات والمسيرات شبه يومية وعلـى مـدار الأسـبوع فـي بعض مناطق الجنوب.

■ منظمات الاشتراكي في الجنوب أقرت في لقائها التنسيقي مشروع رؤية بشأن القضية الجنوبية

إن تواصـل هـذه الحركـة الشعبية وتزايد زخمها وعنفوانها الجماهيـري وبـدون انقطـاع، وتواصـل انضمـام أفـواج كبيرة مـن الملتحقـين بهـا ومـن مختلف الطبقـات والفئـات الاجتماعيـة سيهيئ الظروف المناسبة للانتقال بهـا إلـى العصيـان المدنـي فـي مرحلة لاحقة.

إن مـن أهم النتائج والمخرجات التي حققها الحراك إبراز القضية الجنوبيـة إلـى حيـز الوجـود باعتبارهـا قضيـة سياسـية بامتيـاز، فرضـت نفسـها علـى الجميـع، وبينـت حجـم المأسـاة الجنوبية واتسـاع دائرة التعاطف معها وبشكل ملحوظ يوماً بعد يوم. كما اسـتطاعت كسـر حالة الحصار والتعتيـم الإعلامـي المفـروض عليها لإبهـات حضورها وتشـويه مقاصدهـا وأهدافها علـى الصعيدين الإقليمي والدولي.

ونـود أن نؤكد مجـدداً وللمرة الألـف لأولئك المرجفين والمشـككين بالحـراك الشـعبي والمراهنـين علـى انكفائه وتراجـع مسـتواه، أن رهاناتهـم خاسـرة؛ فالحراك وجد ليستمر وينتصر بإذن الله.

■ ما هي أهم أولويات المرحلة القادمة بالنسـبة للحراك فـي ظل القمـع والاعتقـالات والمحاكمـات وإيقاف صحيفة "الأيام"؟

– أعتقد أن أمام الحراك الشـعبي السلمي في الجنوب مهـام ومسـؤوليات وأولويات كثيرة وكبيـرة في المرحلة القادمـة يدركهـا ويعيهـا تمامـاً القائمـون علـى قيـادة الحراك.

ومع ذلك لا نبخل في إسـداء النصح وتقديم المشـورة وفـي حـدود إمكانياتنـا المتواضعة. وبحسـب تقديراتي الشـخصية يأتي في صدارة المهـام وأولوياتها القضايا التالية:

– تعزيـز وحـدة الحـراك الشـعبي وعلى قاعـدة رؤية برنامجيـة واحدة وقيـادة موحدة وكيـان واحد. وإنجاز هـذه المهمة يعتبر الضمانة الأكيدة لبلوغ الحراك أهدافه الاستراتيجية المنشودة.

وفي هذا الجانب ينبغي العمل من أجل تعزيز وتطوير ما تم الاتفاق عليه بين مكونات الحراك الشعبي في الآونة الأخيـرة من قيـام مجلس مؤقت لقيادة الثورة السـلمية، ليغدو محل توافق كل الأطراف ومكونات الحراك الشعبي وبمؤازرة وإسـناد الفعاليات السياسـية والمدنية، ليكون بمثابة الحامل السياسي للحراك الشعبي السلمي.

– توحيـد الخطاب السياسـي والإعلامـي للحراك بكل مكوناتـه وقياداتـه، بحيث يكون أكثـر رصانة ودقة، وأن يحمـل في طياته رسـائل طمأنة لأكثر من طرف، لاسـيما المشـككين والمتخوفـين مـن الحراك والنأي بـه عن الروح الاسـتعدائية للآخريـن بمـا يسـاعد على توسـيع قاعدة المؤيدين والأنصار للحراك.

– الاهتمـام بقضايـا الجرحى والمعتقلـين والملاحقين، وتشكيل فريق دائم يضم في قوامه المحامين والحقوقيين ويكـون مفتوحـاً لمـن يرغـب بالالتحـاق بـه مـن أعضاء المنظمـات التـي تعنـى بحقـوق الإنسـان، وأن يضطلـع الفريـق بجمـع وتوثيق قاعـدة بيانـات ومعلومات حول الانتهـاكات والجرائـم البشـعة التـي قامـت وتقـوم بها السـلطة الطاغيـة، وهي فـي الواقع جرائم حـرب وإبادة ضد الإنسانية وتتعارض مع الأعراف والمواثيق الدولية، والمطالبـة بمحاكمـة مرتكبيهـا وتقديمهـم للعدالة جراء الجرائم الفظيعة التي ارتكبوها والتي لا تسقط بالتقادم. كما ينبغي متابعة قضايا المعتقلين بجدية من أجل سرعة الإفراج عنهم دون قيد أو شرط ومتابعة علاج الجرحى.

– عـدم الانجرار وراء اسـتفزازات السـلطة وأجهزتها الأمنية والعسكرية والتي تستهدف جر الحراك إلى مربع العنـف والفوضى والتحلي بضبط النفس وقطع الطريق على مخبريها ومندسـيها الذين يحاولون إثارة الشـغب والفوضى لحرف مسار الحراك عن الأهداف المرسومة له، وفضح وتعرية من يقوم بهذه الأعمال السـيئة من عملاء السلطة أمام الرأي العام.

– التفكيـر الجدي بإيجاد مركـز إعلامي للحراك يضم فـي قوامه مجموعـة من الصحفيين المقتدرين المشـاركين فـي الحـراك، وذلـك من أجـل تعزيز الحضور السياسـي والإعلامـي للحـراك والتواصـل مـع مختلـف الوسـائل الإعلاميـة لإيصـال رسـالة الحـراك وتغطيـة فعالياتـه والـرد على التخرصـات والدعاية المغرضـة التي تحاول سـلطة 7 يوليو إلصاقها بالحراك الشعبي بقصد تشويه صورته وسـمعته. كما يتعين على الحراك وكل الفعاليات السياسـية والاجتماعيـة والمنظمـات الحقوقية توسـيع دائـرة التضامـن مع صحيفة "الأيام" وناشـريها، هشـام وتمام باشراحيل؛ نظراً لما تعرضت له من تعديات سافرة ومتكـررة واقتحام مقرها وتعريض مـن فيه للخطر أكثر من مرة ومصادرة أكثر من عدد منها بصورة همجية، وما نجـم عـن ذلك من إغـلاق للصحيفة وإلحاق أشـد الضرر المادي والمعنوي بها. وينبغي أن يكون التضامن موصولاً مـع بقيـة الصحـف والمواقـع الالكترونيـة التـي طالتها قرصنة السلطة، والتشديد على استئناف إصدار صحيفة "الأيام" وكل الصحف والمواقع الالكترونية الأخرى وبدون شروط أو قيود، وتقديم التعويض العادل لما لحق بها من خسـائر فادحة أثناء فترة التوقيف، ونرفع صوتنا عالياً لرفع الظلم الجائر على "الأيام".

– مواصلة مسـيرة الحراك الشعبي السلمي وبصورة أقـوى وفعاليـة أكبـر، والإعـداد والتحضيـر الأمثل لأي فعاليـة مرتقبـة، لتأمـين نجاحهـا وترشـيد الهتافـات والشـعارات بمـا ينسـجم وتوجهات الحـراك ومضامين أهدافـه والبناء علـى ما تحقق من نتائـج إيجابية خلال الفتـرة الماضيـة وتطويرهـا، والحفـاظ علـى الحـراك ورعايتـه وقيادته بحكمة واقتـدار وبرؤية ثاقبة وعميقة، وقطـع دابر أي محاولات تسـتهدف إجهاضـه واختراقه من الداخل وتسـوية التعارضات بصـورة أخوية وبروح الحراك وسمو مبادئه وأهدافه.

– عـدم اختـزال الحراك بعـدد معين مـن الناس وصد الأبـواب أمـام الآخريـن وتزايـد هـوس التسـابق علـى القيـادات، والقبـول بالكل، وتجنب الإقصـاء والتفرد في اتخـاذ القـرارات، والبعـد عن العمل العشـوائي وسـوء التقديرات والحسـابات والمواقف بشـكل دقيـق، والعمل لإرساء مداميك العمل المؤسسي.

– القضيـة الجنوبيـة ينبغـي أن تكون همَّ الجميع، وشـأناً يعني الكل.

■ يتعين على الحراك وكل الفعاليات السياسية والاجتماعية والمنظمات الحقوقية توسيع دائرة التضامن مع صحيفة "الأيام" وناشريها، هشام وتمام باشراحيل؛ نظراً لما تعرضت له من تعديات سافرة ومتكررة واقتحام مقرها وتعريض من فيه للخطر أكثر من مرة

وهذا يتطلب اصطفافاً وطنياً واسعاً وكبيراً لا يستثني ولا يستبعد أحداً من الطبقات والفئات الاجتماعية والأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، لاسيما المؤمنين بهذه القضية قولاً وعملاً.

– تنويع أساليب العمل وعدم حصرها في الاعتصامات والمهرجانات والمسيرات، وينبغي أن يضاف إليها تنظيم الندوات وحلقات النقاش والمحاضرات وعقد اللقاءات والاتصالات المباشرة بالناس والنزول إلى المنتديات الفكرية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني وإجراء حوارات حول القضايا المرتبطة بحاضر ومستقبل الحراك الشعبي حتى مع أولئك الذين لهم رأي مغاير لمواقف الحراك، والكتابة في الصحف ووسائل الإعلام المتاحة وعقد المؤتمرات الصحفية وطرق كل الأبواب لإيصال رسالة الحراك السامية والنبيلة.

هذه مجرد أفكار عابرة وسريعة قابلة للتصويب والإثراء، وليست ملزمة لأي طرف، والأمر متروك لذوي الشأن في كيفية التعامل معها.

■ أعلنت قبل فترة ترتيبات لعقد مؤتمر توحيدي لمكونات الحراك، إلى أين وصلت تلك الترتيبات؟

– يمكنك توجيه هذا السؤال للإخوة في مجلس قيادة الثورة السلمية في الجنوب للحصول على إجابات شافية كافية حول هذا الموضوع، فهم الأكثر قدرة على الرد عليه وبصورة أوضح.

ما يمكنني قوله في هذه العجالة، ومن خلال ما هو معلن ومعروف للناس، أن مجلس الثورة السلمية الذي تم إشهاره مؤخراً في مدينة زنجبار هو قيادة مؤقتة ولفترة زمنية محددة ريثما يتم انتخاب قيادة جديدة في المؤتمر الوطني العام المرتقب. وقد حددت مهام هذه القيادة بتحمل مسؤولية قيادة الحراك خلال المرحلة الراهنة وحتى انعقاد المؤتمر التوحيدي، والإشراف على عملية توحيد مكونات الحراك في المحافظات والمديريات. وهذه العملية مازالت في طور البداية. ولا تستبعد أو تستغرب أن بعض المكونات مازالت تمارس نشاطها بمسميات مكوناتها السابقة؛ طالما وعملية التوحد لم تستكمل بعد. كما تقوم قيادات الحراك بالإعداد والتحضير لانعقاد المؤتمر التوحيدي وتشكيل لجان متعددة كلفت بإعداد وثائق المؤتمر وكل الترتيبات المتعلقة بنجاح أعماله، وهي في نظرنا مهام جسيمة وعلى قدر كبير من الأهمية، وتتطلب تضافر جهود الجميع وبدون استثناء، تجسيداً لأماني وتطلعات جماهير شعبنا التواقة لتوحيد قوى الحراك ومكوناته.

■ ما دور منظمة الحزب الاشتراكي في محافظة عدن في الحراك الجنوبي؟

– لا يخفى على أحد أن العدد الأكبر من أعضاء المنظمة وأنصارها متواجدون في الحراك الشعبي منذ اليوم الأول، شأنهم شأن زملائهم في محافظات الجنوب الأخرى، وشاركوا في معظم الفعاليات الاحتجاجية في الفترة الماضية. كما عبرت المنظمة، وفي أكثر من مناسبة وبشكل معلن، عن مواقفها الداعمة والمؤيدة للحراك الجنوبي، لأنه يعبر ويدافع عن قضية عادلة هي القضية الجنوبية. وأعتقد أنه لا يوجد إنسان سوي وذو عقل وبصيرة، وبغض النظر عن انتمائه السياسي، يقبل باستمرار الأوضاع الراهنة المأساوية في الجنوب كأمر واقع والناجمة عن حرب صيف 94. العدوانية الظالمة التي اجتاحت الجنوب بجحافل الجيوش المرسلة من نظام صنعاء واستباحة أرض الجنوب وإنسانه وهويته وتاريخه وثرواته وهدر ومصادرة وتدمير كل مؤسسات دولة الجنوب المدنية والعسكرية ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبصورة ثارية انتقامية غادرة مست حياتهم وأمنهم واستقرارهم ومظاهر الحياة المدنية وإلغاء شراكة الجنوب في الوحدة بعد ذبحها من الوريد إلى الوريد، وطرد وتشريد قياداته وكوادره وعماله وموظفيه وتحويله إلى غنيمة من غنائم الحرب وتحت الهيمنة العسكرية المقيتة، هذه الحرب التي أسقطت شرعية الإعلان الطوعي السلمي الديمقراطي للوحدة بعد ضم الجنوب كجغرافيا وإقصاء شعبه ونهب ثرواته بدلاً من الشراكة والاتحاد الطوعي.

ويعني هذا أن ما هو قائم اليوم لا يمت بصلة على الإطلاق لوحدة الشراكة المعلنة في 22 مايو 1990. كل هذه الممارسات جعلت أبناء الجنوب ومن مختلف ألوان الطيف السياسي والمجتمعي ينتفضون على هذه الأوضاع وبالوسائل السلمية من أجل إحقاق الحق وعودة الأمور إلى نصابها الصحيح.

لهذه الأسباب وقفنا إلى جانب الحراك بل نعتبر أنفسنا شركاء في هذه العملية السلمية وجزءاً لا يتجزأ منها.

■ قبل فترة تم عقد لقاء موسع لمنظمات الحزب الاشتراكي في الجنوب كشكل من أشكال التنسيق، ماهي أهدافه؟ وهل التنسيق مستمر أم أنه مرحلي فقط؟

– نعم، عقدنا في مدينة عدن لقاءً تشاورياً بمشاركة ممثلين عن سكرتاريات منظمات الحزب الاشتراكي في أبين ولحج والضالع وحضرموت وعدن، ولم يتمكن الإخوة في شبوة والمهرة ولظروف خاصة بهم من حضور اللقاء التشاوري الذي يعتبر الأول من نوعه على هذا المستوى.

والهدف من ذلك تنسيق مواقف منظماتنا إزاء ما يعتمل في الساحة السياسية، فضلاً على تبادل الآراء والخبرات والمعلومات بالنظر لتشابه الأوضاع في محافظاتنا. وهذه الفكرة منصوص عليها في النظام الداخلي وقرارات اللجنة المركزية للحزب.

وقد كان من أبرز النتائج العملية والإيجابية التي تمخضت عن هذا اللقاء إقرار مشروع رؤية لمنظمات حزبنا بصدد القضية الجنوبية والحراك الشعبي الجنوبي نعتبرها بمثابة إسهام متواضع من قبل منظماتنا على طريق إنضاج رؤية متكاملة للحزب تتصل بهذه القضية الهامة والكبيرة.

كما صدر عن اللقاء بيان سياسي عكس مواقف منظماتنا الحزبية حيال الأوضاع الراهنة التي تعيشها البلاد. وقد انفردت بعض الصحف الأهلية والحزبية والمواقع الالكترونية في نشر ما جاء فيه، ولحقه بيانات أخرى كان آخرها بيان يتعلق بالأحداث الأخيرة في زنجبار والضالع.

وتواصلاً لهذا العمل يجري حالياً التشاور مع منظمات الحزب سالفة الذكر وكذا المنظمات التي لم تشارك في اللقاء السابق، وذلك من أجل عقد الاجتماع الثاني لمجلس التنسيق في أقرب وقت ممكن للوقوف أمام جملة من القضايا العملية المرتبطة بصلب مهام المجلس في المرحلة القادمة.

■ كيف تعاملت قيادة الحزب مع هذا اللقاء؟

– كما أوضحت سلفاً هذا الموضوع منصوص عليه في النظام الداخلي وأكدته أكثر من مرة القرارات الصادرة عن بعض الدورات الاعتيادية للجنة المركزية، ولا يوجد موقف معارض لقيام مجلس التنسيق من قبل قيادة الحزب، لاسيما وهذه الخطوة التي أقدمنا عليها تنسجم تماماً مع وثائق الحزب البرنامجية ولا تتعارض معها، كما قامت صحيفة الحزب المركزية "الثوري" وموقع "الاشتراكي نت" بنشر نص البيان الصادر عن مجلس التنسيق لمنظمات الحزب في محافظات الجنوب.

■ من الناحية التنظيمية للحزب الاشتراكي، هل هناك صفة لهذا المجلس؟

– فيما يتعلق بصفته التنظيمية فهو لا يعتبر هيئة تنظيمية جديدة، وإنما إطار تنسيقي يعني تلك المنظمات.

■ متى سيكون الاجتماع القادم لمجلس التنسيق لمنظمات الاشتراكي في محافظات الجنوب؟

– موعد الاجتماع القادم سيتم تحديده بعد التشاور مع المنظمات الحزبية المعنية بالأمر. ولا أعتقد بأن هناك أي صعوبة تعترض عقد مثل هذا الاجتماع.

■ تجري التحضيرات لعقد المؤتمر السادس للحزب، ما تقييمك لهذه التحضيرات؟ وما هي أسباب تعثر الدورة الانتخابية للحزب الاشتراكي؟

– الدورة الانتخابية الحزبية الكاملة تعتبر استحقاقاً حزبياً منصوصاً عليه في النظام الداخلي وإرشادات اللجنة المركزية ذات الصلة بهذا الموضوع، وهو تقليد متبع في حياة الحزب الداخلية؛ غير أن توقيت إجراءات هذه الدورة جاء في ظروف استثنائية بالغة الخطورة والصعوبة والتعقيد لم يسبق لها مثيل، وبصورة أكبر وأوضح في الجنوب يعرفها القاصي والداني، وهي حقيقية وليست مفتعلة، وليس القصد من ذلك البحث عن مبررات وذرائع غير مقنعة لترحيل الدورة الانتخابية.

ولعل من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تعثر هذه الدورة في بعض التكوينات المحلية يعود لهذه الاعتبارات، وبعضها الآخر مرتبط بأوضاعها الداخلية. وفي الوقت الذي تجري فيه التحضيرات لإنجاح هذه العملية توجد لدى الكثيرين طائفة من التحفظات والملاحظات والتقديرات والمقترحات نعتقد بأن المكان المناسب لطرحها وتقديمها هو الهيئات الحزبية، ولا داعي لتناول تفاصيلها على صفحات الجرائد الأهلية والحزبية، وهذا ما نحرص عليه بكل تأكيد حفاظاً على وحدة الجنوب وزيادة فعل تأثيره في الحياة السياسية وعلى صعيد المجتمع.

■ بالنسبة لكم في منظمة الحزب بمحافظة عدن هل بدأتم في عقد الدورة الانتخابية للحزب؟

– على صعيد الاجتماعات الانتخابية للمنظمات القاعدية جرت هذه العملية، ولم يتبق إلا عدد محدود من المنظمات التي تعثرت في عقد اجتماعاتها. كما ناقشت اللجنة التحضيرية لمنظمة الحزب الاشتراكي اليمني بمحافظة عدن الترتيبات المتعلقة بعقد مؤتمرات منظمات الحزب في المديريات واتخذت طائفة من التدابير العملية حيالها. وسيتم في غضون الأسبوع القادم تدشين أول مؤتمر لمنظمة الحزب في مديرية المنصورة الدائرة (25).

■ ما هي حكاية الاتصالات التي أجراها علي سالم البيض مع منظمات الاشتراكي في الجنوب مطالبا إياها بعدم الاهتمام بالدورة الانتخابية والالتفاف حول الحراك الجنوبي، كما ورد في بعض وسائل الإعلام؟

– هذه المعلومات لا علم لنا بها على الإطلاق، وننصح بتوخي الدقة في مثل هذه الأمور، والتأكد من مصادر المعلومات ومدى صحتها، بما في ذلك الاتصال بالأخ علي سالم البيض والجهات التي تزعم المعلومات أنه جرى الاتصال بها، لمعرفة الحقيقة. وفي تقديري الشخصي أن بعض الجهات الرسمية كما هي عادتها استمرأت إنزال بعض المعلومات والتسريبات لغرض في نفس يعقوب. أما فيما يتعلق بالتفاف منظمات الحزب الاشتراكي في الجنوب حول الحراك الشعبي أقولها لك بثقة كاملة: إن الأغلبية الساحقة من أعضاء الحزب وأنصاره وقاعدته الجماهيرية شركاء حقيقيون في الحراك منذ انطلاقته وحتى اليوم، وهناك عدد كبير من أعضاء الحزب وأنصاره كانوا ضمن شهداء وجرحى النضال السلمي، وعدد كبير من أعضاء الاشتراكي هم ممن تعرضوا للاعتقالات والملاحقات أكثر من مرة ومازالوا يتعرضون لها حتى الآن.

■ ما رأيك في حادثة مقتل ثلاثة من أبناء القبيطة في "حبيل جبر" كمؤشر خطير إلى خلق حالة من التصادم بين المواطنين؟

– ما حدث في "العسكرية" بمديرية "حبيل جبر" من عملية قتل بشعة طالت ثلاثة من أبناء مديرية القبيطة هو عمل اجرامي بما تعنيه هذه الكلمة من معنى، وكان محل إدانة واسعة من قبل أبناء ردفان ومن مختلف الأوساط السياسية والاجتماعية. كما بادرت مكونات الحراك الشعبي في مديريات ردفان الأربع إلى إدانة واستنكار هذا العمل الوحشي تجاه مواطنين مسالمين ونفي صلتها به، قاطعة المجال أمام تشكيك أولئك الذين ما فتئوا ينسبون مثل هذه الأعمال للحراك الشعبي.

كما شهدت "حبيل جبر" ومدينة "الحبيلين" مسيرات جماهيرية حاشدة وصامتة ورافعة للرايات السوداء للتنديد بالجريمة والضالعين فيها، ومطالبة الأجهزة الأمنية بالقيام بواجباتها في ملاحقة الجناة.

إن هذا العمل لا يمت بصلة لأبناء ردفان ويتعارض مع شيمهم وقيمهم وأخلاقهم وعاداتهم وتقاليدهم، وكانوا السباقين في الإدانة والاستنكار قبل غيرهم. ونود بهذه المناسبة الحزينة أن نقدم واجب العزاء والمواساة لأسر الضحايا وذويهم ونتمنى لهم الصبر والسلوان. كما نشيد بالمواقف المعلنة من قبل بعض الإخوة من أبناء القبيطة الذين دعوا إلى ضبط النفس وحذروا من مغبة الانسياق وراء مزاعم السلطة في تسييس القضية والتخلي عن مسؤولياتها؛ هذه السلطة التي تجيد أسلوب التفنن في زرع بذور الفتن وإشاعة أجواء الأزمات وإثارة الحقد والكراهية كما هي عادتها في إشعال الحرائق في أكثر من مكان واتباع سياسة "فرق تسد". ورغم محاولاتها المتكررة وعبر وسائل إعلامها المختلفة ضخ كم هائل من الدعايات المغرضة لإلصاق جريمة القتل بالحراك الشعبي لتشويه صورته وتأليب الشارع عليه؛ لم تفلح في تحقيق مآربها وتسويق أكاذيبها المفضوحة التي لا تنطلي على أحد. ولعل السؤال الأهم الذي يتعين على الكل التمعن فيه والانتباه إليه: من هو المستفيد من قتل المواطنين الأبرياء من أبناء مديرية القبيطة وفي منطقة ردفان بالذات وفي هذا التوقيت على وجه التحديد؟ لا ريب بأن العقلاء والعارفين بما يجري في الساحة هم الأقدر على الإجابة على هذا السؤال.

لقد أزهقت أرواح كثيرة وفي أماكن متعددة ومازال مرتكبوها طلقاء يسرحون ويمرحون دون عقاب. وفي هذا الاتجاه نرى أن جميع الخيرين ومن مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي مطالبون بالتنديد بأي عمل إجرامي، أيا كان مرتكبوه أو من يقف وراءهم وفي أي مكان، وأن يُحال من ارتكب ذنباً أو جرماً إلى العدالة ليأخذ القانون مجراه.

■ ما هو دوركم تجاه الانقسام الحاصل بين شباب الجنوب وتوزعهم على كيانين: "مجلس التنسيق الأعلى لجمعيات الشباب والعاطلين عن العمل"، و"اتحاد شباب الجنوب"؟ وما هي نصيحتكم للشباب؟

– دعني في البداية أحيي بإجلال وإكبار الدور المتميز والكبير لشبابنا المكافح والمدافع عن وطنه وشعبه، والذين اجترحوا مآثر خالدة في النضال السلمي وتصدرهم الصفوف الأولى للحراك وجادوا بدمائهم الطاهرة لتعبيد هذا الطريق وتأمين الوصول به إلى بر الأمان، ولن يستطيع أحد إلا مكابر جاحد أن ينكر دور الشباب بوصفهم يمثلون القوة الرئيسية للحراك، هذه القوة المتنامية وروحها الوثابة وطاقتها المتجددة باستمرار وقدرتها القائمة على الفعل والحركة لا يمتلكها إلا الشباب الواعد والمؤمن بعدالة قضيته ولديه العزم والإرادة على مواصلة النضال من أجل الانتصار لها.

هذا الشباب المفعم بالحيوية والعنفوان في حاجة إلى رعاية وتوجيه وإعداد متكامل لصقل مواهبه وتنمية قدراته وامكانياته من قبل ذوي الخبرة والتجربة ليغدو مؤهلاً وقادراً على امتلاك زمام المبادرة ومواصلة رسالة الآباء والأجداد تمهيداً لحمل الأمانة وتسليم الراية إلى الشباب أمل الامة وبناة مجدها وقادة المستقبل.

أما بالنسبة لسؤالكم بشأن الانقسام القائم في الحركة الشبابية الجنوبية المرتبطة بمكونات الحراك أستطيع القول إن استمرار هذا الوضع الانقسامي على هذا النحو لا يسر أحداً ولا يوجد ما يبرره، وستكون له تبعات وتأثيرات سلبية على دور وفاعلية الحركة الشبابية وقاعدتها الجماهيرية الواسعة في المرحلة القادمة. ولا بد من حل هذه الإشكالية والحيلولة دون استمرارها. لقد استبشرنا خيراً عندما علمنا بوجود اتصالات في الأسابيع القليلة الماضية من أجل توحدها في كيان واحد، ولاقت هذه الخطوة استحسان الكثيرين من الأعضاء والأنصار والمتعاطفين. ومازال يحدونا الأمل في استئناف هذا الحوار من جديد وبروح مسؤولة ونوايا صادقة والسمو على صغائر الأمور والنزعات الذاتية المفرطة وعدم التفرد باتخاذ أي خطوات استباقية ومن طرف واحد من شأنه زعزعة عامل الثقة المتبادلة ويعكر صفو أجواء الحوار البناء. ولا بد من تقديم تنازلات متبادلة والبحث عن الصيغة الأمثل التي يجمع الكل حولها على طريق ميلاد الكيان الشبابي الجديد، ولن نألو جهداً في تقديم ما نستطيع تقديمه من نصح صادق وفي حدود إمكانياتنا المتواضعة عندما يطلب منا ذلك.

إن هذه الجهود الطيبة وما يوازيها في الجانب الآخر من جهود مماثلة من قبل قيادات مكونات الحراك الشعبي بتنا اليوم أحوج اليها أكثر من أي وقت مضى، ويُعول كثيراً على العناصر الوطنية المخلصة والتي تحظى باحترام كبير في الأوساط الشبابية القيام بدور فاعل في عملية التوحيد لا التمزيق، وتفويت الفرصة على من يحاولون إثارة قضايا لا معنى لها لإطالة أمد التشرذم والانقسام، وستكلل جميع الجهود بالنجاح التام إن شاء الله.

فشل الوحدة الاندماجية في ضمان الاستقرار السياسي لليمن

د. محمد حسين حلبوب*

منذ عام 1918 وحتى الآن، جرب اليمنيون العيش في أربعة كيانات سياسية، تتصف بأن جميعها دول اندماجية. ويختلف بعضها عن بعض في طبيعة النظام السياسي، أو شكله، أو درجة حريته، أو وسيلة تحقيقه. وذلك على النحو التالي:

التجربة الأولى: الوحدة الاندماجية، بنظام ملكي، تقليدي، غير ديمقراطي، خلال الفترة 1918. 1962 (المملكة المتوكلية اليمنية).

التجربة الثانية: الوحدة الاندماجية بنظام جمهوري رأسمالي غير ديمقراطي، 1962 1990، (الجمهورية العربية اليمنية).

التجربة الثالثة: الوحدة الاندماجية بنظام جمهوري، اشتراكي، غير ديمقراطي، خلال الفترة، 1967 1990، (جمهورية اليمن الجنوبية الديمقراطية الشعبية).

التجربة الرابعة: الوحدة الاندماجية بنظام جمهوري، راسمالي، ديمقراطي، 1990- 2013 (الجمهورية اليمنية).

وكان عدم الاستقرار السياسي، والصراعات الدموية، هي السمة السائدة للتجارب السياسية الأربع، دون استثناء.

ومن وجهة نظرنا فإن الوحدة (الاندماجية)، وليس غيرها، هي السبب الأساسي لعدم الاستقرار السياسي في اليمن. وذلك للاسباب والعوامل التالية:.

1. أن الطبيعة الجغرافية المتنوعة لليمن، والطابع القبلي للمجتمع، والتاريخ المتباين لمكوناته السياسية السابقة، تفرز تباينا واضحا في الهوية الثقافية والمذهبية بين المناطق اليمنية. والوحدة الاندماجية لا تساعد على ضمان حقوق أصحاب الهويات الثقافية أو المذهبية الخاصة.

وتظهر مطالباتهم بحقوقهم وكأنها محاولة للاستئثار بنصيب أكبر من الثروة والسلطة، فتنتشر الكراهية ضدهم، مما يؤدي إلى تصدع الوحدة الوطنية للدولة وعدم الاستقرار السياسي.

2. أن الوحدة الاندماجية قد فشلت في ضمان الاستقرار السياسي للمكونات السياسية الأصغر السابقة لدولة الوحدة اليمنية. لذلك فإن فشلها في ضمان عدم الاستقرار السياسي بعد التوسع الجغرافي للدولة اليمنية، أمر طبيعي ومنطقي.

3. أن النظام الجمهوري، يجعل إمكانية الوصول إلى السلطة في متناول جميع أفراد المجتمع، وبالتالي من الطبيعي أن يزداد عدد المتنافسين عليها. لكن الدولة الاندماجية تركز السلطة في أيدي عدد قليل من الأفراد. وهكذا فإن الوحدة الاندماجية تجعل النظام الجمهوري عاملا مساعدا على عدم الاستقرار السياسي.

4. أن الوحدة الاندماجية تجعل الديمقراطية وسيلة لتهميش الحقوق السياسية لأصحاب الهويات الخاصة، وهكذا فإن الوحدة الاندماجية تجعل الديمقراطية عاملا مساعدا على عدم الاستقرار السياسي.

5. أن الوحدة الاندماجية، تفرض وجود سلطة مركزية مسيطرة بالكامل على السلطة والثروة، وبوجود الضعف والقصور في منظومة الحكم الرشيد، فإن الحرمان والتمييز الاقتصادي لسكان المناطق البعيدة عن المركز، يصبح أشد. مما يساهم في عدم الاستقرار السياسي.

6. في الدولة الاندماجية، المتصفه بالمركزية الشديدة والقصور في منظومة الحكم الرشيد، يتحول التمايز الاجتماعي الناتج عن النظام الرأسمالي الحر إلى تمايز مناطقي، حيث تتركز الثروة في أيدي عدد قليل من الأفراد الموجودين في المركز. لذلك يعاني سكان المناطق البعيدة عن المركز بالظلم الاجتماعي، والحرمان والتمييز الاقتصادي، مما يتسبب في عدم الاستقرار السياسي.

7ـ أن الإجماع الوطني، الذي حازت عليه وثيقة العهد والاتفاق في عام 1994، يعتبر اعترافا إجماعيا صريحا بفشل الوحدة الاندماجية.

وهكذا يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

1ـ إن المجتمع اليمني خلال القرن العشرين قد جرب الوحدة الاندماجية (الطوعية، والقسرية)، بنظام سياسي (ملكي، وجمهوري)، وبالية حكم (ديمقراطية، وغير ديمقراطية)، وبمشروعية سياسية (دينية، وثورية، وانتخابية)، وبنظام اقتصادي (تقليدي، ورأسمالي، واشتراكي)، وقد فشلت تجارب الوحدة الاندماجية الأربع في ضمان الاستقرار السياسي لليمن.

2ـ إن الوحدة الاندماجية في اليمن أصبحت خطرا على الوحدة الوطنية، والجمهورية، والديمقراطية.

3ـ إن تغيير النظام السياسي والانتخابي في اليمن ليس سوى حل جزئي لا يخدم سوى مصالح فئات محددة. ولن يتحقق الاستقرار السياسي لليمن إلا بالانتقال إلى وحدة غير اندماجية، تسمح بالمشاركة الشعبية الواسعة في السلطة والثروة، كما تسمح باستيعاب التنوع الثقافي والمذهبي للمناطق اليمنية.

إن ضمان الاستقرار السياسي لليمن يمكن أن يتحقق من خلال الاتفاق على عقد اجتماعي جديد مبني على مبادئ الطوعية، والجمهورية، والديمقراطية، والفيدرالية.

فهل سيتحقق ذلك قبل التطهير العرقي والإبادة الجماعية، أم بعدها؟

* استاذ الاستثمار والتمويل المساعد
كلية الاقتصاد – جامعة عدن

وهم الدولة

عبدالباري طاهر

كان "أبو عمار" رجل ثورة ودولة من طراز رفيع. وكان منحازاً لحلم الدولة الفلسطينية. فكثيراً ما ردد -يرحمه الله- أن حلمه أن ينتصب علم فلسطين على خيمة في أشبار من أرض فلسطين. وقد علمته "دولة الفاكهاني"، كما يحلو له أن يطلق عليها، الكثير من إغراءات الدولة، بل ربما نقل تجربته لآخرين.

حدثان أفقد الزعيم الفلسطيني التوازن، ودفعا بالثورة الفلسطينية إلى متاهة المغامرات الخطرة:

أولاً: إجتياح "إسرائيل" الجنوب اللبناني وصولاً إلى بيروت، وفي زمن قياسي، في غياب مواجهة حقيقية من قبل قيادة فتح، كبرى الحركات الفلسطينية حينها؛ فقد هرب كبار القادة من الجنوب. هذا من جهة، ومن جهة غياب التقدير السليم لما يجري حينها من قبل جُل المنظمات الفلسطينية وحلفائها في الحركة الوطنية اللبنانية. كنت حينها والعزيز قادري أحمد حيدر، وكنا على تواصل شبه يومي مع قيادات فلسطينية ولبنانية، ومع صحف ومجلات: "السفير"، «النداء»، "النهار"، "الحرية"، "الطريق"، و"الهدف". وكنا نسأل عن الاجتياح "الإسرائيلي"، وكان الرد دائماً أنه لن يتجاوز الليطاني. ويبدو أن ترك قيادة المقاومة للجنوب قد ساهم في تسهيل مهمة الجيش "الإسرائيلي" الذي وصل في بضعة أيام إلى بيروت.

صحيح أن المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية قد صمدت في بيروت، ولكن شدة الحصار والقصف والموقف العربي والدولي كلها أرغمت "أبو عمار" والمقاومة على الانسحاب. وكان الانسحاب من لبنان بداية محنة جديدة للمقاومة الفلسطينية، التي وجدت نفسها بعيدة عن أرض المعركة.

في تونس أصبح باب المساومات السياسية هو الباب الوحيد المشرع أمام "أبو عمار".

كان "أبو جهاد" قد استطاع أن ينسج صلات وعلائق مع الداخل الفلسطيني، الذي بدأ يأخذ زمام المبادرة للمواجهة مع الاحتلال الاستيطاني، ومن اثنتي عشر فصيلاً تكونت قيادة الانتفاضة الأولى 1987، ودعم "أبو جهاد" الانتفاضة. شكلت الانتفاضة، ذات الطبيعة السلمية، والتي انخرط فيها أطفال الحجارة تحدياً جدياً وخطيراً على جيش فاشيٍّ تعوَّد المواجهة مع الجيوش العربية المنخورة لينتصر عليها في ساعات معدودة.

لم يستطع الجيش الأكثر دموية في العالم حسم المعركة مع أطفال يتصدون له بالحجارة. وانفتحت أبواب المساومات السياسية. كان الأمريكيون قد فتحوا خطاً مع الداخل الفلسطيني. وبدأت لقاءات في أمريكا بين حيدر عبدالشافي اليساري والأكاديمي الفلسطيني، وحنان عشراوي، بمباركة "أبو عمار". فحيدر وحنان رفضا التفاوض إلا بعد موافقة المنظمة. وبدأت الأخبار تتسرب عن إحراز المفاوضات نتائج قد يكون لها أثرها. ربما خشي "أبو عمار" من غلبة الداخل على الخارج، فاصطنع قناة أمنية للتفاوض قادها "أبو مازن" (محمود عباس) و"ابو قريع"، وقد أثمرت اتفاقات مدريد واوسلو وما تناسل منها، وهي الاتفاقات التي أدت إلى انقسامات داخل الصف الفلسطيني، وربما كانت ايجابيتها الوحيدة عودة بعض قيادات المنظمة إلى الضفة بقيادة "أبو عمار" تحت بصر "إسرائيل" وسيطرتها.

وفي حين بدأ الصدع يكبر في الصف الفلسطيني، وتلاشت الانتفاضة، وبدأت "حماس" في الصعود؛ بدأ اليمين "الإسرائيلي" يصعد أيضاً، فانتشرت المستوطنات، وجرى بناء الجدار العازل كرد على صواريخ "حماس" العبثية، لتصل الأمور إلى محاصرة مقر "أبو عمار" حتى إسعافه إلى فرنسا، ليموت -يرحمه الله- مسموماً، وكان الصدع الفلسطيني قد بلغ مداه، في حين تراجع التضامن العربي. فخلال الحصار المجرم لم يجرؤ زعيم عربي واحد على الاتصال بالزعيم العربي المحاصر.

أما الحدث الثاني والخطير فحرب الخليج الثانية. وقد أيد "أبو عمار" صدام حسين. أضر موقفه هذا بمكانة المنظمة وجر عليها الويلات. وكانت ردود الفعل قاسية، أسهمت في جعل الحصار مزدوجاً، أو على الأقل مسكوتاً عنه لدى بعض الأطراف العربية.

لا ينبغي التقليل من أهمية عودة قيادة منظمة التحرير إلى الداخل الفلسطيني (الضفة الغربية)، وهو حق أصيل وأساسي لكل أبناء فلسطين؛ ولكن خطورة العودة أنها قد استخدمت من قبل "إسرائيل" كبديل عن عودة أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني يعيشون في الشتات، وأيضاً استخدمت هذه العودة للمزيد من تقطيع أوصال الضفة ومحاصرة القطاع، ومسلسل حروب الإبادة المفروضة منذ 94 وحتى اليوم.

كان "أبو عمار" -يرحمه الله- مهجوساً بحلم الدولة والعلم وأن يدفن في الأرض الفلسطينية. و"إسرائيل" هي من يتهم بقتله. حلمه بالدولة لم يتحقق. وكان استشهاده ثمن الإصرار العنيد على التحرير واستعادة الأرض وعودة اللاجئين، والدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

بقطع النظر عمَّن اشترك في اغتياله بالسم، فإن الورثة -غير النزيهين- قد ركزوا أكثر من اللازم على السلطة تحت ظل الاحتلال الاستيطاني. كان "أبو عمار" يعيش هاجس الدولة، محتفظاً بالكرامة والحق الفلسطيني في الأرض المحررة والعودة والقدس. أما الورثة فإن همَّ المساعدات والقبضة الحديدية على الداخل المخنوق: في الضفة بالاحتلال والأمن والجيش "الإسرائيلي" والجدران العازلة والمستوطنات هو الهم، وفي غزة بالحصار الجائر والاعتداءات المتكررة وبسلطة حماس القامعة والبوليسية المسجاة بمسحة دينية وأخلاقية زائفة.

ففي ظل الحصار القاتل تُلاحق الفتيات بتُهم من نوع "عدم ارتداء الحجاب". القضية الفلسطينية هي الآن في ظل "دولة" محمود عباس في رام الله، أو بالأحرى في المقر الذي لا يستطيع التحرك منه بدون إذن الأمن "الإسرائيلي"، وفي ظل "دولة" حماس في غزة المحاصرة بـ"إسرائيل" ومصر و"حماس" و"أبو مازن" وأمنه الوقائي تواجه خطر حصار الداخل الفلسطيني: عباس و"حماس"، والخارج "الإسرائيلي".

محنة الشعب الفلسطيني كبيرة جداً. فهو من آخر شعوب الأرض تحت الاحتلال، واحتلاله استيطاني عنصري مُلغ للهوية والوجود. وهو محاصر بخذلان عربي، وبسلطتين متعاديتين حد غياب التمييز بين ما هو أساسي وثانوي. بل إن الصراع "الفتحاوي" "الحمساوي" له الأولوية على الصراع مع محتل الأرض وملغي الهوية.

لقد غطى الصراع بين قيادتي "فتح" و"حماس" على صراع الشعب الفلسطيني مع المحتل "الإسرائيلي" ذي الطبيعة النازية والعنصرية. فخلال حرب الإبادة التي استمرت بضعة أسابيع على غزة صمت "أبو مازن" صمت القبور، وسكتت الأنظمة العربية كلها، وكان المدافع عن غزة تركيا، وقامت مصر حسني مبارك بدور ايجابي لصالح الحصار على غزة.

لم يعد الحديث عن الأسرى في السجون "الإسرائيلية"، الذين يتجاوز عددهم اثنا عشر ألفاً! ولا يدور الحديث عن حرب الإبادة التي لم يجف دمها! ولا عن الاستيطان المتواصل، ولا عن تهويد القدس! وإنما الصراع الدامي والمميت هو الذي يجري بين زعامتي "فتح" و"حماس"، وهما سلطتان قمعيتان بامتياز، يتقاسمان مع الاحتلال "الإسرائيلي" وظيفة قمع الشعب الفلسطيني، وعيبهما العجز عن التفوق على "إسرائيل" في القمع.

لم يتحمس ولم يهتم "أبو مازن" برفع قضية ضد مجرمي الحرب "الإسرائيليين"، وربما اعتقد أن "حماس" هي السبب في الحرب والحصار ضد غزة.

وبصدق فإن صراع "حماس" و"فتح" موضوعياً يخدم "إسرائيل"، ويغيب إرادة الشعب الفلسطيني ويسهم في إضعاف حقه في الحرية والحياة. إنهما يتقاتلان على سلطة موهومة.

أما الزعماء العرب فإن الصراع الفلسطيني يعفيهم من أسئلة قضية طالما قضّت مضاجعهم، وعرضت أنظمتهم الهشة للخطر.

نماذج الدولة العربية القبائلية والسلالية والأسرية والعسكرية خدمت "إسرائيل"، وقدمتها للعالم كواحة للديمقراطية في بيئة عربية متوحشة وخارج العصر. أما اليوم فإن الصراع الفلسطيني – الفلسطيني يزكي الاحتلال والاستيطان "الإسرائيلي"، وكان يقول للجميع بلسان عربي مبين إن الفلسطينيين ليسوا جديرين بدولة، و... و... و...

والحقيقة أن طموح "إسرائيل"، بيمنها ويسارها الصهيونيين، يتجاوز رعونة "أبو مازن"، وطيش وصبيانية قادة "حماس"، وخنوع وتواطؤ النظام العربي المتخلف والهالك.

عيب مبادرة الملك عبدالله ليس آتيا من مصدرها الأساس فقط، ولا حتى من سلامة نيتها، المؤدية حتماً إلى جهنم؛ وإنما عيبها الحقيقي يتجلى في عدم إدراكها للطموح "الإسرائيلي" الذي لا يقف عند تخوم يهودية الدولة "الإسرائيلية" اليهودية بالمعنى العنصري، ولا عند حدود ابتلاع الأرض الفلسطينية وتدميرها، ولا عند حدود الاعتراف بالدولة اليهودية، وإنما المطلوب القبول بالهيمنة "الإسرائيلية" كقيادة للمنطقة، أصالة ونيابة. ويبدو أن أنموذج التطبيع مع مصر قد أعطى الدرس الواعظ والبليغ.

وتعرف "إسرائيل" أن خلافات الحكومات العربية مع أمتها وشعوبها أكبر من خلافها مع "إسرائيل"؛ لذا فهي، وكبعض الدول الأفريقية، بحاجة إلى الحماية "الإسرائيلية".

الفيدرالية ووهم اللحظة

المهندس وحيد علي رشيد*

إن الحديث الذي نسمعه اليوم عن الفيدرالية، حديث فقد بريقه من الناحية الزمني، فالفيدرالية عادة يتم الحديث عنها عند توحيد الدول وعند نشوئها، كشكل من أشكال الاتحاد، بل تكاد تكون من أرقى أنواع الاتحادات التي تم تجريبها في عدد من البلدان، ولكن مقامها يتجلى وأثرها يعرف عند نشوء هذه الاتحادات.

أما بعد ذلك فهي لا تعدو أن تكون في البلدان الموحدة حديثاً عن توزيع السلطات والصلاحيات، أكثر منها شكلا من أشكال نشوء الدولة. وقد تم ممارسة وتبني هذه الفكرة عند قيام الدول الاتحادية في العديد من بلدان العالم. وتعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من الدول العريقة في مجال نشوء الفيدراليات.

وقد نشأت فكرة الفيدرالية في الولايات المتحدة تحت وطأة التحديات الكبيرة التي عاشتها الولايات حديثة الاستقلال عن بريطانيا في عام 1774، كونت في البداية قبل تكوينها للاتحاد الفيدرالي الاتحاد الكونفدرالي الذي يوصف بأنه اتحاد استقلالي. وكان ذلك الاتحاد قد جمع الولايات الـ13 الأولى التي نالت استقلالها من التاج البريطاني. وعندما رأوا أن التحديات الخارجية لا تزال في أوجها، وأن بريطانيا تتدخل في شؤونهم بما يهدد كياناتهم السياسية التي نشأت، لجؤوا إلى الاتحاد الفيدرالي بدلاً من الصيغة الاستقلالية. وعرف هذا الاتحاد بـ"دولة الولايات المتحدة الأميركية"، والذي تنازلت من خلاله الدول المكونة للدولة الجديدة عن كياناتها السياسية السابقة وعن شخصيتها الدولية لصالح شخصية دولية جديدة عرفت بالاسم المذكور آنفاً.

وهذا لا يعني أن التهديدات الخارجية هي فقط التي توحد الدول، ولكن هناك جملة من الأسباب الداخلية التي تحتم على مجموعة دول الاتحاد بالصيغة الفيدرالية. من هذه الأسباب: السعي لمجابهة التحديات الخاصة بالموارد، إذا كانت هذه الموارد لا يمكن استخدامها إلا بشكل مشترك، وكذا السعي لمجابهة تحديات الأرض الجغرافيا، إذا كانت الدول مترامية الأطراف ولا يمكن إدارتها إلا بتوحيدها عبر الشكل الفيدرالي الذي يجمع القوميات المختلفة والطوائف المتعددة ويتغلب على اختلافات الأعراق واللغات والأديان وغيرها من الخصوصيات التي قد تعوق في فترات تاريخية تطور الشعوبة وتقدمها.

ولقد أخذت الدولة الفيدرالية أشكالا مختلفة في دول عديدة، منها الدول الرئاسية مثل الولايات المتحدة والبرازيل والأرجنتين، ومنها الدولة التنفيذية البرلمانية مثل بريطانيا وألمانيا والهند. وتتراوح هذه التجارب في تطبيقاتها وتشريعاتها وأجهزتها بموجب التطور التاريخي وخصائص هذه الدول التي اندمجت وكونت هذه الاتحادات.

فالرئيس في دولة مثل الولايات المتحدة هو المسؤول التنفيذي الأول في الدولة، وهو المحاسب أمام الأجهزة التشريعية والقضائية عن جميع الجوانب التنفيذية. أما في الدولة البرلمانية فإن المستشار أو رئيس الحكومة هو المسؤول التنفيذي الأول، ويبقى رئيس الدولة ممارساً الوظيفة البرتوكولية، وقد تعطى له صلاحيات للترجيح بين السلطات الثلاث في ظل مبدأ الفصل بين السلطات التي تتبناه الدول عادة.

وعليه فما يدور اليوم عن الفيدرالية في اليمن أرى أنه من باب المصطلحات السياسية التي يعتقد البعض أن لها مفعولاً سحرياً في إخراجنا من كثير من المشاكل التي نعاني منها. والحقيقة أن المصطلحات لا تسعفنا كثيراً، مهما كان بريقها، إذا لم نخدم قضايانا خدمة حقيقية من خلال التعرف على مشاكلنا وقضايانا بخصائصها ومفرداتها، على اعتبار أننا نتحدث عن فكرة مطلوب تطبيقها وليس سطرها في مقال أو إيداعها في صفحات الكتب والمجلات.

اليوم الحديث هو عن السلطة وتوزيعها: هل هي مركزية أم لا مركزية؟ والحديث اليوم عن السلطة وشكلها هل هو رئاسي أم تنفيذي؟ وهل هناك مداخل بين هذا النمط وذاك، أم أن الأمر يحتاج إلى غير ذلك؟ وأرى أن السلطة المحلية في اليمن يمكن توسيعها إلى أوسع الحدود، على أساس أن تربط بالصلاحية، لأنه لا حاجة لنا للدخول مرة أخرى في تجارب جديدة لإحراقها وعدم الاستفادة منها، فنحن جميعاً اليوم كيمنيين، مثلنا مثل بقية البشر في هذا العالم، نريد أن يفصل في أمورنا تحت سمعنا وبصرنا، هذه عاطفتنا وهذه بشريتنا وهذه فطرتنا، ولكن عندما تصطدم هذه العاطفة بعوامل أخرى لا بد أن تتوفر من خلال الجهد والعمل واستيفاء الشروط، ولا حاجة لتدمير هذه العواطف عبر تعريضها للصدمات ودورات الانكسارات والأخطاء.

فالسلطة المحلية التي نريدها لا بد أن تكون لها صلاحيات، والصلاحيات اليوم ليست توجيها مكتوبا ولا نصا قانونيا ولا حتى دستوريا، فقط الصلاحيات هي بيئة نحن مسؤولون جميعاً عن توفيرها. فالسلطة المحلية التي يتم الحديث عنها اليوم من خلال المحافظات وصلاحيات كاملة، من الصعب الحديث عنها، إذ إن إلصلاحيات الكاملة لا توجد حتى في أرقى الدول، إذ إن لكل سقفه وحدوده، ولا معنى للكمال هنا، والصلاحية تربط عادة بالبيئة المنسجمة التي تعطي صاحب القرار إنقاذ ما يقرره.

فالصلاحية في ظل نظام تعليمي ضعيف تعتبر صلاحيات ضعيفة. والصلاحية في ظل إيرادات ضعيفة تعتبر صلاحيات ضعيفة. والصلاحية في ظل ديمقراطية مبتدئة صلاحية مبتدئة. والصلاحية في ظل يأس وبؤس وقنوط صلاحية بائسة ويائسة وتبعث على الرثاء. وحينها كيف تفاجأ بأن السلطة المحلية بهذه الصلاحيات مواصفاتها ضعيفة مبتدئة بائسة. وعليه فالمطلوب منا كمثقفين ومشتغلين بالأمر السياسي وفعاليات مدنية مختلفة أن نطالب بالحد القابل للتنفيذ والتطوير، بما يتعلق بالسلطة المحلية. أما تطبيق مبادئ النظام الفيدرالي فيما يتعلق بالسلطة المحلية هو بحاجة إلى دراسة جادة ووقفات وطنية معرفية مخلصة وأقول إن أوضاعنا لا تزال تستدعي تدخلاً مركزياً مقنناً منظماً يراعي المصالح العليا لهذا الوطن ويستمر في تطوير التجربة المحلية إلى آفاق يعتمد الناس فيها على أنفسهم في إدارة شؤونهم، وإذا تم إعطاء أولوية المركزية لسلطة على حساب مفاهيم الفيدرالية الصعبة بل والمستحيلة التطبيق حالياً يمكن أن يستمر في نمط التقسيم الإداري الحالي الذي وزع اليمن إلى 22 محافظة، أما إذا انحزنا للاتجاه المطالب بسلطة محلية ذات صلاحيات واسعة بل وحكومات محلية، فحينها من أين سنأتي لهذه السلطة بالموارد المادية والبشرية لأنه سيكون مطلوبا لكل محافظة مواردها الخاصة التي تقيم به أودها بالحد الأدنى وتسير شؤونها، ويكون التدخل المركزي هو ما يخص المشاريع التي تربط بين هذه المحافظات. أما إذا ظل تمويل مكتب البريد وبناء وتشغيل الوحدة الصحية والمدرسة والطريق يدفع له من أموال المركز فمن الصعوبة الحديث عن سلطة محلية واسعة الصلاحيات، 22 محافظة. وأما الفيدرالية وفي ظل أوضاعنا الحالية فلا تعدو أن نكون سحابة صيف ووهم لحظة. وإذا أردنا بحق بعض إيجابياتها وصلاحياتها فلننظر إلى أوضاعنا التي علينا ترتيبها حتى نستفيد مما استفاد منه الآخرون حقيقة لا وهماً وواقعاً لا خيالاً.

* أمين المكتب التنفيذي للتجمع اليمني للإصلاح بعدن

تسعة وخمسون سنةً وكأنّها ثلاثون

بقلم؛ توماس فريدمان

في نيسان (أبريل) الماضي أخذت عطلةً لأساعد أندي نورث لاعب الغولف، حامل لقب الدوري الأميركي U.S. Open السابق، عندما لعب إلى جانب توم واتسون ليدافعا عن لقبهما في بطولة "ليبرتي موتشويل ليجيندز" Liberty Mutual Legends للثنائي، في سافانا، جورجيا. هكذا وباهتمام غير عادي شاهدت بذهول على التلفاز التابع للقوات المسلحة في أفغانستان واتسون وهو يحقّق إنجازه الرائع ويفوز بالدوري البريطاني British Open في سنّ التاسعة والخمسين. وواتسون يهوى التكلّم في الشؤون الخارجية أكثر مما يهوى التحدّث عن الغولف. ولكي أخبره كم من الأشخاص يودّون أن يريح، بعثت له برسالة إلكترونية قبل الجولة الأخيرة قائلاً له: "حتى الطالبان يناصرونك".

وطبعاً دهشت لكثرة لاعبي الغولف وغير لاعبي الغولف الذين جذبهم أداء واتسون التاريخي. فهذا الأخير سجّل تعادلاً متّجهاً نحو الصدارة بعد 4 جولات في تورنبيري، إلا أنّه خسر في مباراة فاصلة أمام ستيوارت كينك، ابن السادسة والثلاثين عاماً. ولم أكن وحدي مَن صُدِم لأن واتسون لم يتمكّن من تسجيل الحفرة الأخيرة ويحقق الفوز، إذ مرّت كرته على العشب الثامن عشر متّجهةً نحو المأزق، رحت أصرخ في وجه التلفاز مثلي مثل الملايين "توقفي! توقفي! توقفي!" وكأنّ شيئاً يخصّني على المحك. ما السبب؟

الأسباب كثيرة. أولاً، مسيرة واتسون كانت غريبةً بشكل مخيف. فرجل في سنّه التاسعة والخمسين لعب جولتيه الافتتاحيتين في هذا الدوري ضدّ هاوٍ إيطالي في السادسة عشر من العمر كان قادراً عليّ مضاهاة أعظم لاعبي الغولف في العالم، على الأقل بعد عقد لم يحلم فيه أحد أن يحدث ذلك. ومشاهدة هذا الإنجاز يتحقّق زادت إدراكنا لما نحن قادرون على تحقيقه. فعندما يسجّل كوبي برايانت 70 نقطة نصاب بالدهشة، تماماً كما نندهش حين يفوز تايغر وودز بـ15 ضربةً. لكن حين يهزم رجل بعمرنا وحجمنا أفضل لاعبي العالم الذين يبلغون من العمر نصف عمره، نقارن نفسنا به.

يتمتّع واتسون طبعاً بمهارات غولف استثنائيةً، ولكن عندما نكون من الجيل المولود في منتصف القرن العشرين لا يسعنا إلا النظر إليه وقول ما لا يمكننا قوله عن تايغر وودز أو كوبي برايانت. ننظر إليه ونقول: "إنه في سنّي، وبنيته كبنيتي، وله طولي، وحتى أنّ وركه مستبدَلة مثل وركي. إن كان باستطاعته تحقيق ما حققه، فربما أنا أيضاً قادر على تحقيق إنجاز مماثل".

لقد أخبرني نيل أوكسمان، مساعد واتسون في الغولف الذي يشغل منصب مستشار سياسي ديمقراطي رفيع الشأن، قائلاً: "عندما غادرنا خيمة النقاط بعد جولة الخميس مع توم قلت له: "هذا إنجاز". وقد فهم ما عنيته. وفي صباح الأحد، كنا وحدنا تماماً في زاوية من غرفة تغيير الملابس جالسين في كرسيين مريحين يواجه أحدنا الآخر خلف حاجز فاصل. كنا نتحدث فقلت له: "بالنسبة لكثيرين، ما تقوم به هو إنجاز يطبع الحياة". وقولي هذا اقتبسته من قصة عن بيتي كومدن وأدولف غرين، مؤلّفَي أغنية "أغني في المطر" (Singin' In The Rain) عندما أطلعا لينرد بيرنستاين على مشهد جين كيلي الشهير. آنذاك قال لهما برنستاين: "هذا المشهد يطبع الحياة". فما حقّقه توم الأسبوع الفائت كان إنجازاً يطبع الحياة".

وكما يعتقد واتسون نفسه، خسارته للدوري تعكس السبب الذي يجعل الغولف الرياضة الأكثر شبهاً بالحياة. فقد سدّد ضربتين مثاليتين على الحفرة الـ18 في الجولة الأخيرة، إلا أنّ الكرة الثانية ارتدت بقسوة فتدحرجت على العشب تاركةً أمامه تسديدةً صعبة، فعجز عن رفع الكرة ثم إنزالها. لو أنّ كرته توقّفت قبل أقلّ من متر، كان ليسدّد ضربتين سهلتين ويربح.

هنا مغزى الموضوع. رياضات البايسبول، وكرة السلة، وكرة القدم تُلعَب على مساحات مسطحة مصمَّمة لترتدّ الكرة عليها جيداً. أما الغولف فيلعَب على أرضٍ غير مستوية مصمَّمة لتؤمّن عنصر المفاجأة. فالارتدادات الجيدة والسيئة هي من صلب اللعبة. وهكذا ما يجعل الغولف شبيهاً جداً بالحياة هو أنّه مثلها يقوم على ردّة فعلنا تجاه الارتدادات الجيدة والسيئة. هل نلوم المساعد؟ هل نغشّ؟ هل نرمي بالمضارب؟ أم هل نتقبّل الخسارة بكلّ كرامة ورقيّ ونكمل مسيرتنا تماماً كما فعل واتسون على الدوام؟ هذا ما يفسّر القول التالي: العب جولةً من الغولف مع أحد وستتعلّم كلّ ما تحتاج لتعلّمه عن شخصيته.

فالغولف يقوم على شخصية الفرد. الكرة ثابتة لا تُرمى إلينا، بل نحن مَن يسدّد الضربات، ونحن وحدنا نواجه النتائج. ما من زملاء لنا نلومهم أو نؤاسيهم. كما أنّ لاعبي الغولف المحترفين لا ينالون أجراً ثابتاً كالذي يحصل عليه لاعبو البايسبول أو كرة القدم أو كرة السلة. يجنون المال عندما يحقّقون نتائج حسنة. إن لم يحقّقوا نتائج حسنة، فلا يجنون المال. أتساءل عما تكون عليه نسبة التسديد الحرّ للاعب "أن بي أي" N.B.A. عادي إن كان عليه أن يسدّد الضربات الحرة لينال أجره كما على لاعب الغولف تسديد ضربات المتر لينال أجراً.

هذه الرياضة الرائعة والقاسية لا تنفك إما تضعنا تحت الاختبار، وإما تلقّننا الدروس. لاحقاً قال لي واتسون: "التعليق الوحيد الذي أجده هو ما قاله الأسطورة بوبي جونز: "المرء يتعلّم من الهزيمة لا من الانتصار". قد لا يتسنّى لي مجدداً أن أهزم اللاعبين الصغار في السنّ، لكن ما تعلّمته من الحفرة الأخيرة هو أنّ قيامي بالتسديدة المرتفعة والتسديدات القصيرة تماماً كما أردت لم يكن جيداً كفاية... كان لا بدّ أن أنهي اللعبة".

إذاً تعلّم توم واتسون درساً قاسياً في الغولف لن ينساه قط، ولكنّه لقّننا جميعاً درساً هائلاً عن الاحتمالات، درساً لن ننساه قط.

© c.2009 New York Times News Service

نصائح زوجية مجانية

تمرّ إسرائيل وأميركا بإحدى الشجارات الزوجية الدورية التي مرّت بها خلال السنوات الماضية، وقد ترافقت بعبارة "لا أريد أن أستمع إلى المزيد من كلامك الفارغ بعد الآن" القاسية التي توجّه بها المسؤولون في إدارة أوباما إلى القادة اليهود الأميركيين. نعم، لن يكون الشجار بين إسرائيل وأميركا شجار حقيقي ما لم تتخلله اتهامات إسرائيلية بأن مساعدي أوباما اليهود هم "يهود يكرهون ذاتهم"، ويعملون على حل أزمات هويتهم من خلال معاقبة إسرائيل. وبما أنني شاهدت هذه المسرحية من قبل، ونظراً لمعرفتي بالعائلتين، أودّ أن أقدم بعض النصائح الزوجية المجانية.

إليكم ما يتعيّن على الإسرائيليين إدراكه: ليس الرئيس أوباما بعيداً في ما يتعلق بإسرائيل. فمطالبته بتجميد عملية الاستيطان تعكس توجهات لطالما تنامت في أميركا. فعلى مرّ الأربعين سنة المنصرمة، قامت الحكومات الإسرائيلية المتتالية بخداع الرؤساء الأميركيين الساذجين والتلاعب بهم أو إقناعهم بأنّه بما أن إسرائيل تخوض المفاوضات للتخلي عن أراضٍ مهمة، ما من حاجة للتنازع على مستوطنات "غير ذات أهمية" أقيمت على بعض الأراضي. وفي الواقع، يختبئ المستوطنون الإسرائيليون خلف هذه المهزلة للتوسّع في احتلالهم للضفة الغربية، الأمر الذي يشكل عبئاً كبيراً على إسرائيل وأصدقائها على الصعيد المعنوي والأمني والاقتصادي.

في الأسبوع الماضي، كتب برادلي بورستن، وهو صاحب عامود في صحيفة "هآرتز" الإسرائيلية، ما يلي: "كلفت حركة الاستيطان إسرائيل حوالى 100 مليار دولار.... أما الكيل بالمكيالين، الذي وفر للمستوطنين على مرّ عقود مساكن غير باهظة، وخدمات اجتماعية المدعومة جيداً، وأذونات بناء عشوائية، فلطالما ترافق مع مقاربة دبلوماسية تجاه عنف المستوطنين حيال الفلسطينيين وممتلكاتهم. فالمستوطنون ومخططو المستوطنات قاموا بإهمال إجراءات تحديد المناطق، والتعليمات العسكرية، والمراسيم الحكومية والتلاعب بها بهدف تعزيز الاستيطان، ومنع البناء الفلسطيني، والزراعة، والوصول إلى مكان العمل، وبالتالي، إبطال الإجراءات الهادفة إلى دفع عملية السلام الإسرائيلي-الفلسطيني."

ولسنوات عديدة، كان مؤتمر رؤساء كبرى المنظمات اليهودية الأميركية واللوبي المؤيد لإسرائيل يستخدمان نفوذهما بشكل غير مقبول لحماية إسرائيل من الضغط الأميركي في ما يتعلق بهذه المسألة ولمنع المسؤولين والدبلوماسيين الأميركيين من التكلم ضد المستوطنات، بدل أن يحثا إسرائيل على وقف هذه العملية المكثفة. الكل يعلم بهذه المسألة في واشنطن، وقد مل منها العديد من الأشخاص، وبنوع خاص أولئك الذين يهتمون لأمر إسرائيل.

ولاحظ إيثان برونر، رئيس مكتب صحيفة "ذا تايمز" في القدس، الأسبوع الماضي غطرسة المستوطنين الذين يعتبرون أنّ ما من قدرة تطالهم وبوجه خاص عندما نقل عن الحاخام بيغال شاندورفي، زعيم أكاديمية دينية في مستوطنة نهليل، تسمية السيد أوباما بـ"ذلك العربي الذي يدعونه رئيساً."

إذا كان السيد أوباما يضغط بشدة لتجميد عمليات الاستيطان، فهو بالفعل، يعكس بشدة إرادة الكونغرس والبنتاغون والعديد من الأميركيين ومن بينهم اليهود. وفي هذا الإطار، نقلت صحيفة "ها آرتز" كلمات رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو التي وصف بها مساعدي أوباما، يضغطان لتجميد الاستيطان، قائلاً بأنهما "يهوديان يكرهان ذاتهما". غير أن المتحدث باسمه نفى ذلك. ولكنني تمنيت لو لم يفعل ذلك، فعندما تقدّم اقتراحاً مماثلاً، تكون بالفعل فارغ اليدين.

ولكن ماذا عن السيد أوباما؟ ما من شيء يعتذر عنه لجهة السياسة. فالرئيس يعمل على اتفاق تقبل إسرائيل بموجبه تعليق بناء المستوطنات جدياً، ويقمع بموجبه الفلسطينيون الإرهابيين، وتقوم الدول العربية ببدء تطبيع العلاقات، مع تقديم تأشيرات الدخول للإسرائيليين، فضلاً عن البعثات التجارية، وزيارات الإعلاميين، بالإضافة حق الهبوط لشركة طيران "إل-عال". وإذا استطاع الرئيس انجاز ذلك، ستكون النتيجة لصالح الكل. ولكن بالنظر إلى المستقبل، على السيد أوباما أن يتذكر بعض النقاط المهمة في حال انطلقت محادثات السلام.

من جهة، لا يجب توزيع الملامة التاريخية عن هذا النزاع، وهو ميل ظهر في الخطاب الذي ألقاه في القاهرة. فالفلسطينيون لا يعتقدون أنهم السبب في هذا الموضوع؛ وكذلك الحال بالنسبة إلى الإسرائيليين. وقد قال لي بوضوح صديقي، وهو أستاذ اسرائيلي ديني: "سيعطي الناس الكثير إذا اعتقدوا أنهم أبرياء. قالت لي أمي: "إسمع، أنا مستعدة لأقدّم لهم القدس، ولكن لا تقل لي إنني أنا سبب المشكلة."

من جهة أخرى، لإسرائيل أعداء حقيقيون. ويقول الرئيس الإيراني إن المحرقة هي مجرد خرافة، وإنه يجب مسح اسرائيل من الوجود، وهو يحاول بناء قنبلة نووية. ثم انسحبت اسرائيل انسحاباً أحادي الجانب من جنوب لبنان وغزة. كانت مغادرتها فوضاوية، ولكنها حصلت. أما أولى الأشياء التي لجأت إليها من جديد فهي الصواريخ. فالاسرائيليون كغيرهم، لا يستمعون إلا لما يرونه مناسباً لهم. وبعبارة أخرى، تعامل معهم على أساس غريزتهم بشكل يثبت لهم أنك تدرك حيث يعيشون، فيكون لك منهم ما تشاء. وتعامل معهم على غير أساس غريزتهم، فلن يكون لك منهم شيء.

في النهاية، يجب أن يدرك الاسرائيليون أنّ الإدارة لم تعد إدارة بوش التي كانوا يتحكّمون بها في البيت الابيض؛ فهم يعانون مشكلة كبيرة على صعيد المستوطنات مع الولايات المتحدة. يجب أن يدرك السيد أوباما أنه فيما يتعلّق بالشؤون الاسرائيلية-العربية، كلما قلّ الكلام وكثرت الأفعال، يبقى محايداً. لكلّ كلمة في هذا النزاع تاريخها الخاص. نفّذ الاتفاق، ومفاده تعليق الاستيطان للحصول على التطبيع، وسيتحدث الاختراق عن الانجازات.

© c.2009 New York Times News Service

يهنئ السيد / حسين بن عبدالله بن علي المشهور
واخوانه وأولاده
السيد / علي بن عبدالله المشهور
بزواج ابنته على المهندس
ليث بن فهر العيدورس
متمنين للعريسين حياة زوجية سعيدة
وبالرفاه والبنين.
وألف ألف مبروك

في أجواء مفعمة بالفرح والسرور احتفل العزيز
أحمد الجفري
بزفاف نجله حمدي
ألف مبروك.
المهنئون:
الأستاذ محسن مكيش، فهمي السقاف
المهندس احمد عسيري، محمود مكيش
عقيد منصور مدرم، خالد الدبوس

نهنئ ونبارك للصديق العزيز صادق محمد علي معصار
بمناسبة ارتزاقه مولوده البكر الذي أسماه "نوار"،
وكذلك الصديق العزيز وليد محمد علي معصار
بمناسبة ارتزاقه مولوده البكر الذي أسماه "عصام" جعلهما
الله قرة أعين والديهما، تهانينا.
المهنئون:
محمد حسن الخطيب، نايف الخطيب
سليم الخطيب، علي ناصر راشد
وجميع الأهل والأصدقاء

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن تقديمه لخدمة (خط الأمان)
لاستقبال شكاوى النساء والأطفال ضحايا العنف والتحرش الجنسي.
سيتم استقبال الشكاوى من الساعة 9صباحاً - 2 ظهراً، من السبت إلى الأربعاء
عبر الخط الثابت: 01474727 فاكس 212432 بريد الكتروني: amanline.saf@gmail.com
واستقبال الشكاوى 24 ساعة للحالات الطارئة عبر موبايل: 770700066

منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
SAF
Sisters Arab Forum for Human Rights

المحرر: شفيع العبد
Shfm733@hotmail.com
الاربعاء 14 شعبان 1430هـ الموافق 5 اغسطس 2009 العدد (201)
Wed. 14/8/1430 - 5 August 2009

في نهائي الكأس غداً:

الثالثة للأهلي.. أم الثانية للتلال؟

■ المحرر الرياضي

ستكون الجماهير الرياضية على موعد عصر غد الخميس مع المباراة النهائية لبطولة الكأس والتي تجمع فريقي التلال وأهلي صنعاء وبها يعلن الاتحاد العام لكرة القدم انتهاء موسمه الكروي 2008-2009. وبدورنا حاولنا قراءة الأحداث التي سبقت النهائي واجتهدنا لسبر أغوارها، حتى نضع القارئ الكريم في الصورة.

تأهل!!

جاء تأهل فريق التلال للمباراة النهائية بعد فوزه على فريق شباب البيضاء في إياب الدور نصف النهائي الذي احتضنه استاد مايو بعدن بثلاثية نظيفة بعد هزيمته في مباراة الذهاب في البيضاء بهدف دون رد. بينما تأهل أهلي صنعاء على حساب فريق الصقر من تعز عقب فوزه عليه في مباراة الإياب على ملعب الشهداء بالحالمة بركلات الترجيح بعد انتهاء الوقت الأصلي للمباراة لمصلحة أصحاب الأرض بهدف نظيف، وهي ذات النتيجة التي فاز بها أهلي صنعاء في مباراة الذهاب على استاد ذمار.

عشوائية!

شهدت مباريات إياب نصف النهائي مشاركة لاعبي المنتخب الأول مع فرقهم، بعكس مباريات الذهاب حيث لم يسمح لهم بالمشاركة، وهو القرار الذي أثار حفيظة البعض وجاء، مؤكداً حالة العشوائية التي يعيشها اتحاد الكرة وعدم احترامه للوائح والقرارت التي يقرها، حيث سبق له في هذا السياق أن اتخذ قراراً بمنع اللاعبين الدوليين من اللعب مع أنديتهم، اعتباراً من بدء منافسات ذهاب دور الثمانية للكأس. وقد أرجع اتحاد القدم عشوائيته تلك إلى تزامن إقامة مباريات إياب نصف النهائي مع قرار الإجازة القصيرة التي منحت للاعبي المنتخب من قبل الجهاز الفني قبل مغادرته إلى تركيا لإقامة معسكر تدريبي هناك.

بدورنا نقول إن ما تم ويتم في اتحاد الكرة لا علاقة له بالجوانب العلمية والمنهجية وحتى المهنية، وما هو إلا "هبيش" لتبقى البركة ودعاء الوالدين عوامل وحيدة تدير الكرة اليمنية. وما التخبط والارتجال والهوشلية والتسابق على لعب الأدوار بغير فهم ولا حتى وعي، إلا دلائل على حقيقة ما يتم هناك في أرجاء مبنى جول!

حيرة!

المباراة النهائية مقرراً لها -بحسب التعميم الصادر من الاتحاد العام لكرة القدم- أن تقام على ملعب المريسي بمدينة الثورة الرياضية بالعاصمة صنعاء؛ الأمر الذي يضع الختام في عنق الزجاجة. ومرد ذلك هو العقوبات التي صدرت بحق النادي الأهلي بصنعاء إثر الشغب الذي حدث في المباراة النهائية لبطولة الدوري العام، والتي جمعته بفريق هلال الحديدة، مما حدا بلجنة المسابقات باتحاد الكرة إلى إقرار الهلال بطلاً للدوري وفرض عقوبات صارمة على الأهلي، من بينها نقل خمس من مبارياته إلى خارج ملعبه، وقد شوهد يخوض مباريات الأدوار النهائية لبطولة الكأس على استاد ذمار "أربع مباريات"؛ بمعنى أن هناك مباراة متبقية من إجمالي العقوبات.

الأهلي الذي يسعى للفوز بالكأس للمرة الثالثة في تاريخه ليحتفظ به للأبد، طالب بإقامة المباراة النهائية على ملعب المريسي؛ التزاماً بلائحة المسابقات؛ لذا فإن التساؤل الملح يتمثل في مدى قبول التلال الباحث عن اللقب الثاني في تاريخه بخوض المباراة النهائية على استاد المريسي في ظل مخالفة لقرارات لجنة المسابقات.

توضيح

في مقابلته الصحفية مع ملحق "الملاعب" وفي معرض رده على سؤال في حالة تأهل أهلي صنعاء للمباراة النهائية، قال رئيس اتحاد الكرة: "هذا أمر سهل. من الممكن أن نؤجل أو نرحل المباراة الباقية في العقوبة، وحتى من الممكن أن نعفي الأهلي من المباراة الأخيرة طالما اللائحة تعطينا الحق في ذلك بعد مرور أكثر من نصف المدة.

تحدي

الأحداث التي شهدها نهائي الدوري تطل برأسها مجدداً، لتمثل عائقاً أمام نهائي الكاس وتحديات علنية له، ومازال أهلي صنعاء يشكو منها، لذا لا ضير إن وجدناه يطالب بطاقم تحكيم عربي لإدارة المباراة؛ تخوفاً من تكرار ما حدث من منطلق أن المؤمن الفطن لا يلدغ من جحر مرتين.

البعض ذهب للتقليل من مخاوف أهلي صنعاء إذا ما أسندت المباراة لطاقم تحكيم محلي. وأرجعوا ذلك إلى غياب "الهلال" عن النهائي، حيث أن رئيس الاتحاد لا يجيد التوجيهات إلا عند بزوغ الهلال في المناسبات الكروية المختلفة.

بطل سلفاً!

حتى والأهلي صنعاء طرف في المباراة النهائية فإنه لم يقبل بعد بقرارات لجنة المسابقات تجاه أحداث نهائي الدوري. وكشفت مصادر أن الأهلي سيتقدم بتظلم إلى اللجنة الاولمبية اليمنية، باعتبارها "أم الاتحادات" قبل أن يصعد الأمر إلى الاتحادين الآسيوي والدولي.

معلومات أخرى كشفت أن أهلي صنعاء تقبل قرارات لجنة المسابقات، وإقرار الهلال بطلاً بعد ضغوط مارستها شخصيات من العيار الثقيل على إدارة النادي في مقابل تعهدات اتحادية بـ"تعويض" الأهلي ببطولة الكأس تحت أي ظرف من الظروف، على اعتبار أن التلال قد حظي باهتمام "اتحادي" تمثل في تجنيبه شبح الهبوط بعد أن كان قاب قوسين أو أدنى منه، إضافة إلى ذلك تأكد عدم حدوث ممانعة تلالية على اعتبار أن الإدارة التلالية تدين بالولاء لرئيس الاتحاد وستضحي بفريقها في مقابل عدم وقوع "الشيخ" في إحراجات من الآخرين بالذات في هذه الفترة التي يشهد فيها هجمة "مضادة"، وهي الفترة التي تسبق انتخابات الاتحادات الرياضية.

سياسة!

مصادر مطلعة كشفت عن توجه "غير رياضي" لإقامة المباراة النهائية في عدن. وهذا التوجه له أهداف تنطلق من الأحداث التي تشهدها عدن ومحافظات الجنوب.

وبين العقوبات المفروضة على الأهلي ومحاولات "حشر" السياسة في تحديد ملعب النهائي تبقى الأمنية في توفر الظروف الموضوعية لإخراج النهائي بشكل يليق به وعدم تكرار سيناريو نهائي الدوري العام، وإتاحة الفرصة أمام "التنافس الشريف" كمبدأ غاب عن ميادين الكرة اليمنية منذ اللحظات الأولى لولوج "الغرباء" مبنى جول بمدينة الثورة الرياضية.

● التلال

● اهلي صنعاء

بدوره أكد العيسي للملحق "الملاعب" أن للاتحاد الحق في تحديد مكان المباراة النهائية للكأس، من حقه إن يقيمها في ذمار أو اب أو تعز أو عدن أو صنعاء.

ولم ينس أن يبدي رأيه الشخصي -وهو الرأي الذي سيمشي على الجميع دون الحاجة إلى عقد اجتماع، وإن تم فهو بهدف إتمام الصورة الشكلية للأمور- شارحاً مبرراته: "أنا أرى أن صنعاء هي الأنسب من أجل إنجاح المباراة النهائية، لأنها العاصمة ومن السهل حضور القيادات العليا للدولة لتكريم الأبطال".

وتذكر العيسي أن هناك جهة مخولة باتخاذ القرار: "لكن قرار المكان من حق لجنة المسابقات وهي من سيحدده في وقته".

علاقي!

الدوري العام لكرة القدم، والذي حفل بنهاية تراجيدية تمثلت في شغب وتوقف المباراة في نصف شوطها الأول، وإعلان هلال الحديدة بطلاً بقرار، مازال تكريم أبطاله غائباً حتى اللحظة، وهو التأخير الذي ربطه البعض برفض أهلي صنعاء قرار الاتحاد العام ولجنة مسابقاته، وتهديده بتصعيد الأمر للاتحاد الآسيوي والدولي. بينما يرى البعض الآخر أن التكريم سيكون على هامش المباراة النهائية للكأس، كتقليد أرساه الاتحاد العام ومسجل كبراءة اختراع باسمه تحت عنوان "تكريم في علاقي"، كما أطلق عليه فقيد الصحافة الرياضية الأستاذ عادل الاعسم، حين تم تكريم التلال في عام 2005 بدرع الدوري على هامش المباراة النهائية للكأس.

تقييم!

واقع كرة القدم اليمنية لا يسر، وكلنا نعلم ذلك، حتى أولئك الذين نصبوا من أنفسهم مدافعين عن أخطاء الاتحاد وتجاوزاته، وجعلوا من إخفاقاته خطوات أولى على طريق الانجازات المستقبلية.

لذا هل ستقدم الجمعية العمومية للاتحاد على إجراء عملية تقييم شاملة للموسم الكروي أو بدوره اتحاد الكرة سيشكل لجنة تقييم محايدة وواقعية، كون التقييم عملا إجرائيا يهدف إلى إبراز ما هو ايجابي وما هو سلبي أيضا، وذلك بهدف الاستفادة من الايجابيات وتطويرها ووضع المعالجات لأوجه القصور والأخطاء لتلافيها، حتى تظهر العملية بمظهر مغاير في المستقبل؟

وزارة للرياضة فقط.. وشباب يبحثون عن سراب "قادة المستقبل"!

اليوم العالمي للشباب يصادف الثاني عشر من أغسطس من كل عام. وهي مناسبة يحتفل فيها العالم بقدرات الشباب واكتشاف إبداعاتهم وطاقاتهم، والعمل على تسخير الإمكانات المتاحة رسمياً لخدمة هذه الشريحة الهامة في المجتمع والتي هي بمثابة القلب النابض لأي مجتمع، ومن بينهم يخرج القادة وأهل الاختصاص في شتى مجالات ومناحي الحياة.

وإذا ما تأملنا في واقع شبابنا اليمني اليوم فإن المؤشرات مخيفة جداً، حيث إن نسبة الاهتمام الذي توليه الدولة للشباب ضعيف ولا يتناسب مع ما يمثله الشباب ويحتله في نسبة السكان، وأهميتهم في بناء الوطن.

فالملاحظ غياب الأنشطة والبرامج والاستراتيجيات التي من شأنها الرقي بواقع الشباب. بل إن الاهتمام بهم يأت في أسفل السلم. حتى الوزارة التي تحمل اسمهم أولا ليس لهم من جهدها وعملها شيء يستحق الذكر والوقوف عنده.

الشباب أصبحوا مجرد جسر يتم من خلاله العبور لتحقيق مطامح ومطامع لا ترتبط بهم ولا تعنيهم، بقدر ما تعني أصحابها. كما أن حكاية "التشبيب" التي دائما ما نسمعها ما هي إلا كلمة عابرة. فبنظرة سريعة نجد أن الشباب يعملون في المرافق الحكومية أو القطاع الخاص تحت قيادة أشخاص بلغوا من العمر عتيا، ليستنفدوا طاقات الشباب ويحسبوا نجاحاتهم لأنفسهم، وهم الذين عجزوا عن إحداث تغيير خلال مراحلهم العمرية المختلفة. إن المرحلة تحتم إعمال مبدأ "القيادات الشابة" في سبيل تحقيق التغيير المنشود بحيث لا يكون الشباب بمنأى عن عملية التنمية والتي لا يمكن لها أن تتحقق بدون إن يقودها الشباب.

الشباب هم قادة المستقبل. هكذا يحلو لأهل السياسة وصفهم، وتمر الأيام وتذبل ورود الشباب ويرحل ربيع العمر، وينتهي الشباب -الذي هو مرحلة- ويدخل أبناؤه مرحلة عمرية جديدة، وهم مازالوا في انتظار دورهم ليصبحوا قادة للمستقبل الذي حلموا به طويلاً؛ ولكنه لم يأت، ولم تأت القيادة، ولو على مستوى "سيارة"، حيث ذهب شبابهم، بل فنيت أعمارهم وهم في انتظار "الدباب" ليوصلهم حيث يريدوا لقضاء حاجياتهم.

كذبة كذبوها وصدقها الشباب المليئة حياتهم بالأكاذيب التي يصنعها غيرهم ليقعوا هم فريسة لها. فهذه المدرسة الابتدائية، التي درس فيها الشاب وأنهى دراسته فيها، واليوم يدرس فيها ابنه، مازالت تخضع لقيادة نفس المدير، دون أن يتزحزح من مكانه. وهذا مكتب العمل الذي قدم الشاب أوراقه لطلب وظيفة ولم يحصل عليها ذات يوم مازال يرأسه نفس المدير الذي يسعى لتوريث ابنه المنصب.

الشواهد كثيرة على أن "الشباب هم قادة المستقبل" مجرد كذبة. حتى الأحزاب السياسية التي تُزيّن برامجها وأدبياتها جُمل وعبارات منمقة ذات صياغة لغوية عالية تعنى بشؤون الشباب، نجدها محتفظة بالحرس القديم، وإن تمت "انتخابات" في أوساطها فإنها تعيد إنتاج القديم، وحتى نسبة التغيير والتجديد الضئيلة التي تتم في هذا الحزب أو ذاك فإنها تأت بجيل الأبناء. بمعنى أن الجميع قد وقع وبمحض الإرادة في شراك التوريث. على أن قدر الشباب الطموح هو الانتظار.

وبالمقابل دعونا نتساءل عن ماهية أوضاع شبابنا وكيفية أحوالهم خلال هذه الأيام!

هذا عدد من المشاهد لتكون جزءا من الإجابة المؤلمة ليست عن الشباب بشكل عام، وإنما عن فئة منهم، وهم أولئك الذين سهروا الليالي في سبيل طلب العلا. وأنهوا مرحلة هامة من تعليمهم وفي طريقهم للوصول للحلم المنشود الذي راودهم طويلاً، وفي سبيل تحقيقه عانوا ومعهم أسرهم الكثير من الصعاب في ظل ظروف اقتصادية ومعيشية صعبة. هؤلاء هم خريجو الثانوية العامة،والذين تزدحم بهم هذه الأيام ساحات الجامعات بكلياتها المختلفة. بهدف الفوز بقبول يفتح لهم أبواب المستقبل. كما أن وزارة التعليم العالي هي الأخرى تزدحم ممراتها وبواباتها وشبابيكها بالطلاب المراجعين والحالمين بمنحة دراسية تكفيهم عناء المصاريف التي أثقلت كاهل أسرهم خلال تعليمهم الأساسي والثانوي. وهي حق مشروع لهم ومكفول، وبالذات لأولئك من أصحاب التفوق العلمي والدرجات العالية.

التزاحم خيالي، والأعداد كبيرة جداً، وما هو مقرر من مقاعد لكل كلية في الجامعات المختلفة لا يتناسب وأعداد المتقدمين، ولن نقول الخريجين؛ لأن الهوة تكون هنا فاضحة. كما أن أشكال التمييز تكون حاضرة بقوة، ومنها بالطبع الوساطة والمحسوبية، كما أن الرشوة تحل ضيفة، وعلى عين من ينكر لمجرد المكابرة.

تلك صورة فقط من صور شتاء يعانيها مجتمعنا. والعاقل يضرب أخماس الحسرة في أسداس الألم، ويتساءل عن مصير الذين لم يحالفهم الحظ للدخول إلى قاعات الجامعات ولم يساعدهم قدرهم في أن يركبوا "اليمنية" بعد ابتعاثهم للدراسة في إحدى الدول؟

يقولون المعاهد الفنية والتقنية ترحب بهم، ونقول: ليس كل شاب يرغب في المعاهد. ثم إن المعاهد هي الأخرى تسري عليها نفس المعايير.

الشباب بحاجة إلى إدماجهم في المجتمع من خلال شراكه حقيقية وفاعلة في صنع القرار.

رئيس إتحاد الأدباء والكُتَّاب يشكو رئيس إتحاد الأدباء والكُتَّاب!

جمـال جبـران
jimy34@gmail.com

● سامي محمد

لفت البلاغ الى ان إقرار اجتماع الامانة العامة في عدن مقترحاً بلجنة تحضيرية للمؤتمر العام العاشر لعرضه على المجلس التنفيذي في اجتماع مارس2009 موعدا له وفيه تم الاعلان عن اللجنة التحضيرية بعد مناقشات ومداولات اتخذت سبلا شتى وعرضت فيه مقترحات متنوعة لهذه اللجنة عددا وأسماء وما الى ذلك. واشار البلاغ الى محاولات لعرقلة عمل اللجنة من بعض أعضاء الامانة العامة ممن لم يرقهم خروجهم من عضوية اللجنة التحضيرية.(لم يسم واحدا منهم)... وتمثلت هذه العراقيل في امتناع الامانة العامة عن قبول مقترح تقدمت به اللجنة التحضيرية باقتراض مبلغ مليون ريال من حساب الامانة العامة وذلك لتسهيل عمل اللجنة التحضيرية. وكان هذا الرفض متضمنا عدم الاعتراف بهذه اللجنة من جهة واصرار على وضع العراقيل في طريقها ليتسنى من بعد تعديل مايمكن تعديله من قوامها واعضائها وما الى ذلك من جهة أخرى وهذا ماكان.

(1)

العنـوان عاليـه ليس مزحة أو دعابة. ليس تسـلية من عنـدي أو لغزا يبحث عن حل وتفكيك. ليس فرقعة أو دوائر دخانية افعلها في الهواء. هو عنوان حقيقي وفعلـي وعن جد.هو عنوان صـادق وصحيح من أوله إلـى أخـره وجاء في سـياق بـلاغ تم توزيعه ونشـره عـن طريـق وكالة الانبـاء اليمنية "سـبأ" وأعاد ملحق "الثورة الثقافي" نشره في صدر الصفحة العاشرة من عـدده الصـادر يوم الاثنـين قبل الماضـي. وهو البلاغ الـذي صدر عن رئيس اتحـاد الادباء والكتاب الدكتور عبدالله البـار، والامينـة العامة للاتحاد هـدى أبلان (اتضـح لاحقـا وعبر تواصل شـخصي مع الاسـتاذة هـدى أبـلان أنهـا لـم توافـق علـى نشـر هـذا البلاغ وأنهـا كانـت فـي الاردن حـال تقديمه للنشـر). وجاء فيـه أن الاتحـاد "يعيش حالة عجز تامـة وعليه طالب بالاسراع بوضع حلول لاخراج الاتحاد من ازمته التي ترتـب عليها جملة مـن التبعات.(وأنا هنا أعيد نشـر مقتطفات مطولة من البلاغ اياه كما جاء منشـورا في ملحق "الثـورة الثقافي"المذكور عاليه).ولخص البلاغ تلك التبعات بالتالي :

1 – العجـز عن القيـام بالواجـب الاجتماعي تجاه الادبـاء والكتـاب اليمنيين. (ولي هنـا حق وضع أكثر من علامة تعجب واستفهام وما اليهما حول مفردتي " الواجب الاجتماعي").

2 – العجز عن الاسـهام الفاعل في النشاط الثقافي والادبي،إن على مستوى الندوات والفعاليات الثقافية وإن على مستوى النشر.

3 – العجـز عـن القيـام بالمشـاركة فـي الفعاليـات العربية على مسـتوى الاتحـاد العـام للادباء والكتاب العرب او سواه من اتحادات قطرية.

وتابع البلاغ سرده لجملة من العراقيل والملابسات التي وقفت أمام انعقاد المؤتمر العام في موعد مناسب يقـارب الفتـرة المسـموح بهـا مـن المجلـس التنفيذي حُـددت من أغسـطس 2008 وحتى ديسـمبر من العام نفسـه والفترة المسـتحقة انتخابيـا للمجلس وأمانته العامـة وأوضـح بأنه تم الاتفاق فـي اجتماع المجلس التنفيذي في شـهر اغسـطس 2008 التمديد للمجلس وامانته العامة حتى ديسـمبر 2008. وتكليف الامانة العامـة بالبـدء الفعلي في الاعـداد للاعلان عن اللجنة التحضيريـة للمؤتمـر وتجهيز الموازنـة التقديرية له ومتابعتها مع الجهات الحكومية من أجل استخراجها فـي الوقت المناسـب والبدء في عقـد مؤتمرات الفروع أولا ثم استكمال اجراءات انعقاد المؤتمر العام العاشر في موعد مقترح حُـدد يومها بشـهر فبراير2009 كونه يوافـق الذكـرى ال35 لانعقـاد المؤتمـر العـام الاول للاتحـاد في عدن فبراير 1974. وتم الاتفاق يومها أنه اذا لم تتمكن الامانة العامة من تحقيق ذلك فتتم دعوة المجلس التنفيذي للانعقاد في مطلع يناير 2009.

واشـار البـلاغ الى ماشـهدته الصحافـة لاحقا من انبـاء اسـتقالات لبعض الادباء لامسـوغ لهـا (علامة اسـتفهام مـن عندي) مما أحدث هـزة في عمل الامانة العامـة التـي سـعى بعـض أعضائهـا والامـين العام شـخصيا فـي الاتصـال بالجهات الحكوميـة من أجل اسـتخراج موازنة المؤتمر العام... لكن ماجرى لم يكن فـي حسـبان أحد ولم يفسـره بعمـق أحد علـى كثرة تأويلات الاخرين إياه.

وواصل البلاغ سـرده لجملة تفاصيل تقول بوقائع ماحـدث في اجتماع الامانة العامـة في نوفمبر 2008 وكان من موضوعاتها اقتراح مشروع لجنة تحضيرية للمؤتمـر والتقـدم به في اجتمـاع المجلـس التنفيدي مطلـع ينايـر 2009 لكـن دلك، بحسـب البـلاغ دائما، لم يعـرض له في الاجتماع ونوقشـت بدلا منه قضايا أخرى

. وانفض الاجتماع دون حسـم موضوع المؤتمر... كل مـاتم الاتفـاق عليـه هـو تأجيـل موعـد انعقـاد المجلـس الـى منتصف يناير ثم تمـدد موعد التأجيل حتـى فبرايـر 2009 لينعقـد في عـدن تزامنا مع يوم الاديب اليمني وتسـليم جائزة الفقيد الجاوي للفائز بهـا لهذه الدورة، وهنا ظهـرت فكرة (علامتا تعجب واسـتفهام هنـا ومـن عنـدي كمان)،إقامة نـدوة عن الذكـرى الخامسـة والثلاثـين لانعقاد المؤتمـر الاول للادباء في عدن 1974 مادام انعقاد النؤتمر قد تأخر الى أجل غير معلوم.

ولفت البلاغ الى ان إقرار اجتماع الامانة العامة في عدن مقترحاً بلجنة تحضيرية للمؤتمر العام العاشر لعرضه على المجلس التنفيذي في اجتماع مارس2009 موعـدا له وفيه تم الاعلان عن اللجنة التحضيرية بعد مناقشـات ومداولات اتخذت سـبلا شتى وعرضت فيه مقترحات متنوعة لهذه اللجنة عددا وأسـماء وما الى ذلك. واشار البلاغ الى محاولات لعرقلة عمل اللجنة من بعـض أعضاء الامانة العامة ممـن لم يرقهم خروجهم مـن عضويـة اللجنـة التحضيرية.(لـم يسـم واحـدا منهـم)... وتمثلـت هـذه العراقيـل في امتنـاع الامانة العامـة عن قبول مقترح تقدمت به اللجنة التحضيرية باقتراض مبلغ مليون ريال من حسـاب الامانة العامة وذلك لتسـهيل عمـل اللجنـة التحضيريـة. وكان هذا الرفـض متضمنا عدم الاعتـراف بهذه اللجنة من جهة واصرار على وضع العراقيل في طريقها ليتسـنى من بعـد تعديل مايمكن تعديله من قوامها واعضائها وما الى ذلك من جهة أخرى وهذا ماكان.

واضـاف البلاغ أنه لم يكـن من مخرج أمام الجميع سوى توسيع قوام اللجنة التحضيرية باضافة الاخوة الستة من أعضاء الامانة العامة(!) الى اللجنة، كما تم اقـرار منح هـذه اللجنة مهلة أربعة اشـهر لاغير تبدأ في مايو وتنتهي في اغسطس 2008. ومع ذلك فوجئ الجميـع باصرار بعض الاخوة(!) علـى اعادة العملية من اولها واعتبار ماكان في حكم اللاغي. وكان رئيس الاتحـاد قـد تقـدم بطلـب التنازل عـن رئاسـة اللجنة التحضيريـة وعضويتها في خطاب بعث بنسـخة منه الى الامين العام واحمد قاسـم دماج كونه نائب رئيس اللجنـة التحضيريـة والدكتور سـلكان الصريميكونه من أقدم الاعضاء في المجلس التنفيذي.

هـذا وقد تضمـن البلاغ نص الخطـاب الذي وجهه رئيـس الاتحاد الى اعضاء المجلس التنفيذي واعضاء الجنـة التحضيريـة للمؤتمر العاشـر. وبعـد عبارات الشـكر والتحايـا قـال الرئيـس :" نظرا لمايستشـعره بعـض الاخوة(لـم يسـمهم أيضا)مـن الذيـن اقتـرح المجلـس التنفيـذي ضمهـم الـى عضويـة اللجنـة التحضيريـة فـي اجتماعـه الاخيـر واقتنـاع اخريـن بوجهة النظر تلك من تحرج لبقائي في رئاسـة اللجنة التحضيرية وسـعيهم الـدؤوب على تعليـق وتعطيل اعمال اللجنة التحضيرية بموقفهم مني شـخصيا في كثير من الملتقيات حتى أحس زملاء أعزاء(لم يسمهم) بالحرج الصادق من هذا الموقف ووقعوا في حيرة من امرهم، اذ لم بستطيعوا الوصول لقرار واضح في هذه المسـألة ولرغبة عميقة في نفسـي في ان لا اكون سببا حقيقيـا أو زائفـا فـي اي تعطيل لعمل الاتحـاد عامة واللجنـة التحضيريـة للمؤتمـر خاصة فأننـي اتقدم اليكـم بالتنازل عن رئاسـة اللجنة اللجنة التحضيرية وعضويتي في اللجنة التحضيرية".

واختتـم بـلاغ رئيس الاتحـاد متسـائلا عن مضي مايزيد من الشهرين وليس من خبر عن اجراء تنفيذي فعال في مسـألة استخراج موازنة المؤتمر، وعليه رأى أنه من اللازم عرض الموضوع لتصويب الخطأ وتقويم الاعوجاج و الاسراع بوضع حلول لاخراج الاتحاد من ازمتـه التـي ترتـب عليها جملـة من التبعـات أظهرت الاتحـاد بوضعه الحالي على هامش تاريخه المجيد. " فهل من سبيل للخروج من هذا الحال؟ ". والكلام لبلاغ الرئيس دائما.

(2)

أولا، كان لازمـا علـيّ إيـراد مقاطـع كاملـة من هذا البـلاغ وذلك حتى لايُظن أني قمـت باجتزاء العبارات من سياقها.

أما ثانيا فسيكون التالي:

أسـتغرب تمامـا أن يعمـد رئيـس اتحـاد الادبـاء والكتاب اليمنيين، المنتهية ولايته، أن يقوم بزج اسم الامينـة العامـة هـدى ابـلان علـى الرغم مـن رفضها جملـة وتفصيلا ماجـاء في البلاغ طالبـة منه التريث في نشـره،وهذا بحسـب حديثها معـي صباح الامس. وقد طلبت منها أن أنشـر هذا الكلام على لسـانها فلم تمانع. كما اسـتغرب أن يقوم رئيس الاتحاد والاستاذ الجامعـي بهذا العمل وهو يعرف تمام المعرفة ان هذا البـلاغ لايعبـر الا عـن محنتـه الشـخصية التـي أتت كنتـاج طبيعي لمرحلة ترؤسـه اتحـاد الادباء والكتاب التـي هبط عليها ذات انتخابات يعرف أكثرنا كيف تم طبخها وتسـويتها. اسـتغرب ان يقـوم الدكتور البار بهـذا العمـل علـى الرغم من أنـه يعلم جيـدا انه يريد تصفيـة حسـابات مع أشـخاص لم يقم بتسـمية احد منهم طوال بيانه الهام والعاجل من أجل انقاذ الاتحاد الـذي يجلـس الان على الهامـش من تاريخـه المجيد. وهـم ذاتهـم الاشـخاص الذين، بحسـب البـلاغ الهام يتخذون من البار موقفا شـخصيا استشـعره كثيرون مـن المقربين منه فـي أكثر من مجلـس ومنتدى وعليه رأى تقديم اسـتقالته من رئاسـة اللجنـة التحضيرية كمـا ومن عضويتهـا. لكن متـى ياسـيد عبدالله قمت بتقـديم هـذه الاسـتقالة المرتقبة منك ومـن زمان! بعد كل هـذا الخراب الـذي كان نتاجا طبيعيا لمرحلة تفرغ فيها الاتحاد ممثلا برئاسـته بترقيعه بيانات التهنئة والاشادة والتبريكات والمناشدات كما واقتراح تشكيل ميلشـيا الدفاع عن الوحدة وفضيحة تدوين كشوفات يتم فيها تصنيف أعضاء الاتحاد على أساس وحدوية هـذا العضـو مـن انفصاليـة غيـره، وهـي الفضيحة التـي تداركتها شـخصيات محترمة في الامانة العامة والمجلس التنفيذي للاتحاد.

لقـد كان الرئيـس عبدالله البـار يعلـم جيـدا أنـه شـخصية غير مرغوبة علـى راس اللجنة التحضيرية للؤتمر العاشر للاتحاد وظهر هذا

عبـر احتجاجـات علنيـة مـن قبـل اعضـاء كثر في الاتحـاد أظهـروا اجمـاع الاكثرية في ترؤس الاسـتاذ أحمـد قاسـم دماج لهـذه اللجنة الا ان البـار ذهب في اصراره على تـرؤس اللجنة، ويأتي الان، وبعد خراب مالطـة كي يقول أنه ومن أجـل "تاريخ الاتحاد المجيد" وحقـن الدمـاء، يرغـب في الاسـتقالة رحمـة بالاتحاد وأهلـه. أعتقد أنه قد تأخر كثيراً في فعل هذه الخطوة المرتقبة والمنتظرة منذ وقت طويل.

(3)

فـي البـلاغ الهام هـذا نقاط كثيـرة يمكننا الحديث عنهـا والتطويـل فـي جزئياتهـا لكـن حجم المسـاحة المتاحة هنا قد لاتتسع لمثل هكذا استطراد. لكن ينبغي الوقوف عند نقطة محددة وفي غاية الاهمية، من وجهة نظري وتتمثل في ملاحظة لمستها عبر اصرار الدكتور البار التذكير في بلاغه بين الفينة والاخرى على جملة شخصيات سـعت ومانزال النيل منه بشكل شخصي، مع ان هذا لم يكن مطروحا من قبله في الفترة السابقة لظهور أزمة المؤتمر العاشـر ولجنته التحضيرية. لكن الان قد صار الوضع ملائما لهكذا طرح.قد صار المناخ ملائمـا لاظهـار التنكيـد الـذي يمارس على شـخصه بسبب رجوعه الى جغرافيا محددة في البلاد تتعرض وأبناؤهـا للاضطهاد والتمييز.لابـأس اذن من إضافة رئيـس اتحـاد والادباء والكتـاب اليمنيـين الى قائمة الاسـماء المضطهدة والملاحقة.لابأس مـادام هذا يبدو متيسـرا والطريـق تبدو متيسـرة أمامـه. لاباس هذا مادام يعمل على انقاذ مايمكن انقاذه من مرحلة طويلة مرت على الاتحـاد بطيئة وثقيلة عاش فيها غريبا عن نفسه وعن "تاريخه المجيد".

مالـم يقله الدكتور الرئيـس عبدالله البار في بلاغه صراحـة كثير، وحسـبنا التقاطنـا ماوجدناه صريحا ويقـول بماكان منه ومن فترة رئاسـته المجيدة لاتحاد طالما امتلك تاريخا مجيدا، ومايزال.

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

الاربعاء 14 شعبان 1430هـ الموافق 5 اغسطس 2009 العدد (201)
Wed. 14/8/1430 - 5 August 2009

الشيخ حميد الأحمر ضيف برنامج "بلا حدود" بقناة "الجزيرة" هذا الأسبوع

يستضيف برنامج "بلا حدود" بقناة "الجزيرة"، هذا الأسبوع، الشيخ حميد بن عبدالله الأحمر، عضو مجلس النواب والقيادي في التجمع اليمني للإصلاح واللقاء المشترك، وذلك يوم الأربعاء المقبل في تمام الساعة العاشرة مساءً.

ومن المتوقع أن تقف المقابلة مع الشيخ حميد الأحمر أمام مستجدات الأزمة السياسية في اليمن، في ضوء اشتداد الاضطرابات في المحافظات الجنوبية والمؤشرات الكثيرة عن اندلاع حرب سادسة في صعدة، وكذا الجهود التي تبذلها لجنة الحوار الوطني التي يشغل فيها منصب أمينها العام لحماية البلد وحفظ وحدته، من خلال الخروج برؤية للإنقاذ الوطني تصطف خلفها كافة القوى السياسية الفاعلة والمكونات الرئيسية في المجتمع، وأهم الحلول التي ستخرج بها الرؤية لتجاوز التحديات والأخطار المحدقة بالبلد، بالإضافة إلى مستقبل أحزاب اللقاء المشترك -تكتل المعارضة في اليمن- في ظل كل تلك المتغيرات.

"الإعلام" تصادر "الديار"

اتهمت صحيفة "الديار" وزارة الإعلام بمصادرة وسحب العدد رقم 101 من الصحيفة الأسبوعية الأهلية، الصادر يوم الأحد بتاريخ 2/8/ 2009. وقالت الصحيفة إن فريقا ميدانيا قام، الاثنين والثلاثاء، بمهاجمة وتفتيش المكتبات والأكشاك ونقاط البيع في أمانة العاصمة وتنفيذ عملية السحب.

واعتبرت "الديار" في بلاغ صحفي هذه الهجمة الرسمية ضدها استهدافا انتقاميا ضد الصحافة الوطنية، في وقت يشهد فيه الوطن انسدادا سياسيا وحالة اضطراب أمني تجعل فيها السلطة من الصحف الحرة والصحفيين الشرفاء كبش فداء لتغطية عجزها عن التعامل المسؤول مع تحديات المرحلة.

وأضافت أن هذا الإجراء الظالم بمصادرة الصحيفة من الأسواق جاء في وقت كان يفترض فيه إطلاق صحيفة "الأيام" والسماح بصدورها، بدلا من مشاركة "الديار" احتفائها بصدور العدد رقم 100 بعد رحلة شاقة وحافلة بالإيقاف والمنع جاءت هدية السلطات عبارة عن "سلاسل وقيود".

وفي حين استنكرت الصحيفة هذه الممارسات، دعت المعنيين من الساسة والحقوقيين ونشطاء الصحافة والمجتمع المدني إلى الوقوف باهتمام وجدية، منعاً لسيناريوهات محتملة تطبخ في الخفاء للنيل من الصحف الأهلية.

عمل في 40 دولة وأقامت 739 مخيم

افتتاح المخيم الطبي لأمراض العيون الـ39 بمستشفى جبلة

■ ابراهيم البعداني

قال الأمين العام لمؤسسة البصر الخيرية العالمية د/ عادل عبد العزيز الرشود أن المؤسسة سعت إلى إقامة المخيمات المجانية لمعالجة أمراض العيون بشكل مستمر في كافة أنحاء العالم الإسلامي.

وأوضح الرشود خلال افتتاح المخيم الطبي المجاني الـ39 بمستشفى جبلة العام أن عدد المخيمات زادت حتى نهاية العام 2008 م 739 مخيم جاوزت عمليات (الكتراكت) المياه البيضاء (123670) عملية في أكثر من 40 بلدا في آسيا وأفريقيا. وقال أن المؤسسة تعمل على مساعدة مرضى العيون في إيصال العلاج إليهم أينما كانوا حيث تم الكشف والمعاينة لأكثر من (2572228) شخص في المخيمات المجانية تم فيها توزيع الأدوية مجانا وعمل أكثر من (222765) عملية جراحية مجانية وتوزيع (945841) نظارة مجانا.

وأشار الرشود إلى أن المؤسسة سعت إلى فتح مستشفيات تقوم على تقديم خدمات المؤسسة بأسعار رمزية وتكون منطلقا للقوافل الصحية المجانية والمخيمات المجانية في البلاد التي تقام فيه حيث تم إنشاء 17 مستشفى مجهز تقنيا وبشريا حديثا.

وقال أن المؤسسة نقوم بتدريب الكوادر الطبية والفنية اللازمة للنهوض بمستوى طب العيون.

الكذبة الكبرى

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

يعتقد غالبية عظمى من اليمنيين أن هذا الشعب من أفضل شعوب الدنيا حضارة وأخلاقاً، بل وينظرون بروية لبقية الشعوب، حتى تلك التي كانت سبباً في هذه الاكتشافات العلمية في مختلف المجالات، مع أن السلوك الغالب لدينا لا يتفق وهذا المعتقد بتاتاً.

لا أعرف سبباً لهذا الشعور بالعظمة، ولكن قد يكون الحديث المتواصل عن أن اليمن هي موطن العرب الأول، وأنها بلد شهد حضارات عديدة، مرتكزاً لهذا الاعتقاد الذي اكتفى أصحابه بتضخيمه عبر الكتب المدرسية وفي وسائل الإعلام دون الغوص في تفاصيل الممارسات اليومية التي ينبغي الالتزام بها حتى تتسق المسألة.

في كتب التاريخ ستجد لغة العنصرية الطافحة من بين سطور المخطوطات التي دونت الأحداث والمذابح التي مرت بها اليمن، ولهذا يصف الكثير من المؤرخين خصومهم بالكفر وبالخروج عن الملة وبعدم الأخلاق، فيما يرون أن قتل ألف شخص وجعل ألف من زملائهم يحملون رؤوسه من أطراف البيضاء إلى صنعاء دليلا على نصرة الله للإمام المطهر بن شرف الدين صاحب الشمائل التي تحصى.

الأمر ذاته في الكتب التي تتحدث عن دولة بني نجاح وتصف حكامها بالعبيد بسبب لون بشرتهم، والتحقير من شأنهم على اعتبار أن أصولهم من الحبشة، مع أن الوقائع تؤكد أن أبرهة الأشرم كان أكثر حماسا للهوية اليمنية في مواجهة طغيان شمال الجزيرة العربية من الذين مجدوا بطولة سيف بن ذي يزن الذي استنجد بالمجرمين في سجون فارس لكي يصل إلى حكم اليمن. وقد امتدت هذه الثقافة المتخلفة إلى الآن، حيث تفيد غالبية كبيرة من الناس أن اليمنيين من أمهات إثيوبيات مولدون ومواطنون من الدرجة الثالثة، وأن المشتغلين بالزراعة والتجارة مجرد أبناء سوق لا يجب مقارنتهم "بمن شمه باروت".

في الشارع لا نحترم إشارات المرور، وفي اليوم الواحد ستصادف العشرات من الأشخاص يقذفون النساء بألفاظ وعبارات سفيهة، ومع ذلك نحن شعب حضاري. وستجد أيضاً من يحدد طريقة تعامله معك من خلال رقم لوحة سيارتك (ومن لهجتك، وإذا ما تهورت وانتقدت سلوكا مشينا ستجد من يرد عليك ويشتمك، هذا إذا تواضع ولم يأت ليعتدي عليك بالضرب).

لدينا محلات لإصلاح الأجهزة الالكترونية بدون شهادة تؤكد أن من يعمل فيه يمتلك القدرة على التعامل مع هذه الأجهزة، ولهذا ستجد من يستبدل قطع غيار أجهزتك الأصلية بأجهزة مقلدة، وستجد من يقوم بتعبئة سيارتك بزيت محرك غير مطابق للمواصفات، وفي كل يوم ستواجه من يغشك بشريط كاست أو حتى عيادة لمعالجة المرضى، مع أنه لا علاقة له بمهنة التعامل مع الأجساد البشرية.

الشعب الحضاري العظيم يبصق في وجهك بـ"الشمة" ويعادي النظافة بإصرار عجيب، ويرى في الاهتمام بالمظهر أمرا معيبا لا ينبغي للرجال فعله، ويؤمن أن المبنطلين "مش رجال".

لديه إيمان راسخ بضرورة المحافظة على مواعيد الصلاة الخمس وبأهمية صباح الاثنين والخميس من كل أسبوع؛ لكنه يمتلك نفس الإيمان بأن القتل أمر اعتيادي وبأن استعباد النساء ومصادرة حقوقهن وإرثهن علامات رجولة شديدة العنف والصلابة.

الفضول يلاحقك في كل مكان. وأنت في الباص لا بد أن يسألك من بجوارك: من أين أنت؟ وإذا لم يعجبه ملابسك لا ضير أن ينتقدك وأن ينصحك بما ينبغي فعله. حتى النساء لا يسلمن من هذا الفيض الحاتمي من النصائح: "ليش ما تلبسي بنطلون؟" أو "ليش لابسه هكذا؟".

كيف نريد أن نكون بلداً سياحياً ونحن لا نحسن التعامل مع بعضنا، نعيش على وهم الشعب الحضاري، ونلقي بكل العبارات القذرة في وجه السياح، ومن يرى في ذاته شخصاً متحضراً فإنه يوقف الأجنبي ليسأله: "لماذا لا تسلم؟"، أو يعطيه محاضرة في المسيحية المحرفة، وبعظمة أخلاق المسلمين.

عن أي وهم نتحدث وأجهزة الدولة بمختلف مستوياتها تمجد القبيلة، وتعجز عن حل لغز هروب الشابة اليهودية وزواجها من مسلم، فيما لا تزال هي على ذمة زوجها اليهودي، وينظر مسؤولونا إلى الخروج على القوانين وسلطة الدولة على أنه بطولة، فيما يتعاملون بدونية واحتقار مع المناطق التي تلتزم القوانين وتحترم سلطة الدولة.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

أنت في اليمن يا حسن!!

هو القائل: من عجائب آخر الزمن أن يغترب السوداني في اليمن وهو الذي عاد إلى السودان خالي الوفاض من كل شيء باستثناء حصاد وفير وكثير من الغرائب والعجائب التي ستظل تبرق بالتماعاتها الضاحكة في جراب ذهنه ووجدانه، وفي جيوب ذاكرته، ما بقي على قيد الحياة.

ومن غير المستبعد أن يفعلها ويكون حكيماً على غير عادته، ورحيماً بأهله المتطلعين لتورث بعض ما اكتسب في دنياه.

من غير المستبعد أن يفلح في توريث أنجاله وأحفاده كنوزاً لا تخطر على بال، إذا ما اعتكف وانصرف بمثابرة لإنجاز مهمة توريق وتوثيق كنوز العجائب التي أغدقت بها الدنيا عليه وهو في اليمن خلال فترة إقامته المديدة في هذه البلاد "السعيدة".

بالأمس فقط تذكرته، وتجسد قدامي بكامل أبهته الساخرة، وكأن ذلك بعد أن فرغت من قراءة رسالة خاصة جداً، بطريقة خاصة جداً، حيث تكورت وتقوست كيما أغلق كافة مسارب النظر لما كنت أقرأ على ذلك الذي كان يجلس بجواري في "المقيل".

تذكرته صاهلاً، مجلجلاً بالضحك، وكنت ذاهلاً حينما وجدتني أسمع جاري يناقشني في أدق التفاصيل التي قرأتها، ويطبطب على كتفي: "يحصل هذا في أحسن العائلات.. وعليك ألا تكترث بكلام النسوان. أما بصدد تلك النقطة... و... إلخ".

كان يحدثني بخصوصية مرعبة عن أخص خصوصياتي، وأفقدني صوابي وطيَّر عقلي بعيداً، بعيداً.. إلى السودان.

تضرعت إلى الخالق أن يطيل عمر أستاذي وصاحبي حسن محجوب، وتمنيت أن ألتقيه، وأساوره في هاجس الاغتراب إلى السودان، وألتمس مساعدته في تمكيني من ذلك.

وارتجت أعماقي بضحك صاخب صامت وأنا أستعيد ما كان عليه حاله ذات يوم، حين كان متلهفاً لأخبار عائلته في الخرطوم وتسلم رسالة من زوجته وفض مظروفها وهو يهم بصعود حافلة كانت في طريقها إلى الحي الذي يقيم فيه بصنعاء.

هو لم يصبر إلى حين وصوله إلى البيت ليتمتع بقراءة رسالة الحبيبة على كاس شاي بالنعناع الأخضر، بل اندفع يقرأ الرسالة لاهثاً، والتهم محتوياتها بسرعة، وأعاد قراءتها وأمعن النظر ملياً في كلمة طمست بالحبر الأسود، أثارت حيرته وفضوله.

أعيته محاولات فك أحرف الكلمة الممسوحة، واستغرقته الحيرة الحارقة، ودهمته إغماءة قصيرة، ربما كانت غفوة، ولم يفق إلا على من كان شاركه ماراثون اللهاث المتقطع، المتسارع، ويلكزه من الخلف بإلحاح ويسأل: "أستاذ، هل عرفت ما هي الكلمة الممسوحة؟"، وأشار عليه بأصبعه إلى الدائرة السوداء في الرسالة: "أستاذ ما المقصود من هذه الحركة؟!".

ودارت به الدنيا، ودار وحملق في الجالس على المقعد الخلفي وهو ذاهل فاغرا فاه، ولم ينتفض من الغضب بقدر ما انشل وتجمد كما هي عليه عادته عندما يرتطم بهكذا مواقف: "أنت في اليمن يا حسن! لا عجب أن يحدث هذا لأي سوداني يختار الغربة في اليمن".

لقد اشتقت للاجتماع بالصديق حسن محجوب، واستحوذت عليَّ مغامرة الهجرة إلى السودان لأخصه بسبق صحفي خطير ومثير لا يحلم به أي صحفي، لأنه "رفيق" وهو الأحق من غيره بالاطلاع على التطورات المذهلة التي طرأت على ذلك النوع من الكائنات التي ينتمي إليها (الخبير) الذي كان في الحافلة!

أعتقد أني سأكون في السودان بمنأى عن حصار "الثوابت الوطنية"، وسوف أفشي لصاحبي بمعطيات التطورات التي طرأت على ذلك النوع من الكائنات (الخبراء) في التلصص واختراق السطور وما وراءها، فقد انتشروا وكثروا وتفشوا في الساحات والحافلات و"المقايل" وأرصفة التسكع والنوم والمصحات والنقابات والأحزاب ومراكز صناعة القرار ومنافذ تهريب الأسلحة والمخدرات والأطفال ومحاضن تفقيس الصحف وتفريخ الأحزاب، واستنساخ البطولات وتسويق السفاهة والتفاهة والابتذال.

وسأضع بين يدي صاحبي من التطورات والإنجازات على هذا الصعيد ما يجعله يقتنع بأن ذلك الذي كان في الحافلة لم يعد، بحساب هذه الأيام، أكثر من متلصص ظريف، مدر للضحك، ومنشط لذاكرة الأيام الخوالي.